



جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل

شهادة الدكتوراه - الطور الثالث - في علوم التسيير

تخصص: مقاولاتية

ب عنوان:

مرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر (دراسة حالة حاضنات الأعمال
الجامعية)

مقدمة ومناقشة علنا من طرف: مخلدي زينب بتاريخ: 2025 /12/07

أمام لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	لحلو شريف
مشرفا ومقررا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	بلقوم فريد
مناقشا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر أ	صادق توفيق المحفوظ
مناقشا	جامعة تيسمسيلت	أستاذ محاضر أ	العقاب جيلالي
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	حاج خليفة
مدعوا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر ب	بن صالح نوال

السنة الجامعية 2025/2024

إهداء

إلى من كانت دعواتها سر نجاحي "أمي" رزقها الله بركة في عمرها ومنحها دوام الصحة والعافية.

إلى من علمني وكان لي خير عون وسند، "أبي" رزقه الله بركة في عمره ومنحه دوام الصحة والعافية.

إلى إخوتي وأخواتي رفاق الدرب وسند العمر

أهدي ثمرة جهدي وعملي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوقيقه تيسر الأمور، وبِعونه تتحقق الغايات له الشكر أولاً وآخراً على نعمه التي لا تحصى، وفضله الذي لا يحد، وعلى تيسير سبل إنجاز هذا العمل البحثي. أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور بلقوم فريد الذي لن تفيهِ أي كلمات في حقه فبارك الله في علمه وعمله وجزاه الله عني خير الجزاء والفضل.

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة و مديري حاضنات الأعمال لجامعتي وهران 2 وتيسمسيلت وإلى جميع القائمين والمشرفين عليهما.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الجدول 1. تعريف الابتكار	12
الجدول 2. مفهوم الإبداع	32
الجدول 3: تطور مفاهيم المورد البشري	61
الجدول 4. ترتيب المؤشر العام للابتكار والمؤشرات الفرعية للجزائر الفترة 2020-2024	71
الجدول 5. الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الكلاسيكية	98
الجدول 6. أنواع الحاضنات	108
الجدول 7. الفرق بين القرار 1275 والقرار 008	112
الجدول 8. الفرق بين الحاضنات الكلاسيكية والحاضنات الافتراضية	114
الجدول 9. الإعفاءات الجبائية	129
الجدول 10. البرنامج التكويني لحاضنة الأعمال الجامعية للموسم الجامعي 2024/2025	148
الجدول 11. تحليل الفرضية الرئيسية	159
الجدول 12. توزيع العينة حسب الجنس والجامعة	162
الجدول 13. توزيع العينة حسب المستوى التعليمي والجامعة	163
الجدول 14. توزيع العينة حسب التخصص والجامعة	163
الجدول 15. توزيع العينة حسب صفة المشروع والجامعة	164
الجدول 16. المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الأول	169
الجدول 17. المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثاني	170
الجدول 18. المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثالث	170
الجدول 19. المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الرابع	171
الجدول 20. المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الخامس	172

الجدول 21. تحليل مقارنة بين جامعتي وهران 2 وتيسمسيلت في محاور دعم الابتكار (ن - 68) .	173
الجدول 22. توزيع متوسطات العينات المستقلة	173
الجدول 23. اختبار الفرضيات لكل محور	175
الجدول 24. تحليل الفروقات مع فرضيات الدراسة	176
الجدول 25. نتائج تحديد الفروقات	176
الجدول 26. فرضيات الصفرية والبديلة لكل محور مع المستوى التعليمي:.....	177
الجدول 27. نتائج الاختبار	178
الجدول 28. فرضيات الصفرية والبديلة لكل محور مع التخصصات الأكاديمية:.....	179
الجدول 29. الفروق بين التخصصات	180
الجدول 30. اختبار KMO and Bartlett's	182
الجدول 31. جدول Communalities	183
الجدول 32. اجمالي التباين المفسر	185
الجدول 33. مصفوفة تدوير المكونات	187

قائمة الأشكال

- الشكل 1. يوضح الفرق بين الابتكار والاختراع 14
- الشكل 2. مراحل انتشار التكنولوجيا في السوق 23
- الشكل 3. النموذج الخطي لتطوير الابتكارات 23
- الشكل 4. يمثل منحني توزيع المتبنين للابتكار 25
- الشكل 5. مكونات الإبداع حسب T. Amabile 37
- الشكل 6. نموذج SECI لعمليات المعرفة 43
- الشكل 7. مكونات النظام الوطني للابتكار حسب OECD 1999 51
- الشكل 8. مكونات النظام الوطني للابتكار (OECD 2014) 52
- الشكل 9. عناصر النظام الوطني الجزائري للابتكار 57
- الشكل 10. مدخلات ومخرجات الابتكار حسب مؤشر القياس (EIS) 69
- الشكل 11. المؤشرات الفرعية لمؤشر الابتكار العالمي GII 71
- الشكل 12. أبعاد المراقبة الأساسية 76
- الشكل 13. مصفوفة العلاقات الناتجة عن عملية المراقبة 77
- الشكل 14. النهج المعرفي 82
- الشكل 15. سديم المراقبة 84
- الشكل 16. تعريف Blank & Dorf 95
- الشكل 17. أهداف المجمعات التكنولوجية 122
- الشكل 18. متوسطات إجراءات التأسيس بالنسبة للتخصصات الأكاديمية 181

المقدمة العامة:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، باتت المشاريع الابتكارية تمثل عصب النمو والتنافسية للدول، لم تعد القوة الاقتصادية تقاس بحجم وعوامل الإنتاج التقليدية فحسب، بل بقدرة الدول على توليد الأفكار الجديدة وتحويلها إلى قيمة مضافة ملموسة. إن هذا التوجه نحو اقتصاد المعرفة، المدفوع بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، قد سهل بشكل كبير من انتشار وتطور المشاريع الابتكارية، جاعلا منها محركا أساسيا للنهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة. لم يعد الابتكار مجرد خيار، بل ضرورة حتمية للشركات والمجتمعات للبقاء والاستمرار في بيئة شديدة المنافسة.

يرتبط الابتكار ارتباطا وثيقا بالإبداع، الذي يمثل الشرارة الأولى لتوليد الأفكار الأصلية والغير التقليدية، فالمشاريع الابتكارية، في جوهرها، هي تجسيد للإبداع في شكل منتجات أو خدمات أو عمليات جديدة تلبي احتياجات السوق أو تخلق أسواقا جديدة بالكامل (Shumpter 1934). ولتحقيق هذا التحول أصبح الاستثمار في رأس المال البشري أمرا لا غنى عنه، فهو الوقود الذي يغذي محرك الابتكار، فالأفراد المبدعون والمؤهلون هم من يمتلكون القدرة على التفكير خارج الصندوق، وتحويل التحديات إلى فرص، والمشاكل إلى حلول وأفكار، في هذا السياق يبرز الذكاء الاصطناعي كقوة ثورية، حيث لا يقتصر دوره على أتمتة المهام فحسب، بل يمتد إلى تعزيز القدرات الإبداعية، وتسريع وتيرة الابتكار من خلال تحليل البيانات الضخمة، واكتشاف الأنماط الخفية، وتقديم حلول مبتكرة لم تكن لتكتشف بالطرق التقليدية.

من هنا تبرز المؤسسات الناشئة كقاطرة حقيقية للتحول الاقتصادي، حيث تتجسد فيها روح ريادة الأعمال والبحث الدائم عن الحلول المبتكرة. هذه المؤسسات بما تتمتع به من مرونة وقدرة على التكيف، تعد التصور الفعلي والتعبير التجاري للابتكارات الحديثة. فهي بيئة خصبة لتطبيق الأفكار الإبداعية وتطوير المشاريع الابتكارية، لا تساهم المؤسسات الناشئة في خلق فرص عمل جديدة فحسب، بل تعمل أيضا على تنويع مصادر الدخل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني على الصعيد العالمي، مما يجعلها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

إن الجزائر على غرار العديد من الدول التي تتطلع إلى بناء مستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام، تسعى جاهدة لتبني إستراتيجية طموحة تركز على تنويع نسيجها الاقتصادي. يهدف هذا التوجه إلى التخلص من الارتباط الوثيق بقطاع المحروقات، والذي لطالما شكل المصدر الرئيسي للدخل، والانتقال

نحو اقتصاد أكثر مرونة وتنوعا. هذا التحول ليس مجرد خيار بل هو ضرورة حتمية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة تضمن الازدهار للأجيال الحالية والمستقبلية.

تمتلك الجزائر مقومات وإمكانيات عديدة تؤهلها لتحقيق هذه الرؤية الطموحة. فالموارد البشرية الشابة، المدعومة بإمكانيات مادية ومالية كبيرة، قد ساهمت في تشكيل هيكل متنوع ومتكامل يضم مختلف الأجهزة والآليات المخصصة لمرافقة ودعم المشاريع الابتكارية. هذه المنظومة المتكاملة لا تقتصر على جهة واحدة، بل على الهيئات الحكومية، والمؤسسات البحثية، والجامعات، وهيئات الدعم والمرافقة مشكلة بما يسمى النظام الوطني للابتكار.

تكتسب المرافقة أهمية قصوى في هذا السياق، فهي ليست مجرد خدمة إضافية، بل هي عملية حيوية تضمن بقاء واستمرارية المشاريع الابتكارية. إنها بمثابة مرشد وداعم مستمر يزود رواد الأعمال بالمعرفة والمهارات اللازمة للتغلب على التحديات التي تواجههم في مراحل التأسيس والنمو. فالمرافقة الفعالة تزيد من فرص نجاح المشاريع الناشئة بشكل كبير مقارنة بتلك التي تعمل بمعزل عن الدعم الموجه.

في هذا الإطار، تبرز الجامعة كفاعل رئيسي لدعم المؤسسات الناشئة، إذ لم تعد الجامعات مجرد مؤسسات تعليمية وبحثية، بل أصبحت مراكز حقيقية للابتكار، حيث تشكل حاضنات ومسرعات الأعمال الجامعية ركيزة أساسية في بناء جسور بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي. من خلال هذه الحاضنات توفر الجامعات لطلبتها وباحثيها بيئة متكاملة تمكنهم من تحويل أفكارهم الابتكارية إلى مشاريع حقيقية. لا تقتصر خدماتها على البنية التحتية والمرافق اللازمة، بل أيضا التوجيه الأكاديمي، والخبرات المتخصصة من الأساتذة والباحثين، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى شبكات واسعة من المستثمرين والخبراء. هذا الدور المحوري للجامعة يضمن أن تكون المشاريع الناشئة مبنية على أساس علمي متين، وقادرة على التكيف مع متطلبات السوق، مما يعزز من فرص نجاحها ويساهم بفاعلية في بناء اقتصاد جزائري متنوع ومنافس عالميا.

أولاً: إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق وعلى الرغم من إدراك الجزائر لأهمية الابتكار وريادة الأعمال، وسعيها نحو بناء منظومة دعم متكاملة للمشاريع الابتكارية خاصة وأن قطاع المؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية لا يزال في مراحله الأولى من التأسيس والتنظيم، مما يثير تساؤلات حول فعالية آليات الدعم والمرافقة القائمة. فإذا كانت المرافقة حاسمة لنجاح المشاريع الابتكارية، وباعتبار أن الجامعة وحاضناتها آلية أساسية لدعم المؤسسات الناشئة، على هذا الأساس قمنا بصياغة الطرح التالي:

ما مدى مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية في دعم وإنشاء المشاريع الابتكارية في الجزائر؟

والذي يتضمن الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يتمثل محتوى الدعم المقدم لأصحاب المشاريع؟
- ما هو تأثير الدعم البيداغوجي على المهارات الريادية لأصحاب المشاريع؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

- يعمل التكوين الأكاديمي على تطوير المهارات الريادية لأصحاب المشاريع؛
- تسهل حاضنات الأعمال الجامعية في تمويل المشروع الابتكاري؛
- تتيح الجامعة لحاملي الأفكار الابتكارية إمكانية بناء شبكة علاقات مهنية؛
- تضمن المرافقة الإلمام بالإجراءات القانونية للمشروع المبتكر؛
- تعمل الجامعة على توفير الدعم الفني والتكنولوجي اللازمين لإقامة المشروع.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة من عدة جوانب، نظرا لدورها في تعميق فهمنا لآليات مرافقة المشاريع الابتكارية في الجزاء، تبرز هذه الأهمية في النقاط التالية:

- تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بمرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر، وهو مجال لا يزال في طور التطور ويفتقر إلى الأبحاث المعمقة التي تتناول خصوصياته وتحدياته.
- تعمل الدراسة على تأصيل مفاهيم الإبداع والابتكار والمرافقة الريادية والمؤسسات الناشئة في السياق الجزائري، مما يوفر قاعدة معرفية للباحثين والممارسين.
- تساهم النتائج في بناء أو تطوير إطار تحليلي لفهم العلاقة بين المرافقة ونجاح المشاريع الابتكارية الناشئة في الجزائر، مما يفتح آفاقا لبحوث مستقبلية.
- توفر النتائج والتوصيات رؤى قيمة لصانعي القرار في الجزائر، يمكن أن توجه هذه الرؤى نحو صياغة سياسات أكثر فعالية لدعم الابتكار وريادة الأعمال.

- تساعد الدراسة في تحديد نقاط القوة والضعف في برامج المرافقة الحالية، مما يمكن القائمين عليها من تطوير وتحسين الخدمات المقدمة للطلبة حاملي المشاريع الابتكارية، وبالتالي زيادة فرص نجاح هذه المشاريع.

رابعاً: أهداف الدراسة

- بناء على الإشكالية المطروحة، يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على الأساليب والبرامج المتبعة لدعم المشاريع الابتكارية في الجزائر.
- قياس مدى تأثير مرافقة الحاضنات الجامعية في تطوير الأفكار الابتكارية وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية ناجحة.
- تحديد أبرز العقبات والصعوبات التي تحد من فعالية برامج المرافقة الجامعية لحاملي الأفكار الإبداعية.
- تحديد العلاقة بين الأبعاد المختلفة للمرافقة وتطوير المشاريع الابتكارية في الجزائر.
- صياغة مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تساهم في تحسين وتطوير منظومة المرافقة في الجزائر.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع

إن اختيارنا لموضوع مرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر لم يكن عشوائياً، بل ينبع من قناعة راسخة بأهميته وحيويته، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تمر بها البلاد. يعد قطاع المؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية مجالاً حديثاً في الجزائر. هذا ما يجعله موضوع محل للدراسة ويقدم فرصة فريدة للمساهمة في بناء المعرفة حول آلياته وتحدياته وسبل تطويره على المستوى المحلي. إن فهم هذه الحداثة يتيح لنا تقديم رؤى تتناسب مع طبيعة المرحلة التأسيسية التي يمر بها هذا القطاع الواعد.

سادساً: منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة، واختبار فرضياتها، وتحقيق أهدافها، اعتمدنا في دراستنا منهجية بحثية متكاملة. في الجانب النظري تم تبني المنهج الوصفي التحليلي والذي يتضمن جمع ووصف وتحليل

المعلومات المتعلقة بالمفاهيم والنظريات المرتبطة بموضوع الدراسة. بهدف بناء إطار نظري متين يوفر الأسس المعرفية اللازمة لفهم الظاهرة المدروسة.

أما في الجانب التطبيقي، فقد اعتمدنا على دراسة الحالة لواقع المرافقة على مستوى الحاضنات الجامعية. وللوصول إلى بيانات دقيقة حول هذا الواقع، تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من حاضنات الأعمال لجامعتي وهران 2 وتيسمسيلت. يسمح هذا النهج للحصول على رؤية مباشرة وتجارب واقعية من الفئات المستهدفة، مما يثري التحليل ويدعم الاستنتاجات المتعلقة بمدى مساهمة المرافقة في دعم المشاريع الابتكارية في هذه الحاضنات.

سابعاً: حدود الدراسة

1. الحدود الموضوعية

تناولت الدراسة مرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر مع التركيز على دراسة أبعاد المرافقة على مستوى الحاضنات الجامعية وأثرها في دعم المشاريع الابتكارية للطلبة الجامعيين.

2. الحدود الزمنية والمكانية

امتدت الدراسة من سنة 2022 إلى غاية سنة 2025، وقمنا بالدراسة الميدانية من فيفري 2025 إلى غاية ماي 2025 باستهداف الطلبة حاملي الأفكار الإبداعية على مستوى حاضنات الأعمال الجامعية لجامعتي وهران 2 وتيسمسيلت.

ثامناً: الدراسات السابقة:

1. الدراسات المتعلقة بالمشاريع الابتكارية:

Agusti Ségarra & al 2013 "Fainancial constraints and the failure of innovation projects", Documents de treball de L'IEB (11):

تدرس هذه الورقة دور العقبات المالية على احتمالية التخلي عن مشروع ابتكاري، على الرغم من أن عددا كبيرا من المشاريع الابتكارية يتم التخلي عنها قبل اكتمالها، تميز الدراسة بين الحواجز الداخلية والخارجية التي تؤدي للتخلي عن المشروع، في التحليل التجريبي الذي تم إجراؤه لبيانات الشركات الإسبانية الابتكارية للفترة 2004-2010، تم تحليل أثر القيود المالية وقرار التخلي عن المشروع الابتكاري. تظهر النتائج أن القيود المالية تؤثر بشكل كبير على احتمالية التخلي عن مشروع ابتكاري خلال مرحلة

الانطلاق، وأن قطاعات التصنيع منخفضة التكنولوجيا وقطاعات الخدمات الغير كثيفة المعرفة أكثر حساسية للقيود المالية.

Aleksandr Mihajlovich Batkovskiy & al 2015 "Risks of development and implementation of innovative projects", Mediterranean journal of social science, 6(4):

تهدف الدراسة إلى تحسين إدارة مخاطر المشاريع الابتكارية من خلال تطوير وتكييف وابتكار طرق جديدة لتحديد المخاطر، تقييمها، والتخفيف من آثارها. وقد تمكنت الدراسة من تحديد المخاطر الرئيسية للمشاريع المبتكرة وصياغة إجراءات تنفيذية للتعامل معها بناء على نتائج التقييم. توصل البحث إلى تطوير خوارزمية لإدارة هذه المخاطر.

Al Zolkin & al 2021 "Research of modern opportunities for obtaining the grant support for innovative project fainancing", Earth and Environment science 677:

تتناول هذه الورقة البحثية المشاريع المبتكرة، بما في ذلك ريادة الأعمال الاجتماعية والفرص الحديثة للحصول على الدعم لتمويل المشاريع المبتكرة بما فيها الاجتماعية. يتم النظر في إمكانية الحصول على المنح من مختلف الصناديق، بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد الظروف والعوامل الحالية التي تؤثر على تطوير ريادة الأعمال المبتكرة، ومقارنة المؤشرات الروسية بالمؤشرات الأجنبية. ويولى اهتمام مفصل للظروف الاقتصادية والابتكارية، والعوامل التعليمية، وتدابير تعزيز المنافسة والحوافز الضريبية.

2. الدراسات المتعلقة بحاضنات الأعمال:

عادل فاطمة الزهراء، بلحسين فاطمة الزهراء 2021 "الحاضنات الجامعية لمرافقة ودعم مشاريع البحث الابتكارية الناشئة حالة جامعة طاهري محمد ببشار"، مجلة الاقتصاد والبيئة 4(2):

يهدف هذا البحث إلى تقييم مدى حاجة الطلبة أصحاب الأفكار الابتكارية إلى حاضنات جامعية لضمان تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع إنتاجية. نظريا اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بالحاضنات الجامعية، وتوضيح آلية عملها، ودورها في مرافقة ودعم وتطوير المشاريع البحثية الابتكارية. أما تطبيقيا، تم دراسة عينة من طلبة جامعة طاهري محمد ببشار باستخدام المقابلة. كشفت نتائج التحليل أن العقبات التقنية تشكل التحدي الأبرز الذي يواجههم مقارنة بالعوائق الأخرى. تؤكد هذه النتائج فرضية

البحث بأن الطلبة أصحاب الأفكار المبتكرة بحاجة ماسة إلى حاضنة جامعية لتطوير أفكارهم وتحويلها إلى واقع ملموس.

Maura McAdam, Rodney McAdam 2008 "The relationship between the startup's lifecycle progression and use of the incubator's resources", Technovation (28):

يهدف هذا البحث إلى اكتشاف استخدام موارد الحاضنة الجامعية من قبل شركات التكنولوجيا الناشئة في مراحل مختلفة من دورة حياتها. تضمنت منهجية البحث 18 شركة تكنولوجيا ضمن حاضنتين جامعتين منفصلتين. تم إجراء سلسلة من المقابلات مع أصحاب شركات التكنولوجيا وموظفي الحاضنة على مدار 36 شهرا. ظهرت النتائج أن ميل شركة التكنولوجيا إلى الاستفادة الفعالة من موارد ودعم الحاضنة الجامعية يزداد مع تقدم مرحلة دورة حياة الشركة، ومع سعي الشركة الصغيرة للاستقلال والاعتماد على الذات.

Johan Bruneel & al 2012 "the evolution of business incubators: comparing demand and supply of business incubation service across different incubator generations ", Technovation (32) :

تقدم الورقة البحثية بيانات تم جمعها من سبع حاضنات أعمال ومستأجريها فيما يتعلق بتقديم الخدمات ومعايير الاختيار. أظهرت النتائج أنه بينما تقدم حاضنات الأعمال من جميع الأجيال خدمات دعم مماثلة، فإن المستأجرين في حاضنات الأعمال من الجيل الأقدم يستخدمون خدمات الحاضنة بشكل أقل. يرى الباحثون أن هذا نتيجة لمعايير الاختيار المتساهلة وغياب سياسات الخروج المحددة بوضوح. تشير هذه النتائج إلى أنه يجب على حاضنات الأعمال من الجيل القديم تحديث محفظة خدماتها مع فرض معايير اختيار أكثر صرامة وإدخال سياسات خروج في نفس الوقت.

L'ubica Lesakova 2012 "the role of business incubators in supporting the SME startup", Acta polytechnic Hungaria 9(3):

تهدف الدراسة إلى تقديم دور الحاضنات كوسيلة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. ينقسم المقال إلى ثلاثة أجزاء في الجزء الأول يتم تقديم الحاضنات وأنواعها وأهدافها، في الجزء الثاني يتم شرح دور حاضنات الأعمال في تعزيز البعد المحلي لريادة الأعمال، في الجزء الثالث يتم وصف بناء حاضنات الأعمال في سلوفاكيا ودورها كوسيلة للمساعدة في تعزيز ريادة الأعمال وكذلك للمساعدة في دعم الشركات ذات التوجه التكنولوجي .

تاسعا: هيكل الدراسة

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة، وتحقيق أهدافها المسطرة قمنا بهيكلة الدراسة كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للإبداع والابتكار

- **المبحث الأول:** ماهية الابتكار (التعريف، الأنواع، الأهمية، نظريات الابتكار، الذكاء الاصطناعي)
- **المبحث الثاني:** ماهية الإبداع (التعريف، الأنواع، نظريات الإبداع، مصادر الإبداع)
- **المبحث الثالث:** سياسات الابتكار (النظام الوطني للابتكار، الاستثمار في رأس المال البشري، قياس الابتكار)

الفصل الثاني: مرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر

- **المبحث الأول:** المرافقة (المفهوم، الأشكال، الفشل المقاوлатي)
- **المبحث الثاني:** المشاريع الابتكارية (التعريف، الخصائص، دورة الحياة، المؤسسات الناشئة، إدارة المشاريع الابتكارية)
- **المبحث الثالث:** آليات مرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر (هيئات المرافقة الداخلية، هيئات المرافقة الخارجية، التمويل والإعفاءات الجبائية للمؤسسات الناشئة، تجارب دولية في مرافقة المؤسسات الناشئة).

الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة

- **المبحث الأول:** حاضنة الأعمال الجامعية (تقديم الحاضنتين، البرنامج التكويني للحاضنة، دليل إعداد مذكرة تخرج مؤسسة اقتصادية)
- **المبحث الثاني:** الاستبيان وعينة الدراسة (ماهية الاستبيان، تقديم استبيان الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة).

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

- **المبحث الأول:** تحليل النتائج (تحليل المتوسطات الحسابية، اختبارات t، اختبار ANOVA)
- **المبحث الثاني:** مناقشة النتائج (مناقشة نتائج تحليل الفرضيات، دلالات النتائج وتفسيرها).

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للإبداع والابتكار

مقدمة:

في عالم يشهد تحولات متسارعة وتنافسية متزايدة، أصبح الإبداع والابتكار محركين أساسيين للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. لم يعد النجاح حكرا على من يمتلكون الموارد، بل أصبح رهنا بقدرة الأمم والمؤسسات والأفراد على توليد أفكار جديدة وتحويلها إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة. إنها ليست مجرد مفاهيم نظرية، بل هي ممارسات عملية تدفع عجلة التطور وتساهم في بناء مستقبل أفضل.

تدرك الدول أن تعزيز الإبداع والابتكار لا يمكن أن يحدث بشكل تلقائي، بل يتطلب بيئة داعمة ومنظومة متكاملة. فسننطرق في هذا الفصل أيضا إلى سياسات الابتكار. هذه السياسات هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومات لتعزيز النشاط الابتكاري، من خلال توفير البنية التحتية اللازمة، ودعم البحث والتطوير، وتطوير رأس المال البشري للرفع من قدراته الإبداعية والابتكارية كل ذلك بهدف خلق مناخ مناسب للنشاط الابتكاري. وعليه سيتضمن هذا الفصل:

- **المبحث الأول: ماهية الابتكار؛**
- **المبحث الثاني: ماهية الإبداع؛**
- **المبحث الثالث: سياسات الابتكار.**

المبحث الأول: ماهية الابتكار

مع تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي، شهدت النظريات المفسرة للابتكار تحولات عميقة، من التركيز على الفرد المبتكر إلى فهمه كظاهرة نظامية معقدة تتأثر بالبيئة والمؤسسات. وفي عصرنا الحالي، يبرز الذكاء الاصطناعي كعنصر محوري يعيد تشكيل مسارات الابتكار، من خلال قدرته الفائقة على تحليل البيانات الضخمة، تسريع عمليات البحث والتطوير، واكتشاف حلول غير تقليدية، مما يفتح آفاقاً واسعة لابتكارات غير مسبوقة.

المطلب الأول: التعريف، الأنواع، الأهمية

اختلف الباحثون في تحديد مفهوم شامل ومحدد للابتكار وهذا لكونه ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد من جهة، ومن جهة أخرى اختلاف خلفيات ومدارس الباحثين ووجهات نظرهم ومدارسهم الفكرية فلقد كان موضوع الابتكار محل اهتمام الاقتصاديين، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع وغيرهم من التخصصات الأخرى.

كما أنه يختلف مفهوم الابتكار حسب مستوى تحليله سواء على المستوى الكلي، أو على المستوى التنظيمي، أو على المستوى الفردي، إن هذا التداخل أدى إلى وجود خلط بين مفهوم الابتكار وبعض المصطلحات الأخرى كالإبداع، والاختراع والتطوير.

1. التعريف

تعتبر كلمة الابتكار (INNOVATION) أصل للكلمة اللاتينية INNOVATIONEM والمشتقة من الفعل INNOVARE والذي يعني التجديد أو التغيير (Ety mology)، أما في اللغة العربية فكلمة ابتكار هي مصدر للفعل ابتكر والذي يعني الإتيان بشيء جديد وغير مألوف.

الجدول 1. تعريف الابتكار

المصدر	المفهوم	الباحث/هيئة
(Hidalgo & Albors, 2008, p. 114)	اعتبره مزيج من الموارد الإنتاجية وله علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية، بحيث يمكن أن يكون الابتكار من خلال: تقديم منتج جديد، اكتشاف طرق إنتاج جديدة، اكتشاف أسواق جديدة، استغلال مصادر توريد جديدة، تطبيق طرق	Schumpeter (1934)

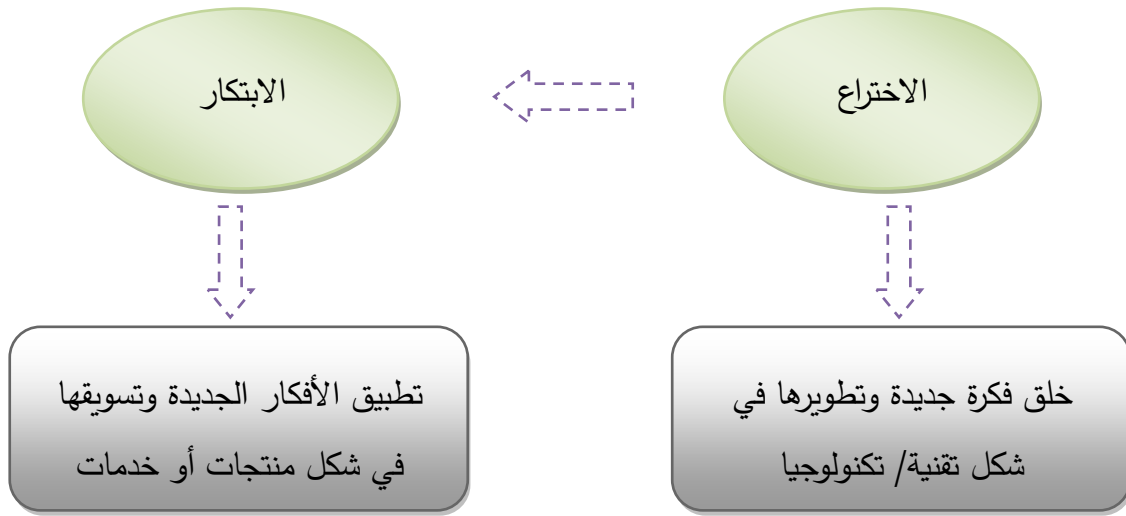
	تنظيم جديدة.	
(Nonak & Kenney, 1991, p. 67)	اعتبره حل لمشكلة ما وقال أن الأهم من عملية الابتكار هو إدراك المشكل وإيجاد الحل الأمثل وعليه الابتكار ما هو إلا عملية معالجة للمعلومة في شكل منتج.	Simon (1969)
(Wani & Ali, 2015, p. 103)	هو فكرة أو ممارسة أو غرض جديد يتميز بالحدثاة والأصالة.	Rogers (1983)
(Marciariello, 2009, p. 39)	هو الفعل أو النشاط الذي يمنح الموارد قدرة جديدة على خلق الثروة.	Drucker (1985)
(Khouri, 2010, p. 151)	هو مجموعة العمليات والآليات التي تؤدي إلى خلق تكنولوجيا جديدة، ويتم من خلالها اكتساب وإنتاج معرفة جديدة.	Dosi (1988)
(Karlyn, 2005, p. 02)	هو التطبيق الناجح للأفكار الإبداعية.	Amabile (1996)
(Edwards-Schachter & al, 2015, p. 19)	القدرة على توليد الأفكار واقتراح الفرضيات وجمع المعلومات بطرق جديدة.	Stenberg (1998)
(Edwards-Schachter & al, 2015, p. 16)	المبتكرون هم أفراد مبادرون ويمتلكون دوافع ذاتية لتحقيق أهدافهم.	نظرية التحليل النفسي Freud
	يرتبط بالسلوك الذي يحفز العمليات المعرفية لإنتاج أفكار جديدة.	النظرية المعرفية السلوكية
	اعتبرته بمثابة حل لمشكلات وتطوير منتجات وخدمات ونماذج تنظيمية تهدف لخلق قيمة.	النظرية المعرفية الاجتماعية
(OSLO, 2005, p. 46)	هو عملية تحسين أو خلق منتج جديد وقد يشمل العملية التسويقية أو الطرق التنظيمية.	OSLO Manual 2005
(الجريدة الرسمية العدد 71، 2015)	هو وضع منتج (سلعة أو خدمة) أو عملية جديدة أو محسنة بشكل كبير أو أسلوب جديد للتسويق أو التنظيم في ممارسات المؤسسة وتنظيم محيط العمل أو العلاقات الخارجية	القانون 15-21 التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

المصدر: من إعداد الباحثة

وعليه يمكن أن نقول أن الابتكار عبارة عن العملية التي يتم من خلالها تطبيق الأفكار الجديدة أو إيجاد حلول مبتكرة لمشكلة ما بهدف خلق أو تطوير منتجات أو خدمات أو عمليات أو طرق تنظيمية. يختلف الاختراع عن الابتكار في كون أن هذا الأخير هو تطبيق الأفكار الجديدة وتسويقها من أجل الحصول على قيمة مضافة، أما الاختراع (INVENTION) فهو خلق فكرة جديدة والتي تتطور فيما بعد إلى تقنية أو تكنولوجيا (Schumpeter 1912, Semer, Hacıoglu, & Akdemir, 2017, p. 206)

أما (Rosenberg 1974) فيقول: "عندما يتم اعتماد اختراع ما في العملية الإنتاجية فإنه يصبح ابتكاراً لأنه ساهم في العملية الإنتاجية (Semer, Hacıoglu, & Akdemir, 2017, p. 204)، أي أن الاختراع عبارة عن فكرة مجردة إلى أن يتم تطبيقها واستغلالها وتسويقها من قبل رائد الأعمال في شكل ابتكار.

الشكل 1. يوضح الفرق بين الابتكار والاختراع



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Semer, Hacıoglu, & Akdemir, 2017)

2. أنواع الابتكار:

حدد Schumpeter خمسة أنواع رئيسية للابتكار من خلال التعريف المقدم من قبله في وصف

عملية الابتكار:

- **ابتكار المنتجات:** يتضمن هذا النوع ابتكار وخلق منتجات جديدة أو تطوير وتحسين في المنتجات القائمة.
- **ابتكار العمليات:** يشير إلى إدخال طرق جديدة في عمليات الإنتاج أو التوزيع يمكن أن يشمل استخدام تكنولوجيا جديدة أو تطوير عمليات تصنيعية أكثر كفاءة.
- **ابتكار الأسواق:** هو القيام باستغلال أسواق جديدة لم تكن المنظمة تستغلها من قبل وهذا التوسع قد يشمل مناطق جغرافية جديدة أو استهداف زبائن جدد.
- **ابتكار مصادر التوريد:** يشمل هذا النوع اكتشاف مصادر جديدة للموارد سواء العثور على موردين جدد أو استخدام موارد بديلة.
- **ابتكار طرق تنظيمية:** يشير إلى إعادة هيكلة المنظمة أو الصناعة وإدخال تغييرات على طريقة التنظيم.

صنف الاقتصادي Freeman (1995) الابتكار حسب درجة الحداثة إلى ثلاثة أصناف:

(Tariki & Boukrif, 2015, pp. 5-6)

- **الابتكارات الجذرية:** تسمى أيضا بالابتكارات التخريبية يتضمن هذا النوع استخدام تكنولوجيا جديدة والتي تعمل على تطوير سوق جديدة وبالتالي التخلي التام عن التكنولوجيا السائدة، يعمل هذا النوع على خلق طلب جديد في السوق من قبل المستهلك وبالتالي تطوير صناعة جديدة مع منافسين جدد.
- **الابتكارات التدريجية:** تعبر عن الخصائص الجديدة أو التحسينات التي تم إضافتها للمنتج أو الخدمة يضمن هذا النوع تكييف وتحسين المنتجات الحالية وأنظمة الإنتاج، يهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للمنظمة كما يسمح لها أيضا بتنفيذ استراتيجيات جديدة واستغلال الفرص المتاحة.
- **الابتكارات التكنولوجية:** تنتج من خلال الجمع بين العديد من الابتكارات الجذرية وبالتالي تحدد ظهور منتجات وخدمات جديدة وتغيير جذري في هيكل الطلب والتكاليف وظروف القدرة التنافسية، تهدف إلى تقديم حلول تقنية تعزز الكفاءة والفعالية في مختلف المجالات.

ووفقا لـ OSLO Manual (2005) فقد حدد أربعة أنواع رئيسة للابتكار: (OSLO, 2005,

pp. 47-51)

- **ابتكار منتج:** هو تقديم سلعة أو خدمة جديدة أو محسنة وقد يشمل هذا التطور تغيير في المواصفات الفنية أو المكونات أو الخصائص الوظيفية والاستخدامات، لذلك ليس من الضروري الاعتماد على عنصر تكنولوجي جديد حتى نقول أنه حدث ابتكار. فإعادة النظر إلى التقنيات المتاحة قد يؤدي إلى نشوء ابتكار جديد يعتمد هذا النوع من الابتكار على أنشطة البحث والتطوير الموجودة في المنظمة.
- **ابتكار العمليات:** يشمل تنفيذ طرق إنتاج أو توزيع جديدة أو محسنة يتضمن تغيير في التقنيات، الأجهزة، الأساليب، البرامج. كما أنه يمتد إلى الأنشطة الداعمة مثل: المحاسبة، الصيانة، الشراء.... الهدف من هذا النوع هو التقليل من تكاليف الإنتاج أو الرفع من جودة المنتج.
- **الابتكار التسويقي:** عبارة عن تنفيذ أساليب تسويق جديدة تتضمن تغييرات في التصميم أو التغليف أو الترويج أو التسعير، تهدف هذه التحسينات إلى تلبية احتياجات الزبائن أو فتح أسواق جديدة أو الحصول على ميزة تنافسية من أجل زيادة المبيعات.
- **الابتكار التنظيمي:** يشمل تطبيق أسلوب تنظيمي جديد داخل المنظمة أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية للمنظمة، يهدف إلى تحسين الأداء عن طريق خفض التكاليف الإدارية وتحسين مستوى الرضا الوظيفي.

وحسب (Mark F, Schultz 2017) فقد حدد ثلاثة أنواع رئيسة للابتكار: (Schultz M. ,

2017)

- **الابتكارات الخارقة (Breakthrough innovations):** هي الابتكارات التي تقوم بتغيير قواعد السوق وتحدث ثورة في المجتمع وقطاع الأعمال وتتخلى عن الممارسات القائمة، ويمكن أن يتولد عنها قطاعات جديدة بالكامل ومن أمثلتها: الهواتف المحمولة فقبل أن يزدهر قطاع الهواتف المحمولة كانت الشبكات اللاسلكية بحاجة إلى وسيلة فعالة وسريعة لإدارة عدد كبير من الإشارات التي تتقاسم عدد محدود من موجات الراديو، تجلى الجانب الخارق في ابتكارين الأول "تكنولوجيا النفاذ المتعدد بالتقسيم الشفري" (CDMA) والتي اخترعها Irwin Jacobs وسوقتها شركة Qualcomm والثاني "تكنولوجيا النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSM) والتي طورتها مجموعة من الشركات الأوروبية.

• **الابتكارات التدريجية (Incremental innovations):** هي التحسينات الهامشية التي تضاف إلى التكنولوجيا القائمة يحرز هذا النوع تقدم تدريجي عوض إحداث قفزة نوعية، ينظر إليها على أنها غير مهمة غير أنه في الواقع معظم الابتكارات هي تدريجية وأن تراكم التطورات يفضي إلى إحداث تغييرات كبيرة. و بالبقاء في نفس المثال نجد أن الهواتف الذكية في تطور مستمر حيث أن كل جيل يختلف عن سابقه اختلافا طفيفا.

• **الابتكارات المقتصدة (Frugal innovations):** تهدف إلى إنشاء قيمة اجتماعية أكبر مع تقليص استخدام الموارد النادرة، ينتشر هذا النوع في البيئات ذات الموارد المحدودة وتلبي حاجات المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمتوسط. تزايد الاهتمام به كونه فرصة للاستخدام الفعال للموارد من جهة ويضيف قيمة للمستهلك من جهة أخرى وهذا ما يفسر تزايد عدد الفاعلين من أصحاب المشاريع المحلية والجمعيات الخيرية وحتى الشركات متعددة الجنسيات تعترف بقيمة دمج الابتكارات المقتصدة في العمليات الإنتاجية واقتحام تلك الأسواق.

يعتبر الابتكار أحد القوى الأساسية للتقدم والنمو في جميع المجالات وله تأثير كبير على النمو الاقتصادي. ففي عصرنا الحالي لا يمكن فصل التقدم الاقتصادي عن القدرة على ابتكار حلول جديدة وتطوير الأساليب الحالية سواء في القطاع التكنولوجي، الصناعي، الخدماتي، الاجتماعي، البيئي وغيرها من القطاعات وبالنظر إلى كيفية تنفيذه ومجال تطبيقه والهدف منه يمكننا تقسيم الابتكار إلى:

• **الابتكار المفتوح:** ظهر هذا المصطلح في أوائل عام 2000 من قبل أعمال الباحث Henry Chesbrough يشير هذا النوع إلى تشارك وتوزيع الأفكار الابتكارية بين المنظمة والجهات الخارجية الأخرى كالجامعات، العملاء، الأفراد المبتكرين وغيرهم، يضمن إمكانية طلب المنظمة لأفكار وخبرات من المحيط الخارجي كما يسمح لها بتشارك أفكارها مع الشركات الأخرى. (شنة، 2022، صفحة 204) يشير هذا النوع إلى ابتكار وتطوير المنتجات والخدمات والعمليات اعتمادا على تدفق المعرفة و الأفكار من المصادر الخارجية، بمعنى أن الأفكار الجديدة ذات القيمة يمكن أن تأتي من داخل أو خارج المنظمة.

• **الابتكار المغلق:** هذا النوع هو عكس النظام المفتوح بحيث تتم عمليات البحث والتطوير داخليا فقط وهو المفهوم التقليدي لعملية الابتكار، في هذا النوع تجرى جميع أعمال الأبحاث والتطوير داخل المؤسسة وتحافظ المنظمة على سرية المعلومات والأفكار وتتحكم في كافة مراحل عملية

الابتكار من الفكرة إلى التنفيذ، يهدف هذا النوع إلى حماية الملكية الفكرية وتجنب المخاطر المرتبطة بالتعاون الخارجي.

- **الابتكار الأخضر:** ظهر هذا المصطلح من خلال المناقشات العامة لمؤتمر الأمم المتحدة في ستوكهولم (1972) المعني بالدفاع عن البيئة، يعرف أيضا بالابتكار البيئي والذي يعني تطوير منتج أو عملية إنتاجية أو أسلوب عمل يكون ملائم للبيئة وأقل ضررا سواء ما تعلق باستنزاف الموارد الطبيعية أو ما تعلق بكيفية تسيير مخلفات العملية الإنتاجية والاستهلاكية وإعادة تدويرها. (قوفي و فراح، 2021، صفحة 395)
- **الابتكار الاجتماعي:** عرفه المركز العالمي لتمييز الخدمة العامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه عملية تنفيذ وتطوير الأفكار والحلول الجديدة التي قد تكون على هيئة منتجات، خدمات، عمليات، أسواق، نماذج تهدف إلى تحسين حياة الأفراد والمجتمعات بطرق فعالة ومستدامة مقارنة بالحلول المتوفرة، واعتبره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عنصر أساسي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (United, Nations;)، يشمل هذا النوع تطبيق طرق مبتكرة لحل المشكلات الاجتماعية (الفقر، التعليم، الصحة) يركز على تحقيق الأثر الإيجابي في المجتمع من خلال تشجيع التعاون بين الأفراد والمؤسسات.
- **الابتكار الإداري:** هو القدرة على تطوير وتطبيق أفكار جديدة لتحسين العمليات والإجراءات في الإدارة، يهدف إلى تعزيز الكفاءة وزيادة الإنتاجية وتحقيق الأهداف التنظيمية بطرق حديثة ومبتكرة، يشمل تحسين استراتيجيات العمل وتطوير طرق إدارة فريق العمل بالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف بفعالية.

3. أهمية الابتكار:

لقد فرضت التحديات والصعوبات التي واجهت الدول والمجتمعات إلى تبني سياسات تعمل على تعزيز وتطوير الابتكار من قبل الأفراد والمؤسسات لما له من أهمية بالغة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

تسعى العديد من الدول على غرار الجزائر إلى تبني سياسات من أجل دعم وتطوير المشاريع الابتكارية باعتبارها إحدى الحلول لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين الدول من مواجهة التحديات المشتركة التي تفرضها استحقاقات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030 والتي تم

تبنيها في عام 2015 والتي تشمل أبعاد اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ولا يمكن تحقيقها إلا بتبني حلول ابتكارية سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي. (الشيخ طه، 2022، الصفحات 8-10)

1.3 أهمية الابتكار على المستوى الكلي:

اعتبر (1957) Robert Solow أن الابتكار ساهم بحوالي 90% من نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الأول من القرن العشرين، وفي عام 2011 قدر William Baumol أن حوالي 90% من الناتج الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية بفضل الابتكار الجاري منذ 1870. (Schultz M. , 2017)

تكمن الأهمية الاقتصادية للابتكار فيما يلي:

- دفع عجلة التنمية الاقتصادية؛
- تعزيز التقدم والنمو الاقتصادي؛
- الرفع من الدخل القومي؛
- خلق العديد من فرص العمل والقضاء على البطالة؛
- إكساب الخبرات وتوفير اليد العاملة للعديد من المشروعات؛
- تنويع النسيج الاقتصادي للبلد؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير وتحسين بيئة الابتكار؛
- ظهور صناعات جديدة ومتطورة؛
- ترسيخ خطوات التحول نحو اقتصاد المعرفة.

أما الأهمية على المستوى الاجتماعي والبيئي تكمن فيما يلي:

- إيجاد حلول جديدة ومبتكرة لمواجهة التحديات الاجتماعية كالفقر، التعليم، الرعاية الصحية مما يعزز تحسين جودة الحياة؛
- تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية والتوظيف وحماية البيئة؛
- يساهم في زيادة وعي الأفراد بالقضايا الاجتماعية كالعادلة، المساواة...؛
- تغيير سلوك الأفراد نحو تبني أنماط حياة وأفكار تجعلهم أكثر انفتاحا واستعدادا لتجربتها؛
- خلق صورة إيجابية للمجتمع على المستوى المحلي والدولي؛

- تحقيق نتائج مستدامة على المدى الطويل مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة؛
- استخدام الموارد بكفاءة عالية وتقليل الأثر السلبي على البيئة؛
- زيادة الوعي البيئي بين أفراد المجتمع من خلال تبني ممارسات صديقة للبيئة؛
- يقدم حلول لتقليل استهلاك الموارد الطبيعية الغير متجددة.

2.3 الأهمية على المستوى التنظيمي: تتجلى أهمية الابتكار على المستوى التنظيمي في عدة جوانب:

- تحسين الكفاءة الإنتاجية: من خلال تطوير أساليب وطرق الإنتاج التي تؤدي إلى تعزيز الكفاءة وتخفيض تكاليف الإنتاج؛
- تحسين هيكل المؤسسة وتقوية العلاقة بين الأفراد العاملين؛
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- ترسيخ مبادئ الجودة والتميز؛
- تلبية احتياجات العملاء؛
- اكتشاف أسواق جديدة وتطوير نماذج أعمال جديدة؛
- القدرة على إدارة المخاطر من خلال التكيف مع التغيرات السريعة في السوق.

المطلب الثاني: نظريات الابتكار

حتى يتسنى لنا الفهم الجيد لمصطلح الابتكار وجب علينا أن نعود إلى أعمال المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين بداية بـ A. Smith (1776) أين قام بتحليل عوامل الإنتاج والمتمثلة في: الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم ومهد الطريق للابتكار من خلال تبنيه أفكار جديدة كتقسيم العمل والتي تعمل على تعظيم العملية الإنتاجية وخلق ثروة شاملة في المجتمع، وهذا ما حدث في إعادة تنظيم العمل في مصنع الغزل، كما نادى Smith بحرية السوق وعارض كافة أشكال تدخل الدولة في العملية الاقتصادية إذ يقتصر دورها على الوظائف الأساسية كالصحة والتعليم والأمن والقضاء، وترك الحرية المطلقة للمتعاملين الاقتصاديين في السوق وهذا ما نعتبره تعزيزا لروح الابتكار وتشجيعا لريادة الأعمال. (خصاونة، 2010، صفحة 5)

ارتبط مفهوم الابتكار عند D. Ricardo (1917) بما يسمى بالتقدم التقني في القطاع الصناعي، حيث عزز Ricardo أعمال Smith بتبنيه مبادئ وفرضيات النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي والتي ركز فيها على مبدأ التخصص الدولي للعمل انطلاقاً من الميزة النسبية.

نلاحظ أنه وعلى الرغم من أن التيار الليبرالي الكلاسيكي الذي تناوله كلا من Smith و Ricardo يعالج مشاكل الاقتصاد الكلي من خلال التطرق إلى العرض الكلي والطلب الكلي إلا أنه تطرق ضمناً إلى مفاهيم الابتكار من خلال التأكيد على الحرية الاقتصادية والملكية الفردية لوسائل الإنتاج والالذان يساهمان في تشجيع المبادرة والإبداع والابتكار. (Dib, 2019, p. 32)

حاولت العديد من النظريات والنماذج تفسير عملية الابتكار، غير أنه لا يوجد شكل واحد أو أسلوب واحد لتشكل وتطور الابتكار، إن هذا الاختلاف أدى إلى تعدد الاتجاهات والمدارس التي سعت إلى دراسة موضوع الابتكار فقمنا بدراسة هذه النظريات وفق التطور الزمني لها.

1. نظرية Schumpeter 1942

يعتبر Schumpeter أول خبير اقتصادي قام بتحليل عملية الابتكار وكان هذا في النصف الأول من القرن الماضي، حيث تبني فكرة الرأسماليين في كون أن الابتكار ظاهرة أساسية ومتأصلة وتعكس القدرة التنافسية الطويلة الأجل للشركات والاقتصاديات الوطنية، إذ يتعين على الشركات الانخراط في الأنشطة الإبداعية ودعم دراسات البحوث والتطوير لتتمكن من المحافظة على مكانتها في السوق.

كما اهتم Schumpeter بالشخص المبتكر الذي من شأنه إحداث قفزة نوعية في العملية الإنتاجية، حيث اعتبر الإنتاج دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعي والتنظيم، حيث يمثل التنظيم مركز العملية الإنتاجية ومفتاح التنمية الاقتصادية. (شحات، 2022، صفحة 20)

يعتبر Schumpeter المبتكر أو المنظم كل شخص يقوم بأنشطة البحث والتطوير والتعلم من أجل تقديم منتج جديد أو ابتكار طريقة إنتاج جديدة أو اكتشاف أسواق جديدة أو استغلال مصادر توريد جديدة أو إقامة تنظيم عمل جديد. (Hidalgo & Albors, 2008, p. 114)

إن هذه الأنشطة التي أدت إلى اكتشافات جديدة قد تكون بطيئة لكنها مستمرة وتراكمية وهو المبدأ الذي بنيت عليه فرضية اعتماد الابتكارات المستقبلية على تلك التي حدثت في السابق، وهذا ما أدى به Schumpeter إلى استعمال "الابتكارات" و"التركيبات الجديدة" كمرادفات على اعتبار

أن الابتكار هو بمثابة استخدام جديد للإمكانيات والمكونات الموجودة سابقاً، لكن هذا لا يعني أنها الطريقة الوحيدة للحصول على ابتكارات جديدة ففي حالات أخرى يتطلب الأمر مجهوداً فكرياً وعقلاً إبداعياً للغاية للوصول إلى تركيبات جديدة بحيث تؤدي هذه العملية إلى الانفصال الجذري عن الابتكارات السابقة وهذا ما يشير إليه مفهوم التدمير الخلاق عند Schumpeter (Lundvall B.-A. , 2016, p. 93)

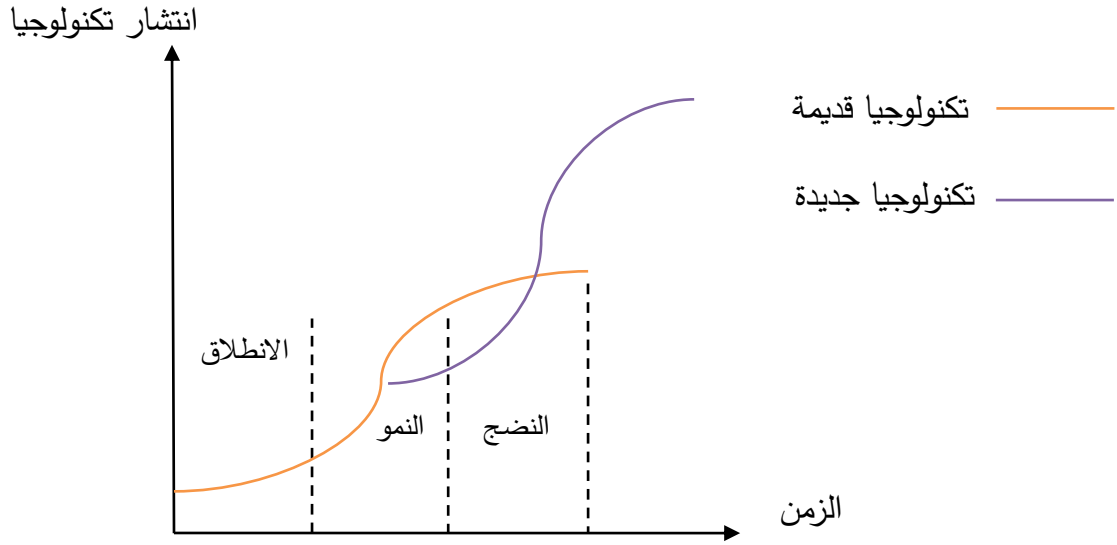
حدد Schumpeter ثلاث مراحل لعملية الابتكار بداية بالاختراع الذي يعتبر عرض للفكرة أول مرة، تليها عملية الابتكار التي هي التطبيق الفعلي للفكرة، ثم الانتشار والذي يقصد به نشر التكنولوجيا في السوق. يمكن تمثيل انتشار التكنولوجيا في السوق من خلال تمثيل منحنى (S) والممثل في الشكل 2، بحيث نلاحظ أن لانتشار التكنولوجيا دورة حياة تمر بثلاث مراحل: (Greenacre, Gross, & Speirs, 2012, p. 08)

- **الانطلاق:** هي المرحلة الأولى في انتشار التكنولوجيا في السوق بحيث تواجه صعوبات في التقبل والانتشار تتميز بارتفاع في التكاليف وبمنافسة ضعيفة.
- **النمو:** يكتسب الابتكار زخماً واسعاً ويجذب قاعدة من المستعملين تتميز هذه المرحلة بتدفقات مالية معتبرة ويصبح الابتكار مصدراً للميزة التنافسية.
- **النضج:** هي المرحلة التي يتم فيها توقف الانتشار ويصبح السوق متشبع بها، تتميز بانخفاض في التدفقات النقدية وسهولة التقليد من قبل المنافسين.

هنا صاحب الابتكار أمام خيارين إما إحداث تحسينات وابتكارات جديدة لمواصلة دورة الانتشار بناء على الابتكار القديم أو الانفصال نهائياً عنه وخلق ابتكارات جديدة بدورة انتشار جديدة (Priestley, Slucking, & (Modis,1994 ;Sood& Tellis,2005 ;Change & Baek2010)

(Tiropanis, 2020, p. 06)

الشكل 2. مراحل انتشار التكنولوجيا في السوق

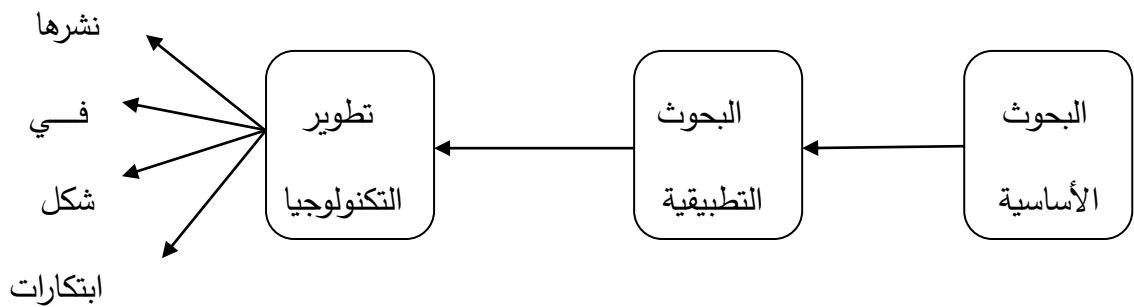


المصدر: (Adner & Kapoor, 2015, p. 05)

2. نظرية النموذج الخطي

لا يمكن حصر نظرية الابتكار في مدرسة فكرية واحدة أو نظام واحد بل يتم استخلاص مقاربة الابتكار من مفاهيم متعددة حسب التخصصات الأكاديمية ومجالات البحث، يعتبر النموذج الخطي من بين أقدم النماذج التي درست الابتكار حيث اعتبرت الابتكار عملية بسيطة تتم في اتجاه واحد تنطلق من البحوث الأساسية ويتم استثمارها في شكل بحوث تطبيقية من أجل تطوير ابتكارات وتكنولوجيا جديدة. يعتبر الابتكار الطريقة المثلى لزيادة مخرجات جديدة عن طريق الاستثمار في البحث والتطوير وهذا ما يسمى بدفع أو عرض التكنولوجيا والذي بدوره يؤدي إلى تحفيز عملية الابتكار، سادت هذه الفكرة إلى غاية 1950 حيث تم تبني فكرة إمكانية تحفيز وتنشيط الابتكار عن طريق الطلب على المنتجات التكنولوجية. (Greenacre, Gross, & Speirs, 2012, p. 01) ليصبح عرض التكنولوجيا والطلب عليها من بين الآليات التي تحفز عملية الابتكار وهو الأمر الذي انطلقت منه باقي النظريات.

الشكل 3. النموذج الخطي لتطوير الابتكارات



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Greenacre, Gross, & Speirs, 2012)

3. نظرية التغير التكنولوجي

ظهر أول نقد للنموذج الخطي في ثمانينات القرن الماضي من خلال نظرية التغير التكنولوجي لـ (Winter & Nelson 1982) أو بما تعرف بالنظرية التطورية للتغير التكنولوجي، حيث درست ديناميكية وتأثير عمليات الابتكار وطورت نموذج غير خطي لعملية الابتكار في إطار اقتصادي تطوري من خلال التفاعل بين المتغيرات التالية: (Rosenberg & Kline 1986)، (OCDE 1992) (Mytelka & Smith, June 12-15 2001, p. 08)

- **البحث:** يساعد البحث على فهم وتحليل التغير والتطور التكنولوجي من خلال تحديد الفجوة التكنولوجية والتي يمكن أن تكون فرصة للابتكار في المستقبل، كما تستخدم نتائج البحث في تطوير منتجات وخدمات جديدة.
 - **المعرفة العلمية والتكنولوجية:** تساعد المعرفة العلمية على فهم الظواهر والمبادئ العلمية التي تقوم عليها التكنولوجيا، كما أن تراكمها وتجديدها يساعد على إحداث تحسين وتطوير الابتكارات المتاحة وبالتالي فهي تدعم وتسرع من عملية التطور التكنولوجي.
 - **السوق المحتملة:** تعتبر المنافسة من بين أهم الآليات التي تقوم بتحفيز عملية الابتكار والتغير التكنولوجي بهدف الحصول على ميزة تنافسية تضمن البقاء والاستمرار في السوق.
 - **الاختراع:** يعتبر الاختراع متغير أساسي في عملية التطور التكنولوجي بحيث يفتح آفاق جديدة للابتكار والتطور التكنولوجي.
- أي أن الابتكار ما هو إلا نشاطات وعمليات تتفاعل فيما بينها وهي قابلة للتغيير والتطور.

4. نظرية انتشار الابتكار

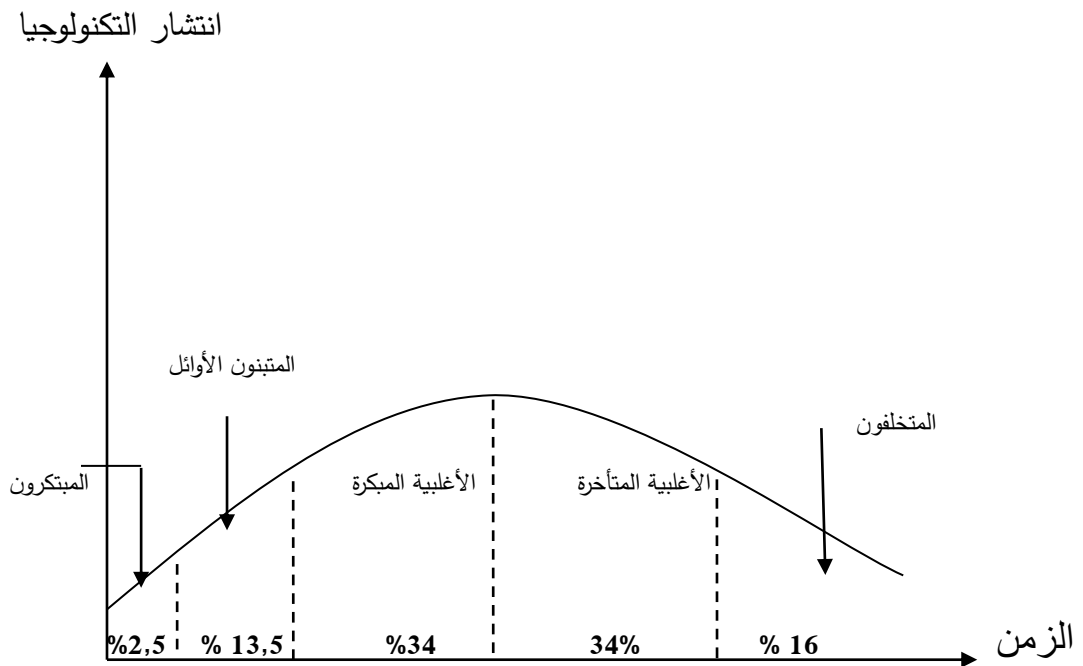
من بين الأبحاث التي اهتمت بدراسة كيفية انتشار الابتكار نجد أبحاث (Tornatzky & Klein 1982) و (Rogers 1982)، حيث ركزت هذه النظرية على فهم كيف؟ ولماذا؟ وبأي معدل تنتشر الأفكار والتقنيات المبتكرة لهذا فهي عكس نظرية التغير التي تعتمد على إقناع الأفراد بالتغيير وتقوم على تطوير وإعادة ابتكار المنتجات بحيث تصبح أكثر ملائمة لاحتياجات الأفراد أي من خلالها يتم التغيير في الابتكارات وليس الأفراد. كما قام (Tornatzky & Fleischer 1982) بتقديم نظرية الانتقال من البحث والتطوير إلى الاعتماد والتنفيذ وبالتالي النشر، حيث يقوم أصحاب الأفكار والمنتجين بالبحث والتطوير للحصول على أفكار إبداعية وابتكارية جديدة والعمل على تطويرها حتى تصبح أفكار

قابلة للتطبيق أو الاستعمال في حين أن التنفيذ والتبني والنشر يتم من قبل المستعملين. (Robinson 2009) (Wani & Ali, 2015, p. 103)

درس (Rogers 1982) فكرة انتشار الابتكار وفق عامل الزمن وعلى هذا الأساس فقد خلص إلى أن المتبنين ينقسمون إلى خمس فئات كما خصص لكل فئة نسب مئوية دقيقة كما يلي : (Dedrick & West, 2003, p. 237)

- **المبتكرون:** ويمثلون نسبة 2,5% من مجموع الأفراد المتبنين، هم الأفراد الذين يتبنون الابتكارات الجديدة ولديهم استعداد على تجربتها بغض النظر عن المخاطر الناجمة.
- **المتبنون الأوائل:** ويشكلون نسبة 13,5% يتبنون الابتكارات بسرعة بعد اختبارها من قبل المبتكرين، يمتلكون رؤية واضحة للفوائد المحتملة.
- **الأغلبية المبكرة:** يمثلون نسبة 34% يتبنون الابتكار بعد أن تتبناه الفئتان السابقتان، ويعتمدون على تجارب الآخرين والمعلومات المتاحة.
- **الأغلبية المتأخرة:** قدرهم Rogers بنسبة 34% يتميزون بالحذر وعدم المخاطرة يتبنون الابتكار بعد أن يصبح اعتماده شائعاً.
- **المتخلفون:** هم الأفراد الذين يتبنون الابتكار بعد أن يكون قد مضى وقت طويل منذ اعتماده من قبل الأفراد يميلون إلى التمسك بالتقنيات التقليدية ويظهرون مقاومة للتغيير وهذا نظراً لعاملي الرغبة والظروف وقدرت نسبتهم بـ 16%.

الشكل 4. يمثل منحنى توزيع المتبنين للابتكار



المصدر: (Wani & Ali, 2015, p. 105)

ليست كل الابتكارات بمستوى واحد من الانتشار ونظرا لأنها عملية معقدة وتخضع لعدة عوامل فقد حدد (Rogers 1982) خمسة عوامل تؤثر في قرار تبني الابتكار عند الأفراد: (Dedrick & West, 2003, pp. 237-238)

- **الميزة النسبية:** تعتبر الميزة النسبية من بين أهم العوامل التي تؤثر في قرار التبني والمقصود بها مدى إدراك الفرد للميزة النسبية للابتكار الجديد مقارنة بما هو متاح لديه سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.
- **التوافق:** يعني مدى توافق الابتكار مع توجهات وتطلعات ورغبات الأفراد، بحيث كلما زاد التوافق زاد معدل الانتشار.
- **درجة التعقيد:** إن وضوح الابتكار يسهل من انتشاره بين الأفراد بحيث يسهل من إمكانية الفهم والاستعمال وبالتالي التشجيع على اتخاذ قرار التبني.
- **قابل للتجريب:** إذا كان هذا الابتكار قابل للتطبيق فانه يلقي قبولا واسعا بين الأفراد، وهذا لتمكن المستعمل من اكتشافه والتعرف على مزاياه المستحدثة.
- **الملاحظة:** إدراك المتبني لنتائج استعمال الابتكار يؤدي إلى تأثيره على بقية الأفراد لاستعمال الابتكار الجديد وبالتالي ارتفاع معدل الانتشار.

في حين اقتصر كلا من (Klein & Tornatzky 1982) على الميزة النسبية والتوافق ودرجة التعقيد كعوامل للتأثير في قرار التبني.

أما انتشار أو تبني الابتكار داخل المنظمة (التبني التنظيمي) يختلف عن التبني الفردي من حيث التنظيم والتعقيد الذي يخضع له، قام كل من (De pietro & Wiarda & Fleischer 1990) بتطوير نموذج سمي " سياق التغيير " أو طريق التغيير والذي يحدد كيفية تبني الابتكار في سياق تنظيمي والذي يخضع إلى ثلاث متغيرات أساسية تساهم في التبني التنظيمي للابتكار: (Dedrick & West, 2003, p. 238)

- **التكنولوجيا:** تشمل الخصائص الخمس التي ذكرها (Rogers 1982) والتي تساعد في اتخاذ قرار تبني الابتكار والمذكورة سابقا.
- **الاتصال:** يتأثر قرار التبني التنظيمي بقنوات الاتصال المعتمدة داخل المنظمة سواء كانت رسمية أو غير رسمية.
- **البيئة:** يساعد تحليل البيئة على تحديد خصائص الصناعة مثل: حدة المنافسة، العلاقة مع الموردين، العلاقة مع المشترين، المنتجات البديلة، المنافسون الجدد (Porter 1980).

باستخدام هذه الأدوات يصبح من السهل تحفيز وتنظيم عملية التغيير وتبني الابتكار في سياق تنظمي.

المطلب الثالث: الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence

ينسب مصطلح "الذكاء الاصطناعي" إلى عالم الحاسوب الأمريكي Jon McCarthy، الذي صاغه عام 1956. تزامن ذلك مع مؤتمر Dartmouth 1955، الذي ناقش إمكانية تطوير آلات قادرة على محاكاة التفكير والسلوك البشري. يمثل الذكاء الاصطناعي (AI) جيلا واعدة من التقنيات الرقمية، تشير التطبيقات والأبحاث الحديثة إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يمكنه فقط التأثير على الابتكار في المؤسسات، بل يمكنه تسريعه أيضا. (Gama & Magistretti, 2025, p. 76)

لقد أصبح تأثير الذكاء الاصطناعي على أنشطة الابتكار واضحا من خلال تطبيقات متنوعة، ومن أبرزها شركة IBM التي قدمت حولا تعتمد على ذكاء اصطناعي تدعى Watson لمساعدة الأطباء في تشخيص الأمراض بسرعة بناء على التعرف على الصور (Magistretti et al 2019)، تستخدم Netflix الذكاء الاصطناعي لتوليد تحليلات مدفوعة بالبيانات لإنشاء المحتوى الرقمي (Verganti et al, 2020)، تعتمد Mastercard على الذكاء الاصطناعي لتحديد المعاملات الاحتمالية وإيقافها دون تأخير المعاملات المشروعة (Dell 2021)، تجمع Airbus بين بيانات إنتاج الطائرات وخوارزمية ذاتية التعلم تحدد الأنماط في مشاكل الإنتاج، ويشار إلى Chat GPT وهو الذكاء الاصطناعي التوليدي كخوارزمية متميزة قادرة على حل مشاكل في عمليات الابتكار بناء على مبادئ التفكير التصميمي. تشير هذه الأمثلة إلى أن تبني الذكاء الاصطناعي يمكن أن يغير بشكل جذري طبيعة وهيكल المنتجات الجديدة، الخدمات، العمليات، ونماذج الأعمال، مما يؤدي إلى مسارات جديدة لخلق القيمة والاستحواذ عليها. (Gama & Magistretti, 2025, p. 78)

1. تعريف الذكاء الاصطناعي:

للذكاء الاصطناعي تعريفات متعددة فالبعض يعرفه على أنه التقنية التي تمكن الحواسيب والآلات من العمل بذكاء، والبعض الآخر يراه الآلة التي تغني عن عمل البشر وتحقق نتائج أكثر فعالية، والبعض الآخر يراه نظاما قادرا على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح والتعلم منها واستخدامها لتحقيق أهداف ومهام محددة. نذكر فيما يلي إسهامات بعض الباحثين في تعريفه:

Jon McCarthy 1956: عرفه على "أنه قدرة الآلات على التفكير وأداء مهام تحاكي أنماط السلوك البشري". (Gama & Magistretti, 2025, p. 77)

European Comission 2018: عرفت المفوضية الأوروبية على أنه آلات تشبه سلوك الإنسان في التعلم، الإدراك، والعمل. (Prem, 2019, p. 6)

Allam: يشير إلى مجموعة محددة من التقنيات الحاسوبية التي تجعل الأنظمة قادرة على أداء مهام مختلفة كان يعتقد سابقا أنها ممكنة فقط للذكاء البشري، مثل ترجمة اللغة، التعرف على المعلومات المرئية، التعرف على الكلام، واتخاذ القرار. (Allam, 2016, p. 810)

وعليه يمكننا أن نقول أن الذكاء الاصطناعي هو قدرة الأنظمة الحاسبة على محاكاة سلوك العقل البشري، والتفاعل مع البيئة والأشخاص بغرض تحقيق أهداف محددة.

2. أهمية الذكاء الاصطناعي:

شكل الذكاء الاصطناعي نقطة تحول جوهرية في حياة البشر، لما له من أهمية بالغة متجاوزا كونه مجرد أداة ليصبح ثورة فريدة من نوعها، تكمن أهميته في النقاط التالية: (Merrouche & Ghanem, 2025, p. 22)

- بفضل الذكاء الاصطناعي، سيتمكن البشر من استخدام اللغة البشرية في التعامل مع الآلات بدلا من لغات برمجة الكمبيوتر، مما يجعل الآلات واستخدامها في متناول جميع شرائح المجتمع، حتى ذوي الاحتياجات الخاصة، بعد أن كان التعامل حكرا على المختصين والخبراء.
- سيلعب الذكاء الاصطناعي دورا مهما في العديد من المجالات الحساسة، مثل المساعدة في تشخيص الأمراض، وصف الأدوية، الاستشارات القانونية والمهنية، التعليم التفاعلي، والمجالات الأمنية والعسكرية.
- ستحمي الآلات الذكية الإنسان من العديد من الأخطار والضغط النفسية، وتجعله يركز على أمور أكثر أهمية وإنسانية، وذلك من خلال توظيف هذه الآلات للقيام بالأعمال الشاقة والخطيرة، اكتشاف الأماكن المجهولة، والمشاركة في عمليات الإنقاذ أثناء الكوارث الطبيعية.
- تحسين عملية اتخاذ القرار: يمكن للذكاء الاصطناعي معالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة ودقة تفوق القدرة البشرية، مما يوفر رؤى ويساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة في مجالات مثل الأعمال، الطب، والعلوم. وبفضل خوارزميات التعلم الآلي، يستطيع الذكاء الاصطناعي التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية والمخاطر والفرص بدقة أعلى، مما يمكن المؤسسات من تطوير استراتيجيات استباقية.

- تعزيز الإبداع البشري: لا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على الأتمتة، بل يمتد ليشمل مساعدة البشر في توليد الأفكار الجديدة، مثل تصميم المنتجات، التأليف الموسيقي، أو كتابة النصوص. أي أنه يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون شريكا إبداعيا يفتح آفاقا لم تكن متاحة من قبل. كذلك عندما يتولى الذكاء الاصطناعي المهام المتكررة والمملة، يتحرر الأفراد للتركيز على الجوانب الأكثر إبداعا وإستراتيجية في عملهم.

يمكننا أن نستنتج أن أهمية الذكاء الاصطناعي متنوعة ومتعددة الأوجه، وتلبي احتياجات الأفراد وفقا لمتطلباتهم الخاصة. وعلى الرغم من صعوبة حصر جميع فوائده في بضع نقاط، إلا أن هناك بعض الجوانب الإيجابية التي يقدمها الذكاء الاصطناعي، مثل توفير الوقت والجهد.

3. أنواع الذكاء الاصطناعي: يمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي، بناء على وظائفه وقدراته، إلى

نوعين رئيسيين: (Jerry, 2016, p. 38)

- **الذكاء الاصطناعي الضيق:** يعرف أيضا بالذكاء الاصطناعي الضعيف، وهو مصمم لأداء مهمة محددة بدقة. يشمل أنظمة التعرف على الوجه، أنظمة المساعدات الصوتية، أو السيارات ذاتية القيادة. غالبية أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة حاليا تندرج تحت هذا التصنيف، حيث تركز على وظيفة محددة جدا. ورغم فائدتها الواضحة للحياة البشرية، يرى البعض أن الذكاء الاصطناعي الضعيف قد يشكل خطرا في حالات التعطل، مثل التسبب في اضطرابات بشبكات الكهرباء أو الأضرار بمحطات الطاقة النووية.
- **الذكاء الاصطناعي العام (القوي):** يمثل هذا النوع هدف للعديد من الباحثين في هذا المجال. يعرف بقدرته التخمينية التي تمكن الآلة من فهم أو تعلم أي مهمة ذكية يمكن للإنسان القيام بها، وبالتالي مساعدة الفرد على حل المشكلات المعقدة. في حين أن الذكاء الاصطناعي الضيق قد يتفوق على البشر في مهام محددة كالشطرنج إلا أن تأثيره لا يتعدى نطاق عمله في المقابل يمتلك الذكاء الاصطناعي العام القدرة على التفوق على البشر في جميع المهام المعرفية تقريبا يتجاوز مفهوم الذكاء الاصطناعي القوي مجرد البرمجة ليشمل إمكانية أن يصبح عقلا بشريا يتمتع بالذكاء في أي مهمة تطلب منه، بل وقد يمتلك إدراكا ومعتقدات وقدرات معرفية أخرى تنسب عادة للبشر فقط .

وعليه يمكننا تلخيص الوظائف المتعددة للذكاء الاصطناعي فيما يلي: (Tai, 2020, p. 340)

- **الأتمة (Automation):** تشير إلى قدرة الأنظمة التكنولوجية على العمل تلقائياً دون تدخل بشري مباشر. تهدف إلى تحسين الكفاءة، الدقة، السرعة، وتقليل التكلفة أو الجهد البشري في مجموعة واسعة من التطبيقات، سواء كانت في الصناعة، الخدمات، الأعمال، أو حتى في الحياة اليومية.
- **التعلم الآلي:** هو فرع من فروع الذكاء الاصطناعي يركز على تطوير خوارزميات ونماذج تسمح للأنظمة الحاسوبية بالتعلم من البيانات دون أن تبرمج بشكل صريح لأداء مهمة معينة. بدلاً من ذلك، تستخدم البيانات لتدريب هذه النماذج، مما يمكنها من التنبؤ والتحليل. يعد التعلم الآلي أساساً للعديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي مثل أنظمة (نتفليكس، أمازون)، التعرف على الكلام، التنبؤ بالأسعار، والتشخيص الطبي.
- **الرؤية الحاسوبية:** تتمثل في قدرة الكمبيوتر على "الرؤية" من خلال الكاميرات، وتحويل البيانات التناظرية إلى رقمية ومعالجة الإشارات الرقمية لفهم الصور ومقاطع الفيديو. تستخدم الرؤية الحاسوبية في تطبيقات مثل السيارات ذاتية القيادة، أنظمة المراقبة الأمنية، التعرف على الوجه، الروبوتات الصناعية.
- **معالجة اللغة:** هي معالجة وفهم اللغة البشرية بواسطة برامج الكمبيوتر، مثل اكتشاف البريد العشوائي والترجمة الفورية بين اللغات لمساعدة البشر على التواصل.
- **الروبوتات:** مجال هندسي يركز على تصميم وتصنيع وتشغيل الروبوتات (الإنسان الآلي). تستخدم هذه الروبوتات لأداء مهام توفر الراحة للإنسان، أو مهام صعبة وخطيرة للغاية لا يستطيع البشر القيام بها، ويمكن تشغيلها دون توقف في خطوط التجميع.
- **السيارات ذاتية القيادة:** تعتمد على مزيج من الرؤية الحاسوبية، التعرف على الصور، والتعلم العميق لبناء نظام تحكم آلي يمكن السيارة من القيادة ذاتياً.

4. تأثير الذكاء الاصطناعي على الابتكار:

يشهد الذكاء الاصطناعي انتشاراً سريعاً وتطبيقات متعددة في مختلف الصناعات، مقدماً مجموعة واسعة من الحلول الإبداعية. للذكاء الاصطناعي تأثير قوي على قدرات الابتكار سواء من خلال تعزيز عملية صنع القرار أو تطوير المنتجات والخدمات. تعرف قدرات الابتكار على أنها المهارات والمعارف الضرورية لاستيعاب التقنيات الموجودة وإتقانها وتحسينها، وكذلك ابتكار تقنيات جديدة. (Romijn & Albaladejo, 2002, p. 1054).

يتطلب فهم الاستخدامات المختلفة للذكاء الاصطناعي التمييز بين أنواعه، حيث أن تطبيق الذكاء الاصطناعي الضيق لا يتطلب بالضرورة قدرات تكنولوجية أو تنظيمية أو بيئية جديدة، حيث ينظر إليه كأداة تقوم بمهام ميكانيكية أو تحليلية، في حين استخدام الذكاء الاصطناعي القوي الذي يدعم عمليات صنع القرار، ويساهم في خلق حلول ابتكارية يتطلب تطوير قدرات جديدة لتفسير المعلومات الناتجة عن تحليلاته العميقة. يبرز دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قدرات الابتكار كأمر بالغ الأهمية نظرا لتأثيره الكبير على الابتكار والأبعاد التنظيمية، وقدرته على تطوير الابتكارات القائمة أو خلق ابتكارات جديدة. (Gama & Magistretti, 2025, p. 79)

ومع ذلك لا تزال نماذج الأعمال الخاصة بالذكاء الاصطناعي في تطور مستمر وغير واضحة تماما، لذا تواجه المنظمات تحديات متعددة نذكر منها:

- التحديات التنظيمية والثقافية (مقاومة التغيير، الرؤى الإستراتيجية)؛
- التنظيم القانوني وكيفية تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي مع مراعاة خصوصية كل منطقة؛
- العنصر البشري المؤهل لإدارة عمليات الابتكار في ظل تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي؛
- ارتفاع تكلفة الاستثمار (بنية تحتية، نظام معلومات، نظام الصيانة والتجديد.....).

المبحث الثاني: ماهية الإبداع

يعتبر الإبداع جوهر عملية الابتكار إذ أنه القدرة على توليد أفكار جديدة وفريدة، وتصور حلول مبتكرة للمشاكل، أو رؤية روابط غير تقليدية بين المفاهيم القائمة. تتجاوز دراسة الإبداع مجرد التحديد المفاهيمي والنظري له ، لتشمل المصادر المتعددة التي تغذي العملية الإبداعية كالمعرفة وطريقة التفكير .

المطلب الأول: تعريف، أنواع الإبداع

الإبداع في اللغة مشتق من الفعل بدع الشيء أو "ابتدعه" والذي يعني أنشأه وبدأه أولاً، بمعنى الإتيان بشيء جديد غير مألوف والنظر إلى الأشياء بطريقة غير مألوفة (خيري، 2012، صفحة 39)، أما في اللغة الانجليزية فان كلمة Creativity من الفعل to create والذي يعني يخلق وأصله الفعل اللاتيني Creare أي يخرج إلى الحياة أو يصمم أو ينشأ. (مطشر الكعبي، 2013، صفحة 2)

ارتبط مفهوم الإبداع بالعمليات التي تستخدم لإيجاد أفكار جديدة وحل المشاكل بطريقة غير مسبقة مع مراعاة الجانب النفسي والشخصي والاجتماعي للفرد المبدع.

ولهذا حاولنا في **الجدول 2** تلخيص مفهوم الإبداع لبعض الباحثين كما يلي:

الجدول 2. مفهوم الإبداع

المصدر	المفهوم	الباحث/هيئة
(Firestien, 1994, p. 1)	<p>وصف الإبداع من خلال دراسة أربع محددات وأطلق عليها 4P:</p> <ul style="list-style-type: none"> • Person (الشخص المبدع): قدرة الفرد على الإبداع ودراسة صفاته الشخصية. • Product (المنتج): كيف يمكن أن نحدد فيما إذا كان هذا المنتج إبداعاً أم لا. • Process (عملية الإبداع): ما هي مختلف العمليات التي يتم بها تطبيق الإبداع. • Press (الصحافة): الدعم الإعلامي للمنتج الإبداعي والذي من شأنه نشره والمساعدة على التعرف عليه. 	Mel Rhodes (1961)
(Woodman, Sawyer, & Griffin, 1993, p. 295)	عبارة عن سلوك الفرد في موقف معين تحت تأثير الظروف الاجتماعية.	Woodman & Schoenfeldt (1990)
(Amabile T. , 1996, p. 1)	هو خلق أفكار جديدة وقابلة للاستعمال في أي مجال.	T.Amabile (1996)
(Edwards-Schachter & al, 2015, p. 16)	يرتبط الإبداع بسمات شخصية (الفضول، طرح الأسئلة، الاكتشاف).	نظرية التحليل النفسي Freud
	الإبداع سلوك يميز بعض الأفراد بحيث يتصف الشخص المبدع بخصائص معرفية وشخصية.	النظرية المعرفية السلوكية
	هو تفاعل لظروف اجتماعية وثقافية تؤدي إلى تنمية قدرة الفرد على الإبداع.	النظرية المعرفية الاجتماعية
(Vincent-Lancin, 2019, pp. 23-24)	هو القدرة على خلق أفكار أو إنتاج سلعة/خدمة/عمل يكون أصلي ومناسب وملئم . "تشير الملائمة إلى تماشي الإبداع مع قيود النظام".	Stenberg & Lubart (1999)
	هو سلسلة من الأفكار والأفعال التي تؤدي إلى إنتاج جديد وملئم.	Lubart (2000)
	هو خلق أفكار جديدة ومناسبة وقابلة للاستعمال.	OECD 2019

المصدر: من إعداد الباحثة

مما سبق نقول أن الإبداع هو القدرة على خلق أفكار جديدة وغير مسبقة بحيث يتميز بأسلوب تفكير أصلي ورؤية غير تقليدية.

حسب (Amabile 1996) يجب أن لا نربط بين مفهوم الإبداع وبعض المفاهيم الأخرى إذ أنه ليس بالضرورة أن يكون للفرد المبدع شخصية غريبة الأطوار حتى يتمكن من إنتاج أفكار جديدة، كما أنه يمكن حدوث الإبداع في مجالات مختلفة كالعلوم، والتكنولوجيا والإدارة والتسويق والأدب.....الخ، وهو ليس حكرا على الفن فقط، وكذا لا توجد علاقة مباشرة بين ذكاء الفرد وقدرته على الإبداع. (Amabile T. , 1996, p. 2)

نظرا للطبيعة المعقدة لعمليات للإبداع والابتكار والارتباط الوثيق بينهما اقترح Anderson 2014 التعريف التالي لكلاهما: " يعتبر الإبداع والابتكار عملية تطوير وتحسين وإدخال طرق جديدة ومحسنة حيث يشير الإبداع إلى توليد الأفكار والابتكار إلى المرحلة اللاحقة لتنفيذ وتطبيق هذه الأفكار للحصول على منتجات وخدمات أفضل". (Hughes, 2018, p. 3)

أي تم دمج كل من الإبداع والابتكار وتحديدتهما بنتائجهم ومخرجاتهم دون فحص الظاهرة بحد ذاتها، ومنه لا يمكن أن نقول عن الفكرة أنها إبداعية حتى تكون ذات قيمة وفائدة وتعبير اقتصادي.

2.أنواع الإبداع

صنف كل من (Shin & Zhou 2007) الإبداع إلى: (Blazhenkova & Kazhevnikov, 2016, pp. 123–125)

- **الإبداع الفردي:** هو القدرة على تقديم أفكار جديدة وغير مسبقة بأسلوب فريد يعكس شخصية الفرد وتجربته، يتطلب الإبداع الفردي التفكير النقدي والفضول والانفتاح على التجارب والخبرات المتنوعة. يمكن أن يظهر في مجالات مختلفة مثل الفن، والأدب، التكنولوجيا، الأعمال، حيث يقدم الفرد حولا جديدة أو طرقا غير تقليدية لتعبير عن نفسه أو لحل المشكلات. يعكس هذا النوع قدرة الفرد الذهنية والتخيلية لتطوير أفكار جديدة وغير تقليدية.
- **الإبداع الجماعي:** هو عملية توليد أفكار وحلول جديد من خلال التعاون بين مجموعة من الأفراد، يتميز هذا النوع بتنوع الخبرات ووجهات النظر المختلفة لأعضاء الفريق مما يساهم في تعزيز القدرة على التفكير بطريقة غير تقليدية وتقديم حلول مبتكرة. يتطلب الإبداع الجماعي تنسيقا

فعالا وتبادلا مفتوحا للأفكار والتعاون بين أعضاء الفريق لتحقيق نتائج أفضل من تلك التي يمكن تحقيقها بشكل فردي.

- **الإبداع الفني:** هو القدرة على خلق أعمال فنية جديدة تعبر عن الرؤية الشخصية والفردية للفنان، من خلال استخدام الخيال والمهارة التقنية لإنتاج أعمال تتسم بالتفرد والأصالة. يمكن أن يظهر هذا النوع في مختلف المجالات كالرسم، الموسيقى، التصوير الفوتوغرافي وغيرها، حيث يسعى الفنان إلى تقديم رؤى جديدة وأفكار غير مسبقة تثير التأمل والاهتمام من قبل الجمهور.
- **الإبداع العلمي:** هو القدرة على توليد أفكار جديدة تسهم في تطوير المعرفة العلمية وحل المشكلات المعقدة، يشمل الإبداع العلمي اكتشافات جديدة وتصميم تجارب مبتكرة وتطوير تقنيات وأدوات جديدة. كما يعتمد على استخدام أسلوب التفكير المنهجي والبحث العميق والقدرة على الربط بين المعلومات والتحليل بطريقة تسهم في تقدم العلم وتحقيق إنجازات تقنية.

للإبداع أيضا أصناف أخرى حسب مجال التطبيق نذكر منها: (بختي و بوشطارة، 2021، الصفحات 76-78)

- **الإبداع التنظيمي:** عرفه (Evan 1966) على انه عملية استحداث طرق جديدة لتنظيم سياسات واستراتيجيات ونظم المنظمة (عيشوش و بوسالم، صفحة 12)، فهو يشمل إحداث تغييرات في الهيكل التنظيمي، وتصميم الأعمال والوظائف وسياسات المنظمة، يهدف إلى تعزيز التفاعل بين الأفراد العاملين والرفع من مستويات الأداء والرضا الوظيفي مما يؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة بفعالية وبالتالي دعم قوة تميز المنظمة عن الآخرين.
- **الإبداع التكنولوجي:** يشير إلى القدرة على خلق وتطوير أفكار وحلول في المجال التكنولوجي والتقني، يتضمن هذا تطوير تقنيات جديدة وتحسين الأدوات والبرمجيات واستخدام التكنولوجيا بطرق غير تقليدية. إن الإبداع في هذا المجال يؤدي إلى اكتشافات ثورية في مختلف الصناعات.
- **الإبداع التسويقي:** يشمل خلق أفكار وطرق جديدة لجذب الانتباه وتحقيق الأهداف التجارية، يتضمن أفكار جديدة في تصميم المنتج، التغليف، الحملات الإعلانية، التسعير وغيرها من عناصر المزيج التسويقي يساهم هذا النوع في تعزيز مكانة العلامة التجارية في السوق من خلال ما يعرف بالميزة التنافسية للمنظمة.
- **الإبداع المالي:** هو القدرة على خلق وتطوير أفكار لتحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية، حيث يتضمن تصميم استراتيجيات استثمار جديدة وخلق منتجات مالية تلبي احتياجات التمويل المعاصرة وأفكار لإدارة السيولة والتدفقات النقدية بالشكل الذي يؤدي إلى توفير السيولة وتخفيض التكاليف.

المطلب الثاني: نظريات الإبداع

ذكر (J. P. Guilford 1950) رئيس جمعية النفس الأمريكية في خطاب له أمام أعضاء الجمعية بأهمية موضوع الإبداع، الأمر الذي أدى إلى توسع الأبحاث النفسية حول الإبداع بشكل كبير بحيث ركزت هذه الأبحاث على العمليات المعرفية، تطور الإبداع، خصائص المبدعين، البيئة الاجتماعية الملائمة للإبداع. (Karlyn, 2005, p. 4)

تعددت النظريات التي قامت بتحليل ودراسة موضوع الإبداع وهذا راجع إلى اختلاف تخصصات المفكرين وتوجهاتهم. توجه بعض المفكرين إلى ربط موضوع الإبداع بالطبيعة على افتراض أن الإنسان لا يلعب دور مباشر في الإبداع منها: (عبد الكريم و عبد النبي، 2013، صفحة 5)

1. نظرية الإلهام: يعتبر الإغريق من الأوائل الذين اهتموا بموضوع الإبداع، ترجع هذه النظرية إلى أفلاطون الذي رأى أن المبدع يستلهم إبداعه من إلهام رباني ولا علاقة للعقل أو الشعور أو البيئة الاجتماعية بذلك. (الشويلي و الشمري، 2022، صفحة 263)

2. نظرية التحليل النفسي: لم يقدم (Freud 1856-1939) نظرية متكاملة في تفسير ظاهرة الإبداع ولكنه قام باستخدام المفاهيم العامة لنظريته في تفسير الأعمال الإبداعية من خلال دراسته لشخصية واتجاهات عدد من المبدعين في الفنون والأدب وخلص إلى تفسير الإبداع على أساس نفسي وأنه يحدث نتيجة أحلام اليقظة أو بما سماه بالاشعور وهو الإلهام عند أفلاطون. (بن حفيظ، 2016/2017، صفحة 96)

أما الاتجاه الثاني من النظريات فقد ركز على دراسة خصائص الأفراد المبدعين واتجاهاتهم لتفسير ظاهرة الإبداع، حيث ركز (Stenberg & Lebert 1995) على دراسة السمات الشخصية الأكثر ارتباطا بالإبداع منها: المرونة بالأفكار، الاستقلالية، الثقة بالنفس، المغامرة. (مطشر الكعبي، 2013، صفحة 8)

أشار Stenberg أن الإبداع ما هو إلا نتيجة التفاعل بين القدرات العقلية، السمات الشخصية، البيئة إذ يجب توفر الحد الأدنى من العناصر سابقة الذكر وليس بالضرورة توفرها بمستويات متساوية. (عبد الكريم و عبد النبي، 2013، صفحة 199)

3. نظرية العملية الإبداعية: يرى رواد هذا الاتجاه (Wallace) أن الإبداع يمكن تعليمه كأى مهارة أخرى للفرد وبالتالي يعتبر الإبداع تراكم للمعرفة والخبرة السابقة التي يتحصل عليها الفرد فيقوم بترتيبها وتنظيمها للحصول على أفكار جديدة. (عبد الكريم و عبد النبي، 2013، صفحة 200)

4. النظرية المعرفية: يعتبر الإبداع حسب هذا الاتجاه عملية ذهنية كالانتباه، الإدراك، الوعي، التنظيم من أجل الوصول في الأخير إلى خبرة جديدة، إذ تعتبر القدرة على تحديد الفجوة المعرفية وكذا القدرة على طرح الأسئلة الصحيحة من أهم عناصر العملية الإبداعية. (عبد الكريم و عبد النبي، 2013، صفحة 200)

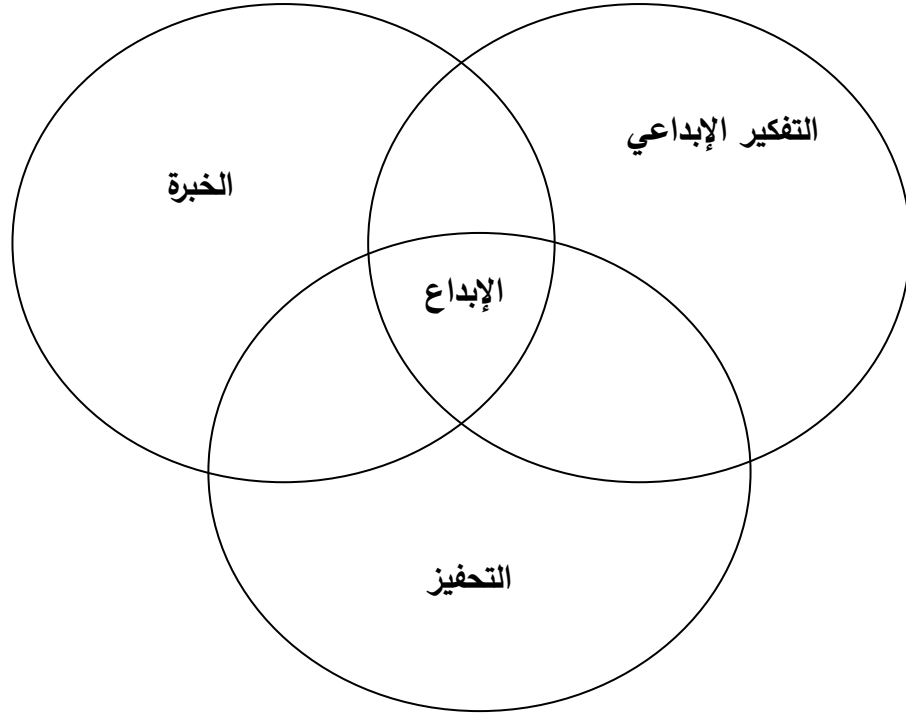
وفقا لهذه النظرية فإن الإبداع يمثل الطرق المختلفة في الحصول على المعلومات ومعالجتها ودمجها من أجل البحث عن حلول جديدة ذات كفاءة لحل المشكلات. (بن حفيظ، 2016/2017، صفحة 98)

5. الشخصية الإبداعية: أثبتت دراسات (Eysenck 1995) أن الإبداع هو صفة كامنة وراء السلوك الإبداعي وهذا ما أكدته أعمال (Oldham & Cummings 1996) أن الشخص المبدع يتميز بسمات الشخصية المبدعة، إن هذه العلاقة الموجودة بين الإبداع والشخصية الإبداعية ظهرت أواخر سبعينيات القرن الماضي من خلال مقياس (Gough 1979) للشخصية الإبداعية وأطلق عليه اسم CPS "Creative Personality Scale"، حيث يقوم هذا المقياس بتقييم جوانب الشخصية الإبداعية لدى الفرد من خلال تحديد الصفات التالية (القدرة، الذكاء، الثقة بالنفس، التأمل، الغرور، سعة الخيال، غير رسمية) من خلال تحديد هذه الصفات يتم الحكم على الفرد إذا كان يمتلك شخصية إبداعية أم لا وبالتالي قادر على الإبداع أم لا. (Darini, Pazhouhesh, & Moshiri, 2011, p. 202)

6. T. Amabile 1996: تعتبر Amabile من بين أهم المنظرين الذين اهتموا بدراسة موضوع الإبداع حيث اعتبرت الإبداع ما هو إلا نتاج التفاعل بين العناصر التالية: (Karlyn, 2005, p. 4)

- **الخبرة:** تعتبر أساس كل عمل إبداعي فهي تشمل المعرفة التي يجب أن تكون متراكمة وعميقة في مجال معين، والمهارة الفنية التي يكتسبها الفرد، الموهبة الفطرية في تصور المشكل. يمكن النظر إلى هذا العنصر باعتباره مجموعة المسارات المعرفية التي يمكن إتباعها لحل مشكل معين أو القيام بمهمة معينة.
- **التفكير الإبداعي:** يتعلق بكيفية تعامل الفرد مع المشكلات ويعتمد على الشخصية وأسلوب التفكير.
- **التحفيز:** يعتبر مفتاح العمل الإبداعي، حيث قامت بصياغة مبدأ التحفيز الجوهرى للإبداع الذي من خلاله يكون الفرد أكثر إبداع عندما يشعر بالاهتمام والرضا والشغف للعمل.

الشكل 5. مكونات الإبداع حسب T. Amabile



المصدر: (Amabile T. , 1996, p. 6)

المطلب الثالث: مصادر الإبداع

تتعدد العوامل والمكونات التي تساهم في حدوث العملية الإبداعية حيث تختلف هذه المصادر من شخص لآخر كون أن بعضها يرتبط بالفرد المبدع بحد ذاته. حدد Sternberg (1985) ستة مصادر للإبداع: (Sternberg, 2006, pp. 88-90)

- **القدرات الفكرية:** تتعلق بالقدرة على التفكير وتحديد المشكلة وتحليل المعلومات بطريقة تختلف عن التفكير التقليدي.
- **المعرفة:** يحتاج الفرد المبدع إلى معرفة ما يكفي عن مجال معين حتى يتسنى له تطوير أفكار وحلول جديدة تتجاوز الحلول القديمة.
- **أنماط التفكير:** هي طريقة التي ينظم بها الأفراد المبدعين أفكارهم ويتعاملون بها مع المعلومات، حيث يعتبر التفكير الإبداعي أساس العملية الإبداعية.
- **الشخصية:** يتميز الأفراد المبدعون عن غيرهم بسمات شخصية تعزز من عملهم الإبداعي كالفضول والثقة والمرونة والاستقلالية.
- **التحفيز:** يلعب دور كبير في تعزيز الإبداع من خلال دعم وتشجيع وخلق الفرص للأفراد المبدعين.

- البيئة: يحتاج المبدع إلى العمل في بيئة تعمل على تشجيع وتسهيل العملية الإبداعية.

أما Amabile (1996) فقد اعتبرت أن للإبداع مصادر تشمل: (Amabile T. M., 2012, pp. 3-4)

المهارات ذات الصلة بالمجال: التي تشمل المعرفة والخبرة التقنية بالإضافة إلى الموهبة والذكاء حيث تعتبر هذه المهارات موارد أساسية للعملية الإبداعية.

العمليات ذات الصلة بالإبداع: هي الأسلوب المعرفي والخصائص الشخصية التي تساعد على المجازفة وتبني وجهات نظر جديدة لحل المشكلة فضلا عن مهارات توليد الأفكار الجديدة.

الدافع الجوهري: هناك الدوافع الخارجية التي تشمل المكافآت، المنافسة، التقييم والدافع الجوهري المرتبط بعاطفة الشخص المبدع من خلال الاهتمام والرضا والتحدي.

البيئة الاجتماعية: تشمل كل الدوافع الخارجية فضلا عن العوامل الأخرى الموجودة في البيئة والتي تعمل كمحفزات أو عقبات للدافع الداخلي والإبداع، ومن بين معيقات الإبداع نجد أساليب انتقاد الأفكار الجديدة، المشاكل السياسية، التركيز على الوضع الراهن، الضغوطات المفرطة.

1. التفكير الإبداعي

عرفه Guilford (1986) على أنه "سمات استعدادية تضم الطلاقة في التفكير والمرونة والأصالة والحساسية للمشكلات وإعادة تعريف المشكلة وإيضاحها بالتفصيلات أو الإسهاب". (بن طراد و مزياني، 2017، صفحة 4)

Robinson اعتبره نشاط معرفي لإيجاد الحلول والأفكار لمشكلة ما فهو عملية تخيلية ذات نتائج أصلية وقيمة. (Trisnayanti, Khoiri, Miterianifa, & Ayu, 2019, p. 1)

Peter Faction "هو نوع من أنواع التفكير الذي يؤدي إلى رؤية جديدة وطرق جديدة، ووجهات نظر جديدة لفهم الأشياء وتصورها. (خماجة و بروال، 2023، صفحة 205)

Torrance: عرفه على أنه "عملية يصبح الفرد فيها حساسا للمشكلات والفجوات المعرفية التي تؤدي إلى نوع من عدم الانسجام مما يدفعه إلى وضع تخمينات في صورة فروض ثم يختبرها ويعديلها حتى يصل إلى نتائجه". (ذيب و ذيب، 2018، صفحة 96)

وعليه يمكننا أن نقول أن التفكير الإبداعي هو نمط من أنماط التفكير التي تستعمل لإنتاج أفكار جديدة وحلول غير تقليدية وبالتالي يعزز العمل الإبداعي لدى الفرد.

1.1 خصائص التفكير الإبداعي: يمتلك التفكير الإبداعي خصائص تميزه عن بقية الأنماط الأخرى من التفكير حيث اتفق عدد من الباحثين على أن خصائص التفكير الإبداعي تتمثل فيما يلي: (عبد السلام سعد محمد، 2019، الصفحات 424-425)

- **الأصالة:** هي أكثر الخصائص ارتباطاً بالتفكير الإبداعي والتي تعني القدرة على تقديم أفكار وطرق جديدة، أي هي التميز في التفكير فهي تعكس التفرد في التصور والحلول.
- **الطلاقة:** يرى Ficher (1990) أنها القدرة على استخدام المخزون المعرفي عند الحاجة. (مطشر الكعبي، 2013، صفحة 13)، أي هي القدرة على توليد عدد كبير من الأفكار والبدائل، فهي تتعلق بمدى سرعة وكثرة الأفكار التي يمكن أن ينتجها الفرد المبدع عند مواجهة مشكلة ما.
- **المرونة:** هي تغير الحالة الذهنية للفرد بتغير الموقف، أي هي القدرة على تعديل وتحويل الأفكار عند مواجهة مواقف جديدة أو غير متوقعة مما يسمح للمبدع الاستجابة بفعالية لمتغيرات البيئة أو المعلومات.
- **الحساسية للمشكلات:** يعتبر إدراك المشكل هو أولى خطوات الحل له، ترتبط هذه الخاصية بقوة الملاحظة وإدراك الأشياء الغير عادية، أو إعادة توظيفها واستخدامها وإثارة التساؤل حولها.

2.1 خطوات التفكير الإبداعي: يرى قسم من الباحثين أنه لا توجد خطوات للتفكير بل تولد الفكرة فجأة واختصروا ذلك في مرحلة الإلهام، في حين يرى آخرون أن عملية التفكير تمر بمراحل محددة. يعد تقسيم Wallas (1926) من أشهرها إذ يرى أن عملية التفكير الإبداعي تمر بالمراحل التالية: (مطشر الكعبي، 2013، صفحة 16)

- **مرحلة الإعداد:** يتم فيها جمع المعلومات والبحث حول الموضوع والإحاطة بالجوانب الجوهرية به، تتضمن هذه المرحلة تحليل الوضع الحالي والتأمل في المشكلات المشابهة وطرق حلها.
- **مرحلة الاحتضان:** تعتبر أصعب مرحلة، حيث يقوم المبدع باحتضان فكرته يرافقه حالة من الخوف والقلق اللاشعوري والتردد للقيام بالعمل والبحث عن الحلول، كما يمكن أن تعدل أو تحسن الأفكار في هذه المرحلة.
- **مرحلة الإشراق:** هي مرحلة الوصول إلى الفكرة الصحيحة، بحيث يحصل المبدع على الفكرة في حالة توصف بالومضة أو الشرارة. إن هذه المرحلة لا يمكن التنبؤ بها حيث تلعب الظروف المكانية والزمنية دور في ذلك حيث وصفها كثيرون بالإلهام.
- **مرحلة التحقيق:** عندما يحصل المبدع على الفكرة أو الحل فإنه يبدأ في التحقق من مدى صحتها و ملائمتها من خلال جمع الأدلة ونتائج التجارب أو عرضها على المختصين.

3.1 طرق تنمية التفكير الإبداعي: صممت العديد من الطرق والبرامج لتنمية قدرة الأفراد على التفكير وخاصة التفكير الإبداعي، حيث إن الاستخدام المنتظم لهذه الطرق يساعد على تطوير أفكار جديدة: (ذيب و ذيب، 2018، الصفحات 99-114)

- **الخرائط الذهنية:** هي عبارة عن أداة بصرية تساعد الدماغ على تنظيم الأفكار وتحليلها وتوليدها. أنشأت من قبل Novak في سبعينيات القرن الماضي، حيث اعتبرها أداة لربط المفاهيم وتحديد العلاقات بين الأفكار فهي تساعد على تنمية قدرة الفرد على التفكير وإنتاج الأفكار الإبداعية من خلال تنظيم المعلومات وترتيبها وتصنيفها بشكل هرمي، حيث توضع الأفكار الرئيسية في قمة الهرم ثم تتدرج نحو المستويات الدنيا وفق مبادئ نظرية Ausubel. (حمدان، 2023، صفحة 128)
- **الأسئلة الإبداعية:** تعد من بين أساليب تنمية القدرات الفكرية للأفراد من خلال تدريبهم بطريقة منهجية، تسمى أيضا بطريقة الأسئلة الذكية، أو أسلوب معالجة الأفكار. يتم فيها طرح أسئلة بطريقة محددة الهدف منها الحصول على أكبر قدر ممكن من الأفكار الإبداعية.
- **العصف الذهني:** يعود أصل الكلمة إلى سنة 1957 أين نشر Osborn كتابا بعنوان الخيال التطبيقي، حيث اعتبره عملية جماعية تهدف إلى توليد الأفكار الإبداعية دون قيود وانتقاد وبالتالي هو طريقة تساهم في تدفق الأفكار وتويع الحلول الممكنة مما يسهم في تنمية الأفكار الإبداعية ومن قواعده: (Krameche, 2018, p. 595) تجنب انتقاد الأفكار، تشجيع جميع الأفكار، جمع أكبر عدد ممكن من الحلول والأفكار.
- **قبعات التفكير:** طورها Edward de Bono (1985) بغية مساعدة الأفراد على إدارة سيرورة التفكير، إذ يقول أن الإبداع ليس موهبة ولا علاقة له بالشخصية ولكنه جزء أساسي في التفكير وعليه يجب تطوير مهارة التفكير الإبداعي بطريقة مدروسة. بدل القيام بالتفكير الجدلي الذي يستوجب قيام الفرد بأشياء كثيرة في وقت واحد اقترح طريقة التفكير الموازي الذي يسمح للفرد بالقيام بشيء واحد فقط وإن يبدع فيه انطلاقا من المعلومات المتوفرة. حيث ميز بين ستة أنماط للتفكير: المحايد، العاطفي، النقدي، الإيجابي، الإبداعي، الشمولي عبر عن كل نمط بقبعة، لكل قبعة لون خاص: أبيض، أحمر، أسود، أصفر، أخضر، أزرق على التوالي. بحيث من خلال هذا التقسيم يستطيع الفرد المبدع أو المفكر اختيار أي نمط متى شاء ووفق المعلومات المتاحة له. (بن عرعور، بن زروال، و بلقيدوم، 2020، صفحة 227)

2. المعرفة

إن تحديد المشكلة وتحديد الفجوة المعرفية من أهم محركات العملية الإبداعية، إذ يقول Torrence (1966) أنه لا يمكن أن يحدث الإبداع دون المعرفة بالمجال أو المشكلة التي يتم التحقق

فيها. فإن البحث عن المعلومة وإيجاد المشكلة وفهم أبعادها المختلفة هو أحد الجوانب المهمة في العملية الإبداعية. (Vincent-Lancin, 2019, p. 57)

عرفت المعرفة من قبل بعض المناهج كما يلي: (العقاب، 2009/2008، صفحة 32)

- **المنهج الاقتصادي:** يعتبر المعرفة رأس مال فكري وقيمة مضافة تتحقق عند استثمارها؛
- **المنهج المعلوماتي:** هي القدرة على التعامل مع المعلومة من خلال الجمع، التوزيع، التصنيف، التوظيف؛
- **المنهج الإداري:** هي أصل من أصول المؤسسة تستغل لإنتاج السلع والخدمات؛
- **المنهج التقني:** هي تلك القدرات الفنية والتقنية التي يمتلكها الفرد؛
- **المنهج الاجتماعي:** هي البنية الاجتماعية التي تتكون من الأفكار، العلاقات، المعتقدات، التوجهات، الآراء والتي تنشط في بيئة معينة وتتفاعل فيما بينها محدثة نشاط اجتماعي متكامل؛
- **المنهج الشامل:** يضم كافة المناهج السابقة في تحديد مفهومها.

وعليه يمكننا أن نقول أن المعرفة هي مجموعة من المعلومات والبيانات والمهارات والتوجهات والمعتقدات التي يمتلكها الفرد أو الجماعة وتكون القاعدة الأساسية للبناء الفكري والتطور الشخصي والمجتمعي.

يرتبط مصطلح المعرفة بمصطلحين البيانات، والمعلومات إذ أن تشكل المعرفة يكون ضمن سلسلة متكاملة تبدأ بالبيانات فالمعلومات ثم إلى المعرفة لتتطور في الأخير إلى ما يسمى بالحكمة والتي تعد المصدر الرئيسي للأفكار الإبداعية. لهذا تعتبر المعرفة أكثر ثراء من المعلومات لكن حتى تصبح المعرفة منتجة وذات فائدة فيجب تدعيمها بالمعلومات الكافية وبالتالي القدرة على اتخاذ القرار بحكمة عالية. (Gurteen, 1998, p. 5)

تتميز المعرفة عن المعلومة في قدرتها على تمكين صاحبها من اكتساب القدرة على العمل الفكري أو البدني في حين تتخذ المعلومة شكل بيانات منظمة ومنسقة تظل خاملة وغير نشطة إلى حين استخدامها من قبل ملاك المعرفة من أجل تفسيرها ومعالجتها. بالإضافة إلى ذلك انعدام تكاليف نشر ونسخ المعلومة خاصة مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على عكس المعرفة وهذا ما يفسر وجود المعرفة الضمنية التي يصعب نسخها والتعبير عنها، إذا يقول Polanyi 1967 "نحن نعرف أكثر مما نستطيع أن نقول". (OECD, 2004, p. 18)

أشارت تقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن معدلات الاستثمار في البحث والتطوير في تزايد مستمر في الدول الأعضاء لكن هيكل الاستثمار يختلف من بلد إلى آخر فنجد في الدول الاسكندنافية (الدنمارك، السويد...) تتبع سياسة الإنفاق على البحث والتعليم والتطوير للرفع من معدلات الأداء داخل الاقتصاد الوطني في حين يتصدر الاستثمار الصناعي (البرمجيات، معدات، تكنولوجيا

المعلومات....) في الاقتصاد الأمريكي (OECD, 2004, p. 17). ومنه تجدر الإشارة إلى الأهمية البالغة للعلم والمعرفة بالإضافة إلى التطور التكنولوجي اللذان يساهمان في النمو التصاعدي للاقتصاد.

1.2 عمليات المعرفة:

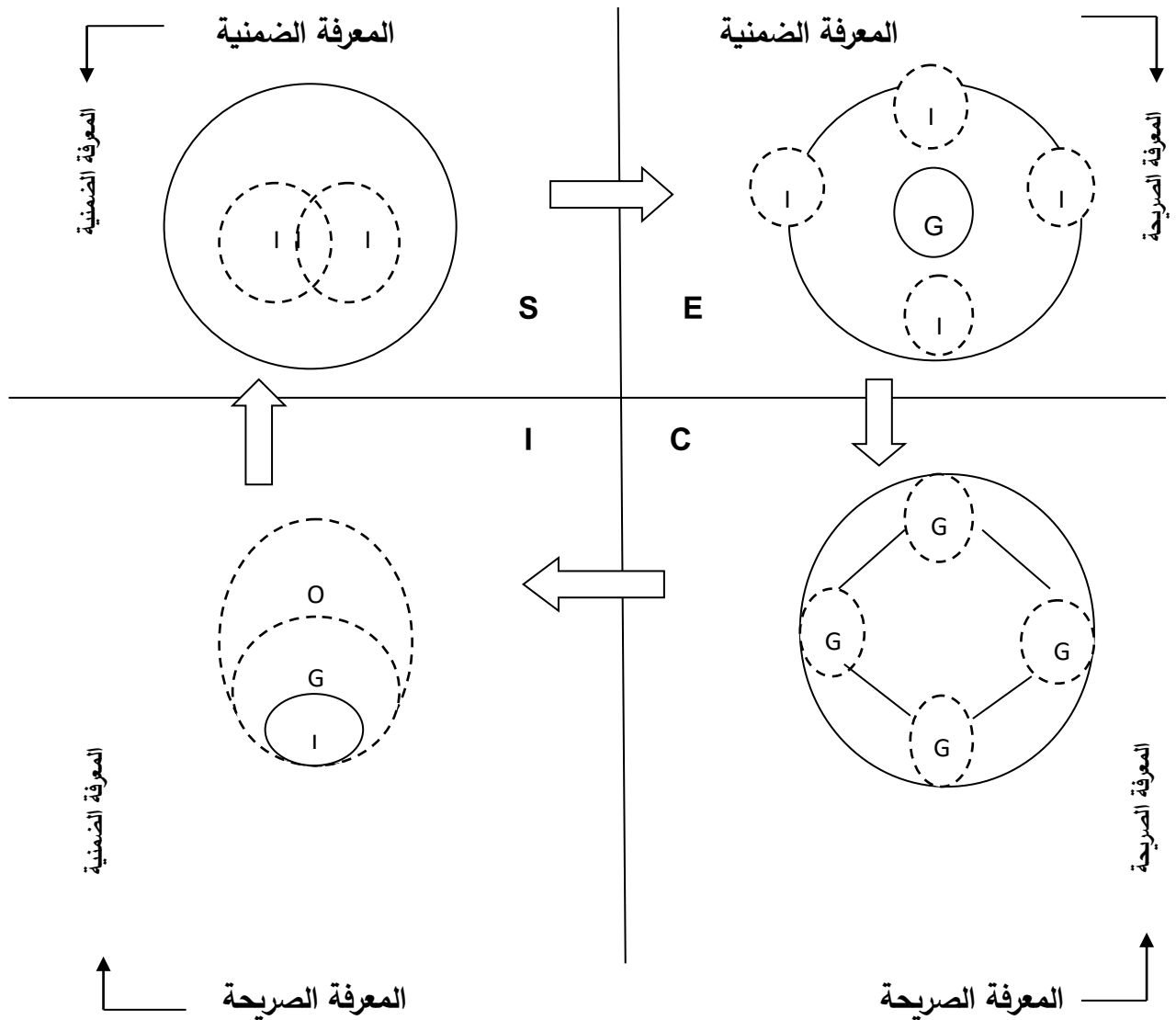
يعتبر نموذج SECI من بيم أهم النماذج التي سعت لفهم ديناميكية تكوين المعرفة من أجل الحصول على حلول إبداعية تساهم في حل المشاكل داخل التنظيم، حيث اعتبر كلا من (Nonka & Takeuchi). أن عملية إنشاء المعرفة هي قدرة تنظيمية تتضمن عملية اجتماعية يتم فيها نشر المعرفة من خلال التفاعلات القائمة بين الأفراد والجماعة بني النموذج على الفرضيات التالية: (Auernhammer & Hall, 2013, p. 3)

- المعرفة الضمنية مصدر للإبداع والابتكار؛
- المعرفة متاحة للجميع ولا يوجد قيود لامتلاكها؛
- يوجد صنفين للمعرفة الضمنية والصريحة؛
- يوجد ثلاثة مستويات للتفاعل (الأفراد، الجماعة، البيئة التنظيمية).

يصف هذا النموذج أربعة مراحل للمعرفة من خلال اكتسابها ومشاركتها وتطويرها ودمجها والانتقال بين النوع الضمني والصريح لخلق رؤى وأفكار جديدة: (بوقريط و شرفي، 2022، الصفحات 180-181)

- **التنشئة الاجتماعية (SOCIALISATION):** هي المرحلة التي يتم فيها إنشاء المعرفة من خلال التفاعل الاجتماعي وتحويل المعرفة الضمنية لشخص أو عدة أشخاص إلى معرفة ضمنية جديدة لأفراد آخرين من خلال التفاعل المباشر والتجربة المشتركة. (من معرفة ضمنية إلى معرفة ضمنية).
- **الإخراج (EXTERNALISATION):** هي المرحلة التي يتم فيها التعبير عن المعرفة الضمنية بمختلف الوسائل الملموسة لتصبح قاعدة وأساس لمعرفة جديدة تستغل من قبل الأفراد. (من معرفة ضمنية إلى معرفة صريحة).
- **التركيب (COMBINATION):** من خلال جمع ومبادلة المعرفة الصريحة بين أفراد المنظمة من خلال التعليمات والاجتماعات ووسائل الاتصال حيث أن إعداد وتصنيف المعرفة المتواجدة يمكن أن يؤدي إلى خلق معرفة جديدة. (من معرفة صريحة إلى معرفة صريحة).
- **التدوير (INTERNALISATION):** هي عملية تحويل المعرفة الصريحة إلى معرفة ضمنية من خلال تكرار أداء المهمة حتى تصبح المعرفة الصريحة مستوعبة مثل المعرفة الضمنية، حيث تصبح المعرفة الجديدة جزء لا يتجزأ من عقول العارضين. (معرفة صريحة إلى معرفة ضمنية).

الشكل 6. نموذج SECI لعمليات المعرفة



المصدر: (Auernhammer & Hall, 2013, p. 5)

أ: الفرد

G: المجموعة

O: المنظمة

المبحث الثالث: سياسات الابتكار

تعرف سياسات الابتكار بمجموعة الإجراءات والأدوات والاستراتيجيات التي تعتمدها الدول والحكومات لدعم وتعزيز الابتكار، فهي رؤية تعكس توجه الإرادة السياسية ومدى التزامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي ترتبط بالبرنامج الإنمائي الوطني في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية. عرفت (UNESCWA 2017) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على أنها "مجموعة التدابير السياسية التي تعالج جانبي العرض والطلب للمعرفة والتكنولوجيا بغية ضمان النمو الاقتصادي المستدام ومعالجة المسائل الاجتماعية والبيئية" (UNESCWA, 2017)، حيث تعمل هذه السياسات على دعم المبتكرين من خلال وضع نظام حوافز مناسب وآليات ملائمة وإزالة العوائق أمام المبادرات الابتكارية وكذا إنشاء هياكل ومراكز بحث وتبني نظام تعليمي مناسب ينشئ جيل من رواد الأعمال المبتكرين.

تضمنت سياسات الابتكار نوعين من الأنظمة، يعرف الأول بنهج "فشل السوق" والذي يعني عدم تدخل الدولة فتقتصر عمليات الابتكار على أنشطة البحث الأساسي والتعليم باعتبارهما الأنشطة العامة والوحيدة للابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية باعتبارها مجال التنظيم الحكومي الوحيد، يتبنى هذا الاتجاه عدم تدخل الدولة في النشاط الابتكاري وأن السوق ذاتية التنظيم من شأنها تحقيق أفضل النتائج. (Lundvall & Barras, 2005, p. 12)، أما الثاني فهو النهج القائم على مفهوم نظام الابتكار.

ظهر نظام فشل السوق بعد الحرب العالمية الثانية أين استمرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالعمل على تطوير الابتكارات ذات الصلة بالحرب وحقت نجاحا باهرا، فاعتمد كل من (Bernal 1939, Bush 1945) إلى اعتبار أن حرية السوق هي التي تتيح عوائد للاستثمارات إلى أن تضمن بحث (Arraw 1959, Nelson 1962) أن المصدر الأساسي للابتكار هو خلق المعرفة الجديدة ومع ذلك لا يمكن احتكارها من قبل مصدرها كونها تنطوي تحت خاصية المنفعة العامة فيمكن الوصول إليها واستغلالها من قبل أي جهة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عوائد السوق وبالتالي التقليل من الاستثمارات في خلق المعرفة من قبل الشركات، ومنه فإن السوق ذاتية التنظيم قد فشلت في تأمين التخصيص الأمثل للموارد في الاقتصاد الوطني. (Edler & Fagerberg, 2017, p. 6)

تشمل هذه المقاربة على آليات تعمل على تشجيع خلق المعرفة الجديدة منها: (Edler &

Fagerberg, 2017, p. 7)

- استثمار الدولة في إنتاج المعرفة في الجامعات ومراكز البحث لزيادة مصادر المعرفة وحماية الأفكار الإبداعية الجديدة؛
 - دعم البحث والتطوير في الشركات الخاصة لتحفيزها على خلق المعرفة؛
 - تبني نظام فعال لحماية حقوق الملكية الفكرية للمبدعين والمبتكرين.
- تعتبر سياسة الابتكار المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي حيث أنه يعزز من الإنتاجية الصناعية الوطنية والأعمال التجارية وخلق فرص العمل، ويساهم النمو الذي يقوده الابتكار في تحسين الدخل والرفاهية بين جميع فئات المجتمع وتحقيقاً لهذا تركز معظم سياسات الابتكار على ما يلي:
- (OECD, 2017, p. 16)
- الشمول الاجتماعي: والذي يعني توسعة مجموع المبتكرين وإشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد والمجموعات في أنشطة البحث والابتكار.
 - الشمول الصناعي: من خلال دعم أنشطة الابتكار في الشركات الأقل ابتكاراً بما ذلك أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات التقليدية فضلاً عن بناء بيئة مناسبة للابتكار.
 - الشمول الإقليمي: دعم الابتكار في المناطق المتأخرة والأقل ابتكاراً بهدف تضيق فجوة الأداء مع المناطق الرائدة في الابتكار، بالإضافة إلى:
 - توفير الحوافز المناسبة لتعزيز أنشطة الابتكار في كل من القطاعين الخاص والعام كالحوافز الضريبية، تقديم منح البحث والتطوير، توفير رأس المال الاستثماري.
 - الاستثمار في البنية الأساسية العامة للبحث والتطوير.
 - إزالة الحواجز أمام المبتكرين ورواد الأعمال كالممارسات المناهضة للمنافسة التي تمنع دخول السوق وشروط الحصول على التمويل من قبل الشركات الناشئة.
 - تحسين الإطار العام للابتكار كدعم تعليم العلوم والتكنولوجيا، تسهيل التفاعل بين المشاركين في النظام الابتكاري والتدابير الرامية إلى تعزيز تنقل الباحثين العموميين.

المطلب الأول: سياسة النظام الوطني للابتكار

ظهرت هذه السياسة أواخر ثمانينات القرن الماضي على يد (Freeman 1987 , Dosi 1989) وتم تطويرها من قبل (Lundvall 1992 , Nelson 1993)، تعتبر كنظام فرعي تتفاعل فيه مختلف المنظمات والمؤسسات مع بعضها البعض بهدف إنتاج ابتكارات جديدة والتأثير في معدلات النمو الاقتصادي. (Balzat & Hamusch, 2004, p. 198)

جاء هذا النظام لدراسة وتحديد أسباب الفجوات التكنولوجية والقدرات التنافسية، إذ قام Freeman (1987) بتحليل النظام الابتكاري لليابان، حيث كان هناك تفاوت في الأداء التكنولوجي والاقتصادي بين الدول الأوروبية واليابان، خلص إلى أن التفاعل بين مختلف المؤسسات والقطاعات الموجودة في النظام هو سبب لظهور هذا التفاوت. (Godin, 2007, p. 7)

يعتبر النظام الوطني الابتكاري أداة لتحليل النشاط الابتكاري على نطاق واسع فبدلاً من التركيز فقط على عدد الابتكارات والعمليات المنتجة في اقتصاد ما فإنه يشمل أيضاً جهود البحث والتطوير التي تبذلها الجهات الفاعلة، بالإضافة إلى محددات الابتكار كعمليات التعلم وآليات الحوافز ومدى توفر العمالة المؤهلة وغيرها من المحددات الأخرى. لذلك فهو يعتبر أن عمليات الابتكار هي عملية متعددة الأبعاد وليست عملية خطية.

لقد تبنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) مبادئ نظرية النمو الجديدة لفهم أداء الأنظمة الوطنية الابتكارية كونها تنظر إلى التشغيل الفعال لكافة مكونات النظام، واعتبرت أن حساب مؤشرات الأداء من خلال نفقات البحث والتطوير، براءات الاختراع، المنشورات، الاستشهاد، عدد الخريجين غير كافي بل يجب إضافة مؤشر نشر وتوزيع المعرفة بين المؤسسات القائمة في النظام. (Godin, 2007, p. 13)

1. تعريفه:

تم تعريف النظام الوطني الابتكاري (National Innovation System) من قبل بعض الباحثين:

Freeman (1987): هو شبكة من المؤسسات العامة والخاصة تتفاعل فيما بينها لخلق وجلب ونشر التكنولوجيا الجديدة. (عمراني و قراري، سياسة الابتكار داخل نظام الابتكار الوطني، 2019، صفحة 130).

Nelson (1988): هو مجموعة مؤسسات تحدد الأداء الابتكاري لاقتصاد دولة ما من خلال التفاعل فيما بينها. (Godin, 2007, p. 8)

Lundvall (1992): هو نظام يتكون من عناصر وعلاقات تتفاعل فيما بينها لإنتاج ونشر واستخدام المعرفة الجديدة. (Godin, 2007, p. 8)

OECD 1997: هو تدفق التكنولوجيا والمعلومات بين الأشخاص والشركات والمؤسسات لتشجيع الابتكار على المستوى الوطني. (Redouane, 2022, p. 638)

Edquist 1997: هو جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية وغيرها من العوامل التي تؤثر على تطوير الابتكارات ونشرها واستخدامها. (Edquist, 2001, p. 2)

وعليه يمكننا اعتبار النظام الوطني للابتكار على أنه مجموعة من السياسات والبنية التحتية والجهات الفاعلة التي تهدف إلى تعزيز وتطوير الابتكار داخل بلد معين، يتضمن التعاون بين الجهات الحكومية، الشركات، مؤسسات البحث والتطوير، لخلق وتطوير الأفكار الجديدة وتحويلها إلى منتجات وخدمات تسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن نهج النظام الوطني للابتكار يدرس محددات الابتكار عوض التركيز على النتائج المتوصل إليها عقب تبني سياسات لدعم وتعزيز الابتكار.

2. خصائصه

يتميز النظام الوطني للابتكار بخصائص تميزه عن باقي الأنظمة وتعزز من قدرته على دعم الابتكار التكنولوجي منها: (كعرار و عماري، 2022، صفحة 156)

- **اختلاف مدخلات النظام:** تختلف أنظمة الابتكار من حيث البنية الاقتصادية إذ يوجد دول كثيفة الموارد الخام أو رأس المال البشري أو التقدم التقني حيث تختلف هذه المدخلات من بلد إلى آخر حسب الإمكانيات، بالإضافة إلى التباين الموجود في القوانين والأنظمة والقيم الاجتماعية ومكانة البحث العلمي. وبالتالي لا يمكن الحكم على مثالية النظام الوطني للابتكار بل يجب النظر إلى نتائج سياسات الابتكار المتبعة من قبل الدولة ومدى نجاعتها في تعزيز الابتكار.

• **التفاعل بين عناصر النظام:** إن أهم ما يميز هذا النظام هو التفاعل القائم بين مختلف عناصره إذ تعتبر عمليات الابتكار عمليات معقدة وذات أبعاد مختلفة تتأثر فيما بينها من أجل إتمام وظيفة محددة فهو يركز على ضرورة الاتصال بين مختلف الجهات الفاعلة لإمكانية تحقيق الأهداف.

• **فعالية الأنظمة الجزئية:** يتحدد الأداء الابتكاري بناء على الأنظمة الفرعية التي تشكل الإطار العام لتوليد ونشر المعرفة في الاقتصاد الوطني، حيث يتشكل من الجزء الرسمي والذي يشمل الحكومات، مخابر البحث، الجامعات، البنوك، الشركات والمؤسسات ومن العناصر المنظمة كالقوانين، السياسات، القواعد، معايير التقييس.

بالإضافة إلى سهولة تدفق المعلومات والمعرفة بين مختلف العناصر.

3. وظائف النظام: تعتبر خلق الابتكارات الجديدة وتعزيز الابتكار لدى الأفراد والشركات هي الوظيفة الرئيسية لنظام الابتكار، لكن هذا لا يمنع النظام من القيام بوظائف فرعية تعمل على الرفع من الأداء الابتكاري في الاقتصاد الوطني فقد تبني (Edquist 2001) الوظائف التالية: (Edquist, 2001, pp. 8-10)

اقترح كلا من (Jahnson & Jacobsson 2000) خمسة وظائف لنظام الابتكار:

- خلق معرفة جديدة؛
- توجيه وتسيير عمليات البحث؛
- توفير الموارد سواء رأس المال أو كفاءة الموارد الأخرى؛
- تسهيل تبادل المعرفة والخبرات؛
- إنشاء أسواق جديدة.

أما (Liu & White 2000) فقد اعتمدوا الوظائف التالية:

- تشجيع البحوث سواء كانت أساسية، تطويرية، أو هندسية؛
- تنشيط عمليات التصنيع من خلال تنفيذ الأفكار الجديدة؛
- نقل المعرفة والربط بين الجهات الفاعلة في النظام؛
- التعليم وتكوين رأس المال البشري.

في حين اعتبرت (Rickne 2000) الوظائف التالية كمؤشرات أداء والتي من خلالها يمكن معرفة مدى دعم النظام للابتكار في الاقتصاد الوطني:

- تكوين رأس مال بشري؛
- خلق الفرص، التكنولوجيا ونشرها؛
- تقديم منتجات جديدة في السوق؛
- دعم المشاريع من خلال توفير الدعم الإداري والمرافق والمعدات أو بما يسمى بالاحتضان؛
- إضفاء الشرعية على التكنولوجيا من خلال وضع حقوق الملكية؛
- إنشاء أسواق جديدة ونشر المعرفة بالسوق؛
- تعزيز الاتصال بين الجهات الفاعلة؛
- توجيه التكنولوجيا وأبحاث السوق؛
- إنشاء سوق للعمل؛
- ضمان التمويل اللازم للمشاريع.

4. مكونات النظام الوطني للابتكار

يتكون النظام من عناصر تتفاعل فيما بينها من أجل الرفع من مستوى الأداء الابتكاري داخل الاقتصاد الوطني وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فقد اعتبرت أن النظام يتكون من عنصرين أساسيين: (OCDE, 1999, p. 23)

1.4 عناصر خلق ونشر واستعمال المعرفة: تضم كافة الأجهزة والهيئات والآليات التي تعمل على خلق معرفة جديدة، وإن التفاعل بينها يؤدي إلى نشر واستعمال المعرفة في شكل أبحاث وعمليات ابتكارية والتي تشمل:

- المنظمات والمؤسسات: التي تعنى بالقيام بالأنشطة الابتكارية سواء كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية أو المؤسسات الناشئة وكذا الشركات التي تعتمد على الابتكار. اعتبرها (Edquist) المكون الرئيسي في نظام الابتكار، إذ تعتبر المنظمة كافة الهياكل الرسمية التي أنشأت بهدف القيام بغرض معين تكون في شكل: (موردين، منافسين، عملاء)، الجامعات، منظمات رأس المال الاستثماري ووكالات سياسات الابتكار العامة، أما المؤسسات فهي مجموع

القواعد والقوانين التي تنظم العلاقات والتفاعلات بين الأفراد والجماعات. (Edquist, 2001, p.

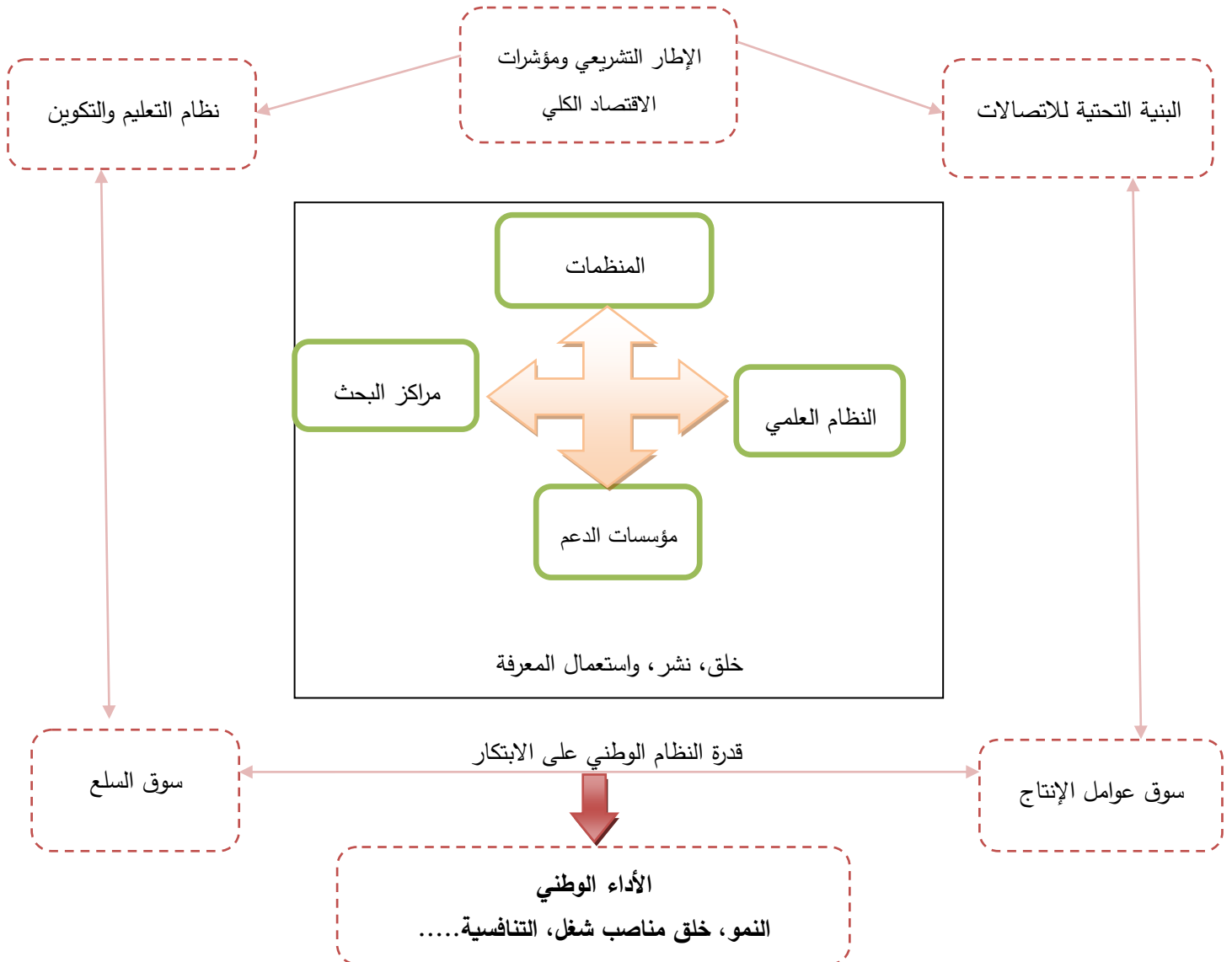
5)

- النظام العلمي: هو مجموعة المبادئ والإجراءات التي تستخدم في جمع وتحليل المعلومات.
- مراكز البحث: هي هيئات متخصصة في إجراء الأبحاث وتطوير التقنيات والمنتجات الجديدة.
- مؤسسات الدعم: هي هيئات تقدم كافة أنواع الدعم للمبتكرين سواء الأفراد أو الشركات بهدف تخطي حواجز الاستثمار والقيام بالمشاريع.

2.4 عناصر القدرة الوطنية للابتكار: تمثل الجهات والأنظمة الفرعية التي تحدد القدرة على الابتكار:

- الإطار التشريعي: يشير إلى مجموعة القوانين والأنظمة التي تحدد وتوجه كيفية تصميم وتنفيذ السياسات المتعلقة بالابتكار حيث يلعب دور حيوي في خلق بيئة ملائمة ومحفزة للابتكار ويتضمن القوانين واللوائح، الأنظمة السياسية، الرقابة ، التنظيم، التقييم.
- البنية التحتية للاتصال: هي مجموعة الأنظمة والتقنيات التي توفر الأساس لتبادل المعلومات والبيانات بين الأفراد والمؤسسات تشمل عدة مكونات منها: الانترنت، الشبكات السلكية واللاسلكية، البرمجيات، أنظمة الأمان والخصوصية وغيرها.
- سوق السلع: يشير إلى التفاعل بين العرض والطلب على السلع الابتكارية والتكنولوجيا الجديدة.
- سوق عوامل الإنتاج: تعكس عوامل الإنتاج الأخرى (الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم) مدخلات العملية الابتكارية وبالتالي إمكانية تقييم القدرة على الابتكار داخل النظام.
- نظام التعليم والتكوين: هو مجموعة المؤسسات والهيكل والسياسات التي تهدف إلى تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات التقنية اللازمة لتعزيز القدرة على الإبداع والابتكار.

الشكل 7. مكونات النظام الوطني للابتكار حسب OECD 1999

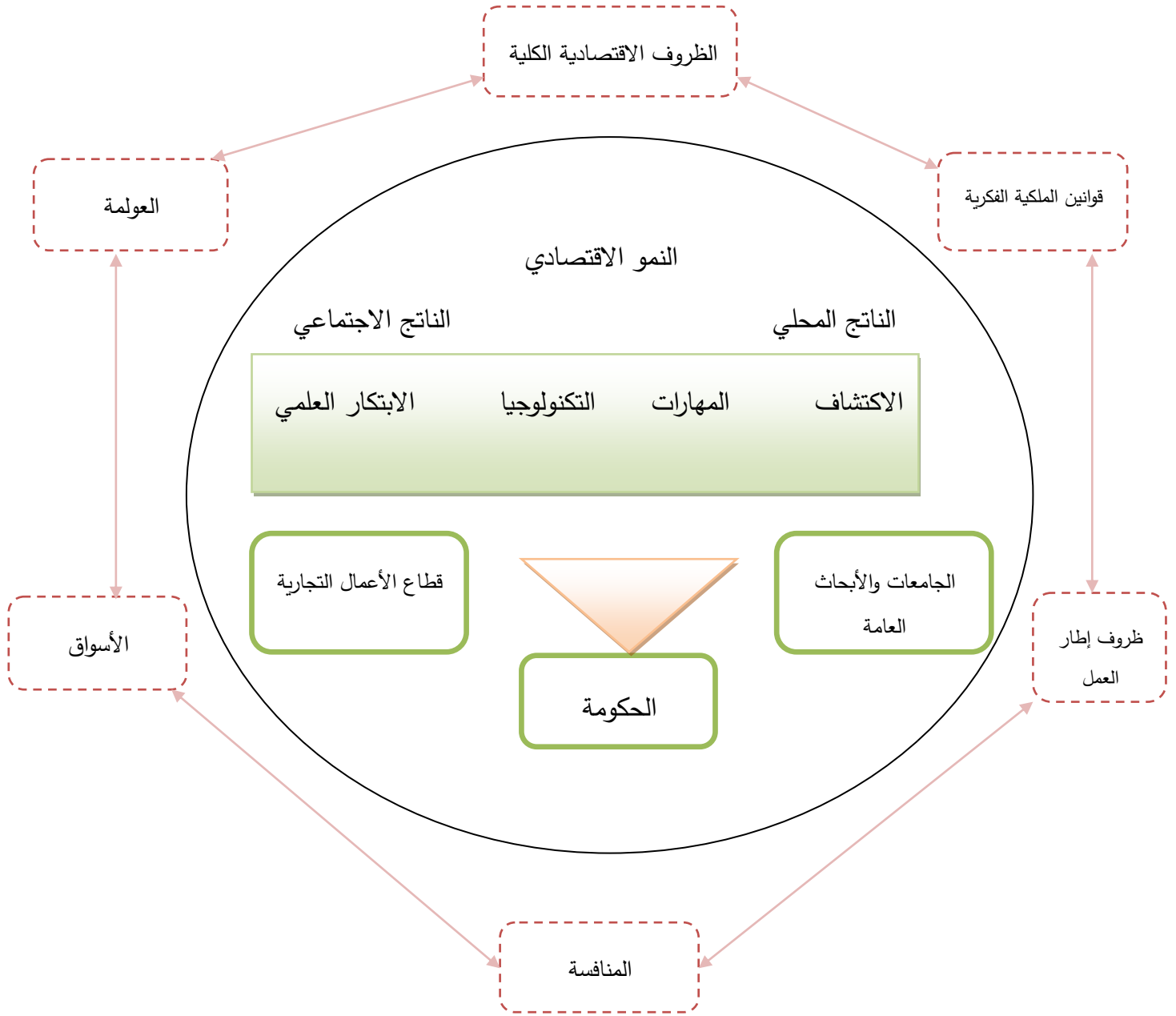


المصدر: إعداد الباحثة عن (OCDE, 1999, p. 23)

بعدها في 2014 تم تطوير النموذج من قبل (OECD) حيث شمل هذا التغيير إضافة الجامعة كجهة أساسية في النموذج كونها تعتبر مركز لتوليد المعرفة من خلال برامج التعليم والتدريب ومراكز البحث التابعة لها، أيضا إضافة الحكومة كونها تلعب دور رئيسي في التحفيز والتشجيع على الابتكار من خلال سياسة الحوافز الضريبية ونظام التمويل وغيرها من سياسات الدعم.

تضمن النموذج كذلك مخرجات العملية الابتكارية والتي شملت: الاكتشاف العلمي، المهارات، التكنولوجيا، والابتكار وهو ما اختلف عن سابقه الذي اقتصر على الابتكار فقط، مع الإشارة إلى التأثير في معدلات النمو الاقتصادي والنتائج المحلي والنتائج الاجتماعي بالإضافة إلى تغيير في مكونات الاقتصاد الكلي.

الشكل 8. مكونات النظام الوطني للابتكار (OECD 2014)



المصدر: (UNESCWA, 2017, p. 8)

3.4 النظام الوطني الجزائري للابتكار: يعتبر النظام الجزائري للابتكار حديث النشأة وفي طور التشكيل

تماشيا وسياسات الحكومة الرامية إلى الابتعاد عن الاقتصاد الريعي والتنوع في النسيج الاقتصادي بغية مواجهة التحديات التي تواجهه، عملت الحكومة على تشكيل الإطار القانوني لممارسة عمليات الابتكار وكذا خلق عدة هياكل تعنى بدعم ومرافقة المبتكرين ورواد الأعمال. وكذا تفعيل دور الجامعة في

المساهمة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. يتكون نظام الابتكار في الجزائر من المستويات التالية:

الحكومة: ممثلة في الوزير الأول باعتباره المسؤول الأول عن تنفيذ سياسة وبرامج الحكومة. وقد تم إنشاء "المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي" بموجب القانون 01-20 المؤرخ في 30 مارس 2020 الذي يحدد مهام المجلس وتشكيلته وتنظيمه، هو هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري توضع تحت سلطة الوزير الأول من مهامه وضع المخطط الوطني لتطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا ترقية الإبداع العلمي والفني في الوسط الجامعي. (الجريدة الرسمية العدد 20، 2020، صفحة 4)

الوزارات: هيئات تنفيذية لقرارات الحكومة من بينها وزارة التعليم العالي، وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي 20-54 المؤرخ في 25 فيفري 2020، وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني.

هيئات التوجيه والإدارة: تم إنشاء عدة لجان ومديريات للمساعدة على تنفيذ السياسات فحسب القانون التوجيهي يوجد: (الجريدة الرسمية العدد 71؛، 2015، صفحة 11)

اللجان القطاعية الدائمة للبحث: تتشكل على مستوى كل دائرة وزارية تعمل على ترقية أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة بالقطاع وتنسيقها وتقييمها من خلال: (الجريدة الرسمية العدد 77؛، 1999، صفحة 4)

- جمع العناصر الضرورية واقتراحها لإعداد سياسة البحث والتطوير التكنولوجي الخاصة بالقطاع؛
- السهر على التنفيذ المتناسق لبرامج البحث العلمي ومتابعة وتقييم النتائج المتوصل إليها؛
- تقدير الوسائل البشرية والمالية اللازمة لإنجاز برامج البحث العلمي واقتراحها؛
- تحديد واقتراح كل نشاط تكويني بواسطة البحث يهدف إلى تدعيم الطاقات العلمية؛
- اقتراح العناصر التي تساعد على إعداد حصائل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- دراسة واقتراح كل إجراء من شأنه تعميم نتائج البحث ونشرها وتثمينها؛
- تقويم نشاطات التعاون في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- إعداد بطاقة الطاقات العلمية والتقنية وتحيينها؛
- إبداء الرأي حول مشاريع إنشاء مخابر ومصالح البحث لدى مؤسسات التعليم والتكوين العاليين؛

- توطيد الحصائل التي تعدها أجهزة التقويم التابعة لهياكل تنفيذ نشاطات البحث؛
 - اقتراح البرامج القطاعية للبحث العلمي التي تكون محل تمويل من الصندوق الوطني للبحث.
- اللجان القطاعية المشتركة:** تتكفل اللجنة ببرمجة وترقية وتنسيق وتقييم أشغال البحث والتطوير التكنولوجي للبرنامج أو البرامج الوطنية المنوطة بها، وبهذه الصفة تتكفل على الخصوص بـ: (الجريدة الرسمية العدد 43؛، 2008، الصفحات 18-19)

- إعداد البرامج الوطنية للبحث ودراسة الاعتمادات والوسائل وكيفية وضعها حيز التنفيذ؛
- إبداء الرأي فيما يخص توزيع الاعتمادات وتخصيصها؛
- تنظيم التشاور بين الإدارة وهيئات البحث والمؤسسات الاقتصادية المعنية بصفة مباشرة وغير مباشرة بمجال البحث لضمان تنسيق أفضل؛
- تشجيع البحث حول مشاريع جامعية ومتعددة الاختصاصات واقتراح كل التدابير الضرورية لتطويره؛
- المساهمة في تنسيق أعمال التعاون المرتبطة بالبرامج الوطنية التي تكون مكلفة بها؛
- اقتراح عناصر الاستشراف من أجل إعداد البرامج الوطنية للبحث وتقييمها وتحسينها؛
- تقييم برامج البحث وإعداد تقارير سنوية حول حالة تقدم تنفيذ البرامج التي تكون مكلفة بها؛
- اقتراح أعمال تتمين نتائج مشاريع البحث.

المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتشكيلته وكيفية سيره: هو هيئة استشارية يوضع لدى الوزير المكلف بالتعليم العالي الذي يتولى رئاسته يكلف في إطار المهام المحددة في القانون التوجيهي 15-21 المعدل والمتمم للقانون 99-11 وبهذه الصفة يكلف بما يلي: (الجريدة الرسمية العدد 6؛، 2010، الصفحات 15-16)

- تقييم الاستراتيجيات والوسائل الموضوعة حيز التنفيذ في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- تقدير الحاجات من الكفاءات لتحقيق الأهداف المسطرة للبحث واقتراح كل التدابير التي ترمي إلى تطوير الطاقات العلمية الوطنية؛
- المساهمة في تحليل تطور النظام الوطني للبحث؛
- اقتراح التدابير التي تسمح بأحسن تنافسية علمية دولية؛
- إعداد حصيلة نشاطاته عند انتهاء كل برنامج خماسي.

وحسب المادة 5 من المرسوم التنفيذي 10-35 فإنه يتشكل المجلس من:

- رؤساء اللجان القطاعية المشتركة؛
- ممثل عن كل لجنة قطاعية دائمة؛
- ممثل عن المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي؛
- ممثل عن مراكز البحث والتنمية لدى المؤسسات العمومية أو الخاصة؛
- ثلاثة (3) أعضاء جزائريين يمارسون التعليم والبحث في هيئات أجنبية للبحث والتعليم؛
- ممثل عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛
- ستة (6) أعضاء يختارون تبعا لكفاءتهم في ميدان العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛
- ممثلان عن قطاعات اقتصادية واجتماعية ذات علاقة بنشاط البحث والتطوير؛
- المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

الندوة الوطنية للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها: هي هيئة وطنية للتنسيق والتشاور حول الأنشطة المتعلقة بتطوير المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وكذا تطبيق السياسة الوطنية المقررة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وعليه تكلف بإبداء الآراء والتوصيات التي تخص:

- أفاق تطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والاقتصادي لاسيما في مجال تثمين نتائج البحث والابتكار والتحويل التكنولوجي؛
- حالة تنفيذ البرامج المقررة؛
- مشاريع الإصلاح المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- الطرق والوسائل التي تسمح بوضع الشبكة الوطنية للإعلام العلمي والتقني وتطويرها؛
- الطرق والوسائل التي تسمح بتطوير التعاون ما بين مؤسسات البحث الوطنية والدولية؛
- مشاريع النصوص التنظيمية ذات الطابع العلمي.

الهيئة الوطنية المديرية الدائمة (ONDP): وفقا لأحكام القانون التوجيهي فان المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي هي الهيئة الوطنية المديرية الدائمة المكلفة بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار جماعي ومشارك بين القطاعات (DGRSDT).

وحسب المرسوم التنفيذي 13-81 لاسيما المواد 2-3-4 تعمل على: (الجريدة الرسمية العدد 8؛

2013، الصفحات 28-29)

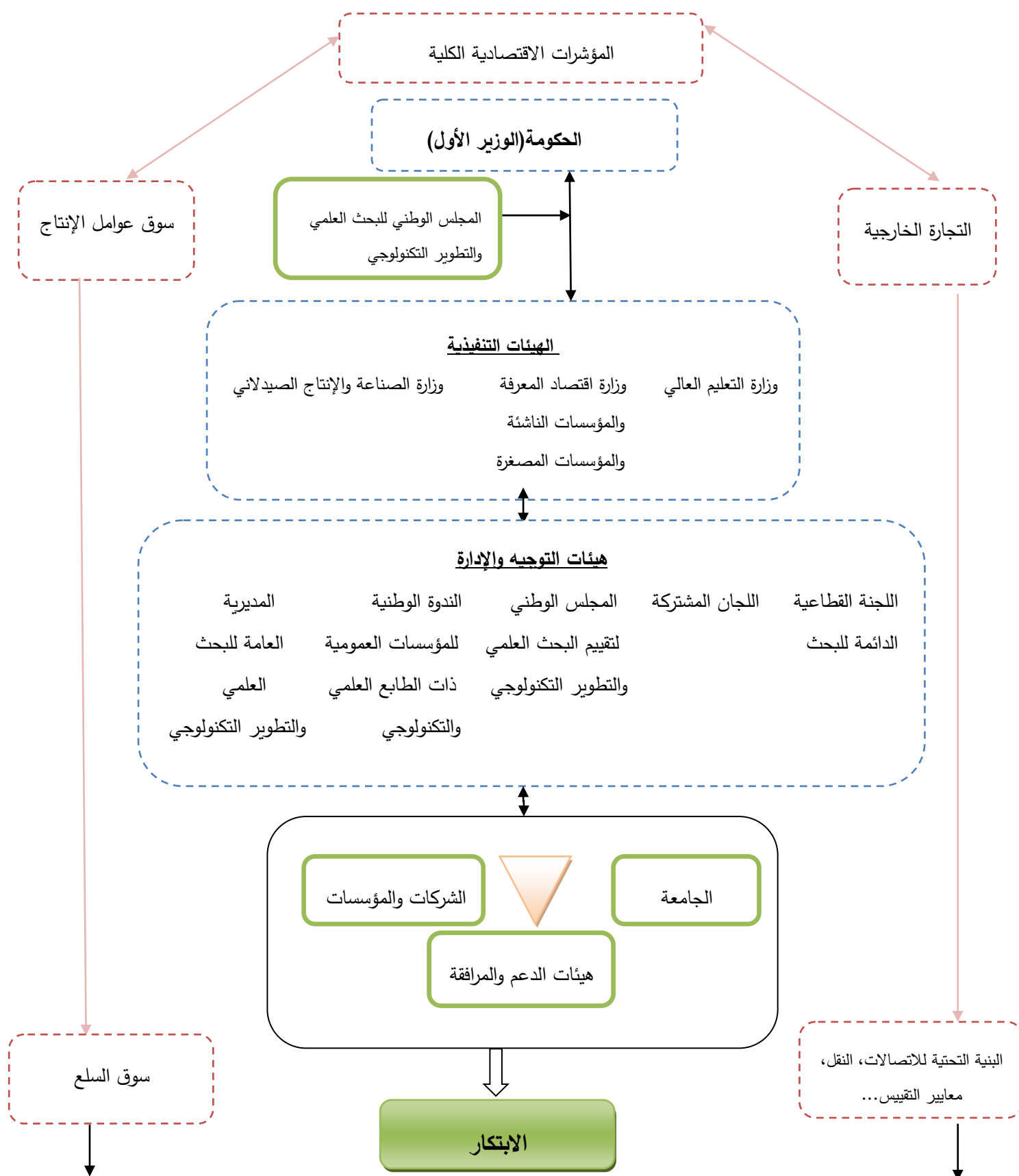
- تنفيذ السياسة الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي تحت سلطة الوزير المكلف بالبحث؛
- برمجة وتقييم والتنظيم المؤسسي وتطوير الموارد البشرية؛
- تطوير البحث العلمي والتكنولوجي والهندسي في العلوم الاجتماعية، الإنسانية، الإعلام العلمي والتقني؛
- تامين نتائج البحث والهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى وتمويل البرنامج الخماسي؛
- تتكفل بمقررات وتوصيات المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وتنفيذها؛
- التنسيق الجماعي والمشارك بين القطاعات لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالاتصال مع اللجان القطاعية واللجان المشتركة والوكالات الموضوعة للبحث.

هيئات التنفيذ: تتمثل في الجامعات ومراكز البحث؛ الشركات الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الناشئة، وغيرها من المشاريع الاستثمارية.

هيئات الدعم والمرافقة: حاضنات الأعمال والحاضنات الجامعية، مراكز تطوير المقاولاتية (CDE)، الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية (NASDA)، مراكز الدعم التكنولوجي (CATI)، المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI)، الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (ONDA)، بالإضافة إلى البنوك ومؤسسات منح القروض وصندوق التمويل الجزائري (سيتم التفصيل في هذه الهيئات في الفصل الثاني)

من خلال ما سبق نقترح الشكل 9 الموالي الذي يمثل عناصر النظام الجزائري للابتكار كما يلي:

الشكل 9. عناصر النظام الوطني الجزائري للابتكار



المصدر: إعداد الباحثة

المطلب الثاني: الاستثمار في رأس المال البشري

لم يتمكن الباحثون الاقتصاديون من إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية مطلع ستينيات القرن الماضي من خلال عوامل الإنتاج التقليدية الأربعة (رأس المال، العمل، الأرض، التنظيم) نظرا لارتباطه بالمعرفة والبحث والتطوير وقد تم تحديد الفجوة المعرفية باسم العامل المتبقي على أنها رأس المال البشري (Schultz 1961). وهكذا أصبح رأس المال متعدد الأبعاد في الأدبيات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين ليشمل: رأس المال المالي، رأس المال الفكري، رأس المال التنظيمي، رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال الاجتماعي، رأس المال الابتكاري، رأس مال العمليات. (Edvinsson & Malon 1997, Nafukho, Hairston, & Brooks, 2004, p. 545).

احتل موضوع النمو الاقتصادي مكانة بارزة في التحليل الاقتصادي سواء عند الكلاسيك الذين ركزوا على دراسة أهمية كلا من العمل ورأس المال باعتبارهما العوامل التقليدية الأساسية للإنتاج بحيث أي زيادة في هذه العوامل ستؤدي إلى ارتفاع مستويات الإنتاج، في حين أضاف النيوكلاسيك عامل آخر إلى عوامل الإنتاج (رأس المال K، العمل L) والمتمثل في التقدم التقني A لتصبح دالة الإنتاج على النحو التالي: $Y = K+L+A$ ، أي أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يمكن أن يحدث إلا بفعل عوامل خارجية (التقدم التقني A) والذي يؤثر على كفاءة رأس المال المادي والبشري باعتبار أن إنتاجية كل منهما ستخضع لقانون تناقص الغلة وهذا ما يسمى بنموذج النمو الخارجي. أما نموذج النمو الداخلي فقد ركز على أهمية تراكم رأس المال البشري في تحقيق النمو مع إمكانية استمرار هذا النمو في الأجل الطويل بفعل الابتكار والتقدم المعرفي الذي سيلغي فكرة تناقص الغلة ومن ثم استمرارية النمو من خلال تحفيز عوامل اقتصادية من داخل النموذج والتي تعتمد على الابتكار والتطور التكنولوجي. (باقر محمد علوش، 2015، صفحة 11)

يلعب الاستثمار في رأس المال البشري دور كبير في تحديد وتيرة وبنية النمو الاقتصادي الحديث حيث يقوم التعليم بتزويد العمال بالمهارات الإنتاجية والقدرة على التغيير استجابة للفرص المتاحة في البيئة الديناميكية، أي أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على التحسن في تعليم الأفراد وصحتهم. (Schultz T. , 1993, p. 1) (Dension 1967, Welch 1970, T.W. Schultz 1975).
ينقسم الاستثمار في رأس المال الغير ملموس إلى قسمين: (OECD, 2004, p. 14)

- الاستثمار الموجه لإنتاج ونشر المعرفة (التدريب، التعليم، البحث والتطوير)؛
- الاستثمار الموجه لدعم الحالة المادية لرأس المال البشري (الإنفاق الصحي).

1. مفهوم رأس المال البشري

Beker 1964: يعتبر Beker من أوائل الباحثين الذين استعملوا مصطلح رأس المال البشري وكان هذا في ستينيات القرن الماضي حيث اعتبره وسيلة مادية للإنتاج، بحيث يمكن أن يتراكم من خلال التعليم، التدريب، الهجرة، الرعاية الصحية. ومن خلال هذا يكتسب الفرد العامل المعرفة والمهارة اللازمين لأداء المهام. تشجع هذه النظرة المنظمات على الاستثمار في المورد البشري كون أنه نوع من الأصول في انتظار العائد المرغوب والمتمثل في القيمة المضافة. (Wuttaphan, 2017, p. 242)

Kenton: هو مقياس للقيمة الاقتصادية التي تضيفها مهارات الفرد العامل. (Hadley, 2019, p. 32) ، يقر هذا المفهوم أن عمل الأفراد غير متساوي وأن جودة الموظفين يمكن تحسينها من خلال الاستثمار فيها، فالتعليم والخبرة وقدرات الموظفين لها قيمة اقتصادية لأصحاب العمل وللاقتصاد ككل.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: "هو المعرفة والمؤهلات والمهارات وغيرها من الصفات التي يمتلكها الفرد وذات صلة بالنشاط الاقتصادي" (OECD, 1998, p. 9) ، نلاحظ أن التعريف المقدم من قبل المنظمة قد وسع من مفهوم رأس المال البشري فلا يقتصر على مستوى التعليم الذي حققه الفرد بل يشمل أيضا مدى قدرة الفرد على استخدامه في النشاط الاقتصادي.

وعليه يشير رأس المال البشري إلى مجموعة المعارف، المهارات، القدرات، الخبرات، والصفات الشخصية (الإبداع والذكاء والعادات الاجتماعية) التي يمتلكها الأفراد، والتي تمكنهم من أداء العمل وإنتاج قيمة اقتصادية مضافة.

حدد Thomas Davenport 1999 مكونات رأس المال البشري لتشمل: (Wuttaphan, 2017, p. 242)

✓ **المعرفة:** تشمل المعرفة جوانب متعددة تبدأ من الذكاء الفطري للفرد، مروراً بالمعرفة العامة التي يكتسبها من التعليم والثقافة، وصولاً إلى المعرفة المتخصصة بالعمل التي يمتلكها في مجال معين. هذا التراكم المعرفي يمكن الأفراد من فهم المهام، اتخاذ القرارات السليمة، وحل المشكلات بفعالية.

✓ **المهارة:** تعبر المهارة عن الخبرة العملية المكتسبة التي تطبق في أداء المهام الوظيفية. لا تقتصر المهارة على الجوانب الذهنية فقط، بل تشمل أيضا المهارات الحركية والجسدية التي قد تتطلبها بعض الوظائف. أي هي القدرة على تنفيذ المهام بكفاءة ودقة بناء على الممارسة والتجربة.

✓ **الموهبة:** تمثل الموهبة الخصائص الشخصية الفطرية التي يتمتع بها الفرد، مثل الإبداع، القدرة على التعلم السريع، أو التفكير النقدي. على الرغم من كونها فطرية، إلا أنه يمكن تنميتها وتحسينها من خلال التدريب والتطوير المستمر.

✓ **السلوك:** يشير السلوك إلى التعبيرات القابلة للملاحظة للأفراد، والتي تعكس معاييرهم، أخلاقهم، ومعتقداتهم الشخصية. يشمل ذلك كيفية تفاعلهم مع الزملاء والعملاء، التزامهم بالقيم التنظيمية، وموقفهم تجاه العمل. السلوك الإيجابي يعزز بيئة العمل ويؤثر على الأداء العام.

✓ **الجهد والوقت:** يمثل الجهد مدى سعي الأفراد لاستغلال كافة مواردهم الفطرية والشخصية بما في ذلك مواهبهم، خبراتهم، معرفتهم، وقدراتهم لتحقيق النجاح في العمل. يرتبط الجهد ارتباطا وثيقا بالوقت المخصص لإنجاز المهام، حيث أن الوقت هو المورد النهائي الذي يحدد مدى الاستفادة من المكونات الأخرى لرأس المال البشري.

تؤكد هذه المكونات أنه لا يمكن اعتبار رأس المال البشري مجرد معرفة ومهارات مكتسبة، بل يشمل أيضا الجوانب الشخصية والسلوكية، بالإضافة إلى الالتزام بالوقت والجهد المبذولين. إن فهم هذه المكونات يساعد على تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة وتنمية المورد البشري.

عرف مصطلح رأس المال البشري تطورا في المفهوم، بداية كان ينظر إليه كتكلفة إنتاج يجب التحكم فيها وتقليلها (وجهة نظر تقليدية)، لكن مع التحولات الكبيرة في الاقتصاد العالمي، وظهور اقتصاد المعرفة، وتزايد حدة المنافسة، بدأت المنظمات تدرك أن هذا المنظور لم يعد كافيا أو فعالا إذ تطور المفهوم ليصبح أكثر شمولية وإستراتيجية، فأصبح ينظر إلى رأس المال البشري على أنه أصل إستراتيجي حيوي ومحرك رئيسي لخلق القيمة والابتكار، وميزة تنافسية مستدامة.

يوضح

الجدول 3 تطور في المفاهيم المتعلقة بإدارة الموارد البشرية:

الجدول 3: تطور مفاهيم المورد البشري

النظرة الحديثة	النظرة التقليدية	
مصدر رئيسي لخلق القيمة للمنظمة والابتكار والنمو.	هو رأس مال مكلف يحتاج إلى التقليل من قيمته.	رأس المال البشري
يعتبر كميزة تنافسية للمنظمة يجب المحافظة عليها وتطويرها.	تكلفة إنتاج تحتاج إلى التحكم والمراقبة.	الفرد العامل
تعتبر شريكا استراتيجيا في المنظمات تساهم في صياغة الاستراتيجيات.	تعتبر كقسم داعم للقيام بالمهام الإدارية والروتينية.	وظيفة الموارد البشرية
يركز على المعرفة والإبداع في حل المشكلات و التشاركية في التسيير.	مرتبط بالتصنيع مع التركيز على المهام المتكررة.	العمل
اعتبار الاستثمار في المورد البشري استثمار استراتيجي يمكن أن يحقق عوائد مالية كبيرة. ونتيجة لذلك، تطورت المنهجيات والأدوات لقياس هذا العائد لتشمل: قياس الإنتاجية والأرباح، زيادة الكفاءة، رضا العملاء، معدل دوران العمل..... الخ	يركز على التكاليف المباشرة المرتبطة بالموظفين مثل الرواتب، التأمينات، والتدريب، دون وجود منهجية واضحة أو فهم عميق لكيفية تحويل هذه التكاليف إلى عائد مالي ملموس.	عائد الاستثمار
تعظيم فوائد أصحاب المصلحة (مساهمين، عملاء، موظفين، مجتمع).	تعظيم فوائد المساهمين فقط.	الهدف

المصدر: (Philips, 2005)

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن الانتقال من المنظور التقليدي إلى المنظور الحديث يمثل نقلة نوعية في فهم وتقدير القيمة الحقيقية للعنصر البشري. لم يعد الأفراد العاملون مجرد موارد يتم استغلالها، بل هم رأس مال يتم الاستثمار فيه، فهم محرك للنمو، الابتكار، والقدرة التنافسية في بيئة الأعمال المعاصرة. هذا التحول يتطلب تبني استراتيجيات أكثر شمولية والتركيز على تطوير وتمكين الأفراد لضمان النجاح المستدام.

2. نظرية رأس المال البشري

يعد نموذج رأس المال البشري، الذي أسسه Schultz 1961, Becker 1964, Mincer 1962 الإطار الأساسي الذي يستخدم لتحليل قرارات الأفراد المتعلقة بالتعليم والتدريب. يفترض هذا النموذج أن الأفراد يسعون إلى تعظيم منفعتهم طوال حياتهم عن طريق اختيار أفضل استثماراتهم في التعليم والتدريب. كما تفترض هذه النظرية أن: (Strober, 1990, pp. 214-215)

- ✓ التعليم الجيد يؤدي إلى الحصول على وظيفة جيدة أي أنها تنظر إلى التعليم كاستثمار في المستقبل المهني ؛
- ✓ يزيد التعليم من المهارات، وبالتالي زيادة في إنتاجية الفرد العامل؛
- ✓ مكافأة الأفراد الذين يساهمون في زيادة الإنتاجية؛
- ✓ تفترض النظرية أيضا أن الأشخاص الأكبر سنا لديهم خبرة أكبر في العمل (التدريب أثناء العمل).
- ✓ ينتج عن التدريب أثناء العمل رأس مال بشري عام (مهارات ومعرفة قابلة للتحويل) أو رأس مال بشري خاص (مهارات ومعرفة خاصة بالمنظمة غير قابلة للتحويل). وهذا ما يعرف بالتدريب العام والتدريب الخاص.

عرفت هذه النظرية من قبل بعض الباحثين على أنها: (Nafukho, Hairston, & Brooks,

2004, p. 547)

Mincer 1962: النموذج الذي يتم من خلاله تعليم وتدريب القوى العاملة.

Becker 1964: الآلية التي يتم من خلالها الاستثمار في التعليم والتدريب إلى غاية تساوي العائد مع تكاليف الاستثمار، ينتج عن هذا الاستثمار عائد خاص للفرد في شكل دخل إضافي للمجتمع في شكل إنتاجية.

Romer 1986: نظرية رأس المال البشري هي شكل من أشكال نظرية النمو الجديدة، والتي تعتبر أن خلق المعرفة وتراكمها هي استجابة لحوافز السوق، بعبارة أخرى إن الاستثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى زيادة مستمرة في مخزون المعرفة وهو ما يغذي بدوره النمو الاقتصادي المستدام.

1.2 Theodore.W.Schultz 1961:

يعد Schultz من أوائل الباحثين الذين دعوا صراحة إلى معاملة المهارات والمعرفة والقدرات البشرية كشكل من أشكال رأس المال، مخالفا النظرة التقليدية للاقتصاديين الذين كانوا يتجنبون هذا المفهوم لأسباب أخلاقية أو عملية، مؤكدا أن اعتبار البشر رأس مال لا يتنافى مع حريتهم وكرامتهم، بل يمكن أن يعزز رفاهيتهم من خلال توسيع خياراتهم.

عرف رأس المال البشري على أنه مجموعة واسعة من الأنشطة التي تزيد من القدرات الإنتاجية للأفراد، والتي تشمل: (Schultz T. , 1961, pp. 9-10)

- ✓ الخدمات الصحية (تحسين متوسط العمر المتوقع، القوة، القدرة على التحمل، النشاط)؛
- ✓ التدريب أثناء العمل؛
- ✓ التعليم المنظم رسميا (الابتدائي، الثانوي، والعالي)؛
- ✓ برامج تعليم الكبار؛
- ✓ هجرة الأفراد والعائلات للتكيف مع فرص العمل المتغيرة.

إسهاماته:

فسر الزيادات الغير مبررة في الناتج القومي (والتي لا يمكن تفسيرها بالزيادات في الأرض، ساعات العمل، أو رأس المال المادي التقليدي) بالاستثمار في رأس المال البشري. استخدم رأس المال البشري لتفسير عدة ظواهر اقتصادية:

فرق الأجور: أوضح أن الفرق في الأجور بين المجموعات المختلفة (مثل سكان المزارع مقابل العمال غير الزراعيين، السود مقابل البيض، الجنوب مقابل الشمال) تعكس إلى حد كبير الفروق في الاستثمار البشري (الصحة والتعليم). واعتمد دالة الأجور الآتية: (Schultz T. , 2003, p. 209)

$$\ln(W_i) = \alpha + \beta S_i + \gamma X_i + \delta H_i + e_i$$

حيث:

W_i : أجر الفرد i

S_i : مستوى تعليم الفرد i

X_i : خبرة الفرد i

H_i : متغير يمثل صحة الفرد i

e_i : معامل الخطأ.

تمثل δ ، γ ، β العوائد على الاستثمار في التعليم والخبرة والصحة، على التوالي. تهدف هذه المعادلات إلى تقدير العوائد الاقتصادية الخاصة على الاستثمار في رأس المال البشري.

ميزة الشباب في سوق العمل: فسر ميل الشباب للحصول على وظائف أفضل بامتلاكهم مستويات أعلى من التعليم مقارنة بالعمال الأكبر سناً.

الهجرة الداخلية: أوضح أن تكاليف الهجرة هي شكل من أشكال الاستثمار البشري، وأن الشباب يهاجرون بسهولة أكبر لأن لديهم فترة أطول لتحقيق عائد على هذا الاستثمار.

سلوك نسبة رأس المال إلى الدخل: أشار إلى أن الانخفاض الظاهر في نسبة رأس المال المادي إلى الدخل لا يعني بالضرورة انخفاض نسبة جميع رأس المال إلى الدخل، لأن رأس المال البشري قد زاد بشكل كبير، مما يشير إلى أن إجمالي رأس المال (بما في ذلك البشري) قد حافظ على نسبته أو زاد بالنسبة للدخل.

الزيادة غير المفسرة في الناتج والدخل القومي: اقترح أن التحسينات في جودة المدخلات، وخاصة القدرات البشرية (التي نتجت عن الاستثمار)، هي السبب الرئيسي وراء نمو الدخل القومي بوتيرة أسرع من المدخلات التقليدية.

القدرة على استيعاب رأس المال في البلدان الفقيرة: أوضح أن المعدل المنخفض لاستيعاب رأس المال الأجنبي في البلدان النامية يعود إلى نقص الاستثمار الموازي في رأس المال البشري، مما يجعل القدرات البشرية عاملاً مقيداً.

2.2 Gary.S.Becker (1964):

طور Becker تحليلاً عاماً للاستثمار في رأس المال البشري، حيث تجاوز هذا التحليل سد الفجوات في النظرية الاقتصادية وقدم تفسيراً موحداً لمجموعة متنوعة من الظواهر الاقتصادية شمل ذلك: (Becker G. , 1975, p. 16)

- ✓ ارتفاع الأرباح بمعدل متناقص؛
- ✓ ارتباط معدلات البطالة عكسياً بمستوى المهارة؛
- ✓ تغيير الشباب للوظيفة بصورة مستمرة وبالتالي حصولهم على تدريب متنوع أثناء العمل مقارنة بكبار السن؛
- ✓ حصول الأفراد الأكثر كفاءة على تدريب وتعليم أكثر من غيرهم.

صياغة شرط التوازن للاستثمار في رأس المال البشري: تجاهل التحليل الاقتصادي تأثير إنتاجية العامل على العملية الإنتاجية نفسها، من هنا انطلق Becker إذ اعتبر أنه من الممكن زيادة الإنتاجية بتكلفة من خلال تعلم مهارات جديدة وإتقان المهارات القديمة. وبافتراض أن سوق العمل والمنتجات في حالة المنافسة التامة، وأن الشركات توظف الأفراد لفترة زمنية محددة فانه: (Becker G. , 1993, pp. 60-67) في ظل غياب التدريب أثناء العمل، تسعى المنظمات لتعظيم الأرباح عندما يتساوى الناتج الحدي (MP) مع الأجر (W)

$$MP=W \dots\dots\dots (1)$$

وهو شرط ينطبق في أي فترة زمنية (t) بغياب التدريب

$$MP_t=W_t \dots\dots\dots (2)$$

لكن بوجود التدريب تتغير هذه الشروط يصبح التدريب استثماراً يؤثر على الإيرادات والنفقات خلال فترة زمنية معينة، لذلك يجب أن تكون قيمة الإيرادات (R) مساوية لقيمة النفقات (E) إذا كان i هو معدل الخصم في السوق، و n هو عدد الفترات، فإن شرط التوازن (2) يصبح :

$$(3) \dots\dots\dots \sum_{t=1}^{n-1} \frac{Rt}{(1+i)^{1+t}} = \sum_{t=1}^{n-1} \frac{Et}{(1+i)^{1+t}}$$

إذا تم تقديم التدريب وحصره في بداية العمل فقط، فإن:

$$(4) \dots\dots\dots E_0 = W_0 + K \quad \text{حيث: } E: \text{الإيرادات، } W: \text{الأجر، } K: \text{نفقات التدريب}$$

$$(5) \dots\dots\dots R_0 = MP_0 \quad \text{حيث: } R: \text{الإيرادات، } MP: \text{الناتج الحدي}$$

تصبح المعادلة (3) بالشكل التالي :

$$(6) \dots\dots\dots MP_0 + \sum_{t=1}^{n-1} \frac{MP_t}{(1+i)^t} = W_0 + K + \sum_{t=1}^{n-1} \frac{W_t}{(1+i)^t}$$

بوضع G والذي يمثل فائض الإيرادات عن النفقات المستقبلية والذي يساوي:

$$(7) \dots\dots\dots G = \sum_{t=1}^{n-1} \frac{MP_t - W_t}{(1+i)^t}$$

فتصبح معادلة التوازن كما يلي:

$$(8) \dots\dots\dots MP + G = W + k$$

أنواع التدريب: ميز Becker بين نوعين من التدريب أثناء العمل:

التدريب العام: إن الشركات في أسواق العمل التنافسية لن تتحمل تكاليف التدريب العام لأنها لا تستطيع استرداد العائد منه، أي أن فائض الإيرادات عن النفقات يساوي الصفر ($G=0$) أي تصبح المعادلة (8):

$$(9) \dots\dots\dots MP = W + K$$

$$(10) \dots\dots\dots W = MP - K$$

من المعادلة (10) نقول أن أجور المتدربين لن تساوي إنتاجيتهم الهامشية البديلة بل ستكون أقل بتكلفة التدريب الإجمالية. بعبارة أخرى، يدفع الموظفون مقابل التدريب العام بتلقي أجور أقل مما كان يمكنهم الحصول عليه في مكان آخر.

التدريب الخاص: على عكس التدريب العام، يزيد هذا النوع من التدريب الإنتاجية بشكل أكبر في الشركة التي توفره مقارنة بالشركات الأخرى، الشركات لديها حافز لتقديم التدريب الخاص لأنها تستطيع استرداد جزء من العائد منه، حيث أن المهارات المكتسبة ليست قابلة للنقل بسهولة إلى المنافسين.

3. أهميته: ينظر إلى الاستثمار في رأس المال البشري على أنه استثمار استراتيجي طويل الأجل

ذو أهمية بالغة حيث يعمل على:

- **زيادة الإنتاجية:** إن تحسين مهارات الفرد وتطويرها يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والرفع من الأداء في العمل سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الاقتصاد الوطني .
- **المساهمة في تحسين معدل النمو الاقتصادي:** وهذا بتكوين مورد بشري كفء يساهم في النشاط الاقتصادي من خلال إقامة مشاريع استثمارية تعمل على خلق مناصب جديدة، وكذا تكوين يد عاملة مؤهلة تساهم في العملية الإنتاجية.
- **تحسين المستوى المعيشي والتكفل الصحي للأفراد:** يؤدي الاستثمار في التعليم والتدريب إلى إتاحة فرص عمل وتقليل الفجوات الاجتماعية، والمساهمة في رفاهية الأفراد وبناء مجتمعات أكثر استقراراً وازدهاراً.
- **تعزيز الاستدامة:** يعمل الاستثمار على تطوير مهارات الأفراد من خلال التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية مما يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات المستقبلية.
- **الابتكار والتطور التكنولوجي:** يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري المحرك الرئيسي للعملية الابتكارية من خلال تعليم الأفراد التفكير بطرق جديدة وإكسابهم مهارات تقنية تمكنهم من حل المشكلات بطرق جديدة وابتكارية.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الابتكار

يشير مفهوم الكفاءة إلى الكيفية التي يتم بها استخدام الموارد البشرية، الفنية، المالية المتاحة وهي العلاقة التي تربط بين مدخلات ومخرجات العملية، وعليه يمكن تمثيل مفهوم الكفاءة بنسبة المخرجات مقارنة بالمدخلات.

ترتبط كفاءة الابتكار بمفهوم الإنتاجية، حيث يتم تحسين كفاءة الابتكار عندما يتم توليد المزيد من المخرجات بنفس القدر من مدخلاته أو أقل، وعلى اعتبار أن الابتكار ليس عملية خطية حيث تتحول المدخلات تلقائياً إلى مخرجات نعرف كفاءة الابتكار أنها نسبة المخرجات إلى المدخلات.

(Hollanders & Celikel-Esser, 2007, p. 2)

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) دليلاً لوصف الكيفية التي يتم بها قياس الابتكار على المستوى الكلي، تضمن هذا الدليل مختلف الإجراءات والآليات التي تساعد على الحصول على مؤشرات الأداء الكلية صحيحة ودقيقة وبالتالي التقييم الجيد لمختلف السياسات وهذا من خلال: (OECD, 2010, pp. 12-16)

- شمولية مجال القياس وربط الابتكار بأداء الاقتصاد الكلي: وهذا من خلال تصميم دراسات استقصائية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل الحصول على رؤية أوسع للابتكار وربطه بالنمو الاقتصادي من خلال قياس وتقييم الأصول المادية والغير مادية للابتكار ومواءمة البيانات الإدارية مع المجاميع الاقتصادية؛
- تطوير البنية التحتية للبيانات لقياس محددات وآثار الابتكار من خلال تحسين البنية التحتية للبيانات على مستوى الديوان الوطني؛
- وضع إطار لقياس الابتكار في القطاع العام وهذا ما يفسر تأسيس "مرصد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للابتكار في القطاع العام" OPSI سنة (2011) من أجل تتبع جهود الدول في تبني الابتكار في القطاع العام؛
- تطوير مؤشرات لقياس الآثار الاجتماعية للابتكار من أجل تقييم تأثير الابتكار على الرفاهية ومدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاجتماعية.

1. لوحة نتائج الابتكار الأوروبية (EIS): يعتبر من مؤشرات قياس الابتكار في دول الاتحاد الأوروبي

والدول الأوروبية الأخرى، يتضمن هذا المؤشر ثلاثة أبعاد لمدخلات الابتكار: (European commission, 2024)

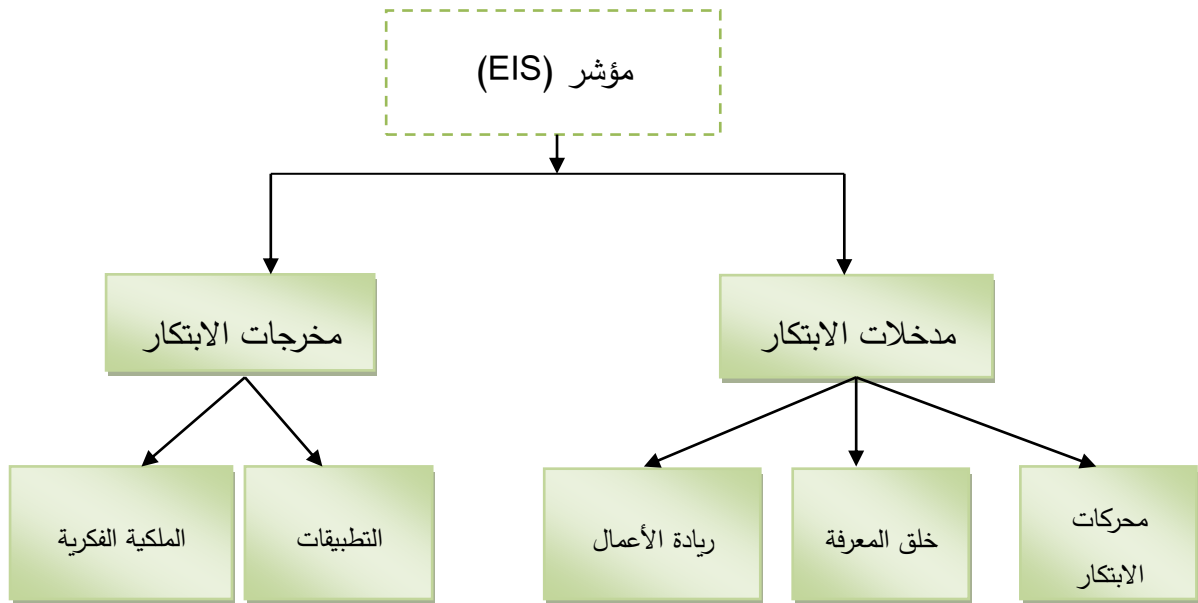
- محركات الابتكار: والذي يشمل مؤشرات منها نسبة خريجي الجامعات التكنولوجية، ونسبة السكان الحاصلين على الشهادات الجامعية ومستوى التحصيل العلمي.
- خلق المعرفة: يشمل هذا البعد مؤشرات نفقات البحث والتطوير.
- ريادة الأعمال: يشمل مؤشرات عدد المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة.

وبعدين لمخرجات الابتكار:

- التطبيقات: يتضمن نسبة صادرات منتجات التكنولوجيا من إجمالي الصادرات وكذا مبيعات المنتجات الجديدة في السوق.
- الملكية الفكرية: يتضمن براءات الاختراع وعدد العلامات التجارية.

يساعد هذا المؤشر على تقييم نقاط القوة والضعف في أنظمة الابتكار وبالتالي مساعدة متخذي القرار على معالجة نقاط الضعف المحددة، فبالنسبة للبلدان ذات الكفاءة الابتكارية المنخفضة فإن الزيادة في مدخلات الابتكار تؤدي إلى زيادة في مخرجاته.

الشكل 10. مدخلات ومخرجات الابتكار حسب مؤشر القياس (EIS)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (European commission;, 2024)

تضمن الإصدار لمؤشر لوحة نتائج الابتكار الأوروبي (EIS) لسنة 2024 (European commission;, 2024) تحسين أداء الابتكار في الاتحاد الأوروبي بنسبة 0,5 نقطة مئوية، فلقد ارتفع معدل الأداء في 15 دولة مقابل انخفاضه في 11 دولة واحتفظت الدنمارك بالمركز الأول باعتبارها الدولة الأكثر ابتكاراً متقدمة على السويد التي كانت العضو الرائد طيلة الفترة 2017-2022. إضافة إلى ذلك يقوم المؤشر بتصنيف الدول الأعضاء حسب معدل الابتكار إلى:

- قادة الابتكار: الدول التي تملك معدل يفوق 125%؛
- المبتكرون الأقوياء: الدول التي يتراوح معدل الابتكار فيها بين 100 و125%؛
- المبتكرون المعتدلون: يتراوح معدل الابتكار بين 70 و100%؛
- المبتكرون الناشئون: بها معدل الابتكار أقل من 70%.

2. مؤشر الابتكار العالمي (GII): هو مؤشر تصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)؛ أنشأ سنة 2007 من قبل المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD) وجامعة كورنيل ومنظمات أخرى، يصنف اقتصاد 132 دولة بناء على أنظمتها الابتكارية ويستند إلى مجموعة بيانات تتكون من 81 مؤشر. يهدف إلى قياس القدرات الابتكارية ويعتبر مرجعا أساسيا لرواد الأعمال ومتخذي القرار في الدول فهو يساعد على تصميم سياسات النمو الاقتصادي على المدى الطويل وخلق بيئة يتم فيها تقييم عوامل الابتكار باستمرار. القارئ في تقارير المؤشر يلاحظ التحديث المستمر للمؤشر حتى يصبح أكثر شمولية. (WIPO, 2024) يشمل هذا المؤشر أربع مقاييس: (عمراني و قراري، أثر مؤشر الابتكار العالمي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2010-2020، 2023، الصفحات 242-243)

1.2. الإجمالي العام للمؤشر: يمثل المتوسط الحسابي لدرجات المؤشرات الفرعية لمدخلات ومخرجات الابتكار؛

2.2. نسبة الكفاءة: يوضح مقدار ناتج الابتكار الذي يحصل عليه بلد ما مقابل مدخلاته، أو هو نسبة المخرجات إلى مدخلات الابتكار؛

- 3.2. المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار:** هو المتوسط الحسابي لمدخلات الابتكار والتي تتضمن:
- **المؤسسات:** تضم البيئة التشغيلية، القانونية، السياسية حيث يتم تحليل شدة المخاطرة التي تؤثر على العملية التجارية؛
 - **رأس المال البشري والبحث:** يدرس إنفاق البحث العلمي وجودة التعليم في العلوم التطبيقية؛
 - **البنية التحتية:** يشمل البنية التحتية العامة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومدى توفر المعلومة وكذا الاستدامة البيئية؛
 - **تطور السوق:** يعتبر الدعامة الأساسية لعملية الابتكار يضم مؤشرات الائتمان، الاستثمار، وضعية التجارة والمنافسة المحلية؛
 - **تطور بنية الأعمال:** يقيس عدد المؤسسات التي تقدم المعرفة أو بما يسمى عمال المعرفة، وكذا مدى ربط المبتكرين بالعالم الصناعي وبالتالي القدرة على تطبيق وتصنيع منتجاتهم، وكذا يقيس مدى استيعاب المعرفة من قبل رواد الأعمال.

- 4.2. المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار:** يقيس المتوسط الحسابي لعناصر مخرجات الابتكار ويضم:
- **مخرجات المعرفة والتكنولوجيا:** يضم مؤشرات خلق المعرفة الذي يشمل براءات الاختراع والمقالات العلمية والفنية، يليه مؤشرات تأثير المعرفة من خلال حساب معدل نمو الناتج المحلي ومدى تأثره بمنتجات معرفية؛
 - **المخرجات الإبداعية:** تضم السلع الإبداعية وكذا المنتجات السمعية البصرية والأفلام الروائية.

الشكل 11. المؤشرات الفرعية لمؤشر الابتكار العالمي GII



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير WIPO

بالنسبة لتطور مؤشر الابتكار لدولة الجزائر يمكننا تلخيصه في الجدول الموالي اعتمادا على تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) للفترة 2020 و 2024 كما يلي:

الجدول 4. ترتيب المؤشر العام للابتكار والمؤشرات الفرعية للجزائر الفترة 2020-2024

مخرجات الابتكار		مدخلات الابتكار						
المخرجات الإبداعية	مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	تطور بنية الأعمال	تطور السوق	البنية التحتية	رأس المال البشري والتكنولوجيا	المؤسسات	المؤشر العام	السنة
118	125	126	130	100	74	104	121	2020
118	125	124	132	96	74	104	120	2021
109	118	120	125	102	82	99	115	2022
107	128	120	125	102	113	97	119	2023
109	125	114	132	94	76	95	115	2024

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير WIPO (2020-2024)

يظهر أداء الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي عدم استقرار وترتيباً عاماً في الربع الأخير من التصنيفات العالمية. بينما كانت هناك تحسينات في بعض المؤشرات الفرعية مثل "المؤسسات" و"المخرجات الإبداعية"، "تطور بنية الأعمال" فإن مؤشرات أخرى مثل "رأس المال البشري والتكنولوجيا" و"تطور السوق"، "مخرجات المعرفة والتكنولوجيا" تظهر تقلباً كبيراً أو تصنيفات منخفضة باستمرار. يمثل آخر إصدار للمؤشر لسنة 2024 تحسناً طفيفاً في الترتيب مقارنة بالسنوات السابقة، يمكن تفسير تذبذب وتدني تصنيف الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي، بعدة عوامل منها ما يتعلق بكون قطاع التكنولوجيا والابتكار في الجزائر لا يزال في مراحله الناشئة من التصميم والتنظيم. فالدولة تتبنى حالياً استراتيجيات للنهوض بهذا القطاع، وهذا ما يفسر التقلبات في الأداء حيث تتطلب هذه الاستراتيجيات وقتاً لتظهر نتائجها بشكل مستقر وفعال.

خلاصة الفصل

مما سبق يتبين لنا أن العلاقة بين الإبداع والابتكار هي علاقة تكاملية، فالإبداع هو الشرارة الأولية، بينما الابتكار هو التجسيد العملي لتلك الأفكار وتحويلها إلى واقع ملموس يحقق قيمة أو يحل مشكلة. لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فبدون الإبداع لن تكون هناك أفكار جديدة، وبدون الابتكار ستبقى الأفكار مجرد تصورات حبيسة.

يعد الاستثمار في رأس المال البشري حجر الزاوية لأي إستراتيجية ابتكارية ناجحة. يشمل هذا الاستثمار التعليم، التدريب، تنمية المهارات، فكلما كان الفرد أكثر تعليماً وإبداعاً، زادت قدرته على المساهمة في توليد الأفكار الجديدة وتطبيقها، وبالتالي دفع عجلة الابتكار والتقدم الوطني.

ولضمان فعالية سياسات الابتكار، أصبح قياس الابتكار ضرورة حتمية. فدون آليات واضحة لقياس مؤشرات الابتكار، لا يمكن للحكومات والمؤسسات تقييم مدى نجاح سياساتها الابتكارية، أو تحديد نقاط القوة والضعف في نظامها الابتكاري.

الفصل الثاني

مرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر

مقدمة

في سياق التوجه العالمي نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، وما تفرضه طبيعة المشاريع الابتكارية من تحديات ومخاطر عديدة قد تعيق تطورها أو تؤدي إلى فشلها، أصبح توفير بيئة داعمة لهذا النوع من المشاريع أمرا ضروريا وحاسما. إن الاعتراف بأن الابتكار لا يزدهر تلقائيا، بل يحتاج إلى رعاية وتوجيه ودعم ممنهج، قد دفع العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر، إلى بناء وتطوير منظومات لدعم ريادة الأعمال والابتكار. ضمن هذه المنظومات، تشكل "آليات المرافقة" عنصرا محوريا، حيث لا يكفي وجود الأفكار المبتكرة أو حتى التمويل وحده، بل يتطلب الأمر هياكل ومؤسسات متخصصة تعمل بشكل فاعل على احتضان هذه المشاريع، صقل مهارات أصحابها، وربطهم بالموارد والشبكات اللازمة لضمان انتقالهم من مجرد فكرة إلى واقع اقتصادي مستدام.

لا يمكن لعملية مرافقة المشاريع الابتكارية أن تتم بفعالية دون وجود شبكة متنوعة ومتراكبة من الهيئات والمبادرات التي تتنوع في طبيعتها، أهدافها، ومراحل المشاريع التي تستهدفها. في الجزائر شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في بناء هذه الشبكة التي تسعى لتوفير الدعم المتخصص والموجه لرواد الأعمال المبتكرين في مختلف القطاعات، لاسيما تلك التي تعتمد على التكنولوجيا والمعرفة.

تعد الجامعة نقطة انطلاق حيوية للعديد من المشاريع الابتكارية في الجزائر، فهي بيئة تزخر بالأفكار البحثية والطلبة المبدعين. ولتجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع، باتت الجامعات تضم حاضنات أعمال جامعية تلعب دورا أساسيا في المراحل المبكرة للمشاريع، حيث توفر مساحات للعمل، التوجيه الأولي، والربط مع الأساتذة والخبراء لتحويل الأفكار الإبداعية إلى نماذج أولية ومشاريع قابلة للتطوير. وإلى جانب الهياكل الجامعية، تظهر آليات متخصصة تستهدف خدمات كالاتشارة والحماية والتمويل.

إن التنوع في هذه الآليات يضمن عدم وجود نهج واحد لجميع المشاريع الابتكارية، فلكل مشروع مرحلته واحتياجاته الخاصة. تعمل هذه الآليات المختلفة بشكل متكامل لتكوين شبكة لدعم حاملي الأفكار ورواد الأعمال. يهدف هذا الفصل إلى اكتشاف وتحليل مكونات هذه المنظومة، مبرزا دور كل منها ومساهمتها في البيئة الحاضنة للابتكار.

المبحث الأول: المرافقة

يعتبر مصطلح المرافقة والدعم لأصحاب المشاريع من المصطلحات الحديثة التي ظهرت أواخر تسعينيات القرن الماضي في العديد من الدول، بحيث تم تناول هذا المصطلح في الفكر الانجليزي من زاوية هياكل وآليات المرافقة (حاضنات، مشاتل.....)، في حين تركز وجهة النظر الفرنسية بشكل أكبر على الفرد و المجتمع من خلال دراسة شخصية ونفسية الفرد صاحب المشروع من أجل تطويرها والمضي بها قدما لتنفيذ وتطبيق المشروع على أرض الواقع.

تعتبر مرافقة ودعم المشاريع الريادية من المواضيع المهمة التي شهدت رواجاً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث أنها تعتبر عنصراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. شهد العالم في السنوات الأخيرة أزماً مختلفة (اقتصادية، مالية، صحية، أمنية.....) الأمر الذي صعب وعرقل استمرارية ونمو المشاريع الصغيرة والناشئة ما أدى إلى فشل البعض منها في حين أن البعض الآخر اعتمد على الابتكار لإيجاد حلول مكنتها من البقاء والاستمرار في السوق.

المطلب الأول: مفهوم المرافقة

1. تعريفها

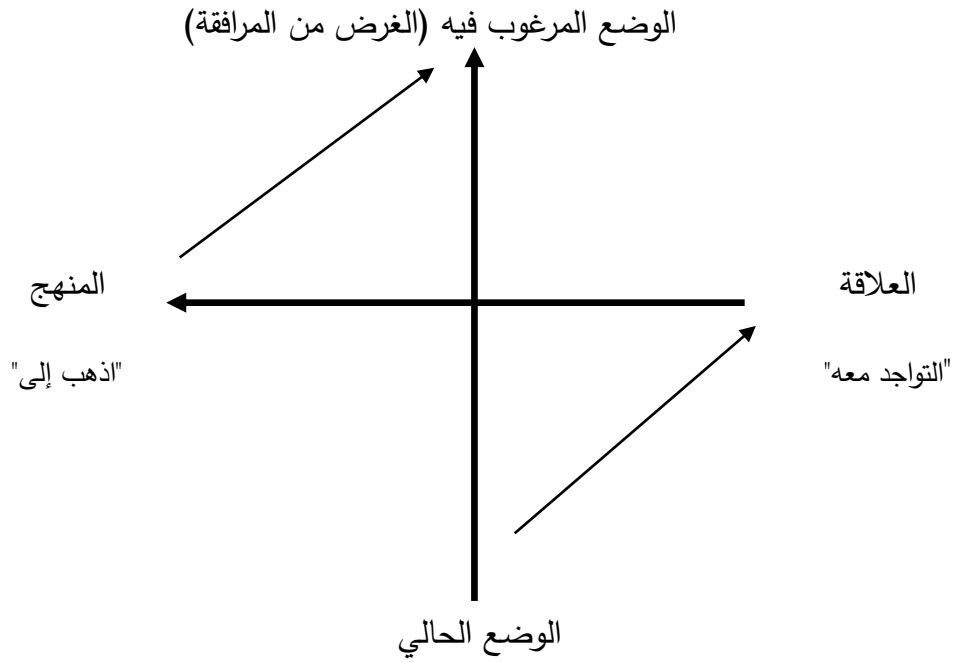
إن كلمة المرافقة هي أصل للفعل "رافق" "accompagner" والذي يعني ذهب به أو أوصل أو اصطحب، ظهر هذا المصطلح في نهاية التسعينيات أين اكتسب زخماً واسعاً من خلال أعمال المفكرين في علم الاجتماع وعلم النفس والذي يعبر عن الانضمام إلى شخص أو هيئة ما ، الذهاب حيث ما يذهب، التواجد معه في نفس الوقت. (Paul, 2004, p. 13)

أما أصل الفعل Accompanyer فهو الكلمة اللاتينية Accompanis والتي تعني مشاركة الخبز مع الآخرين، وهو تعبير مجازي عن العيش معاً أو مشاركة الخبز بين طرفين. (Paul, 2009, p. 94)

من خلال التعريف اللغوي المقدم سابقاً نجد أن مصطلح المرافقة يحتوي على بعدين (Paul, 2009, p. 95): الأول علائقي أي العلاقة التي تنشئ بين الطرفين (المرافق - المرافق له) فالمرافقة ليست مجرد عملية تقنية أو إرشادية بل هي تفاعل أساسه الثقة حيث تعمل على توفير البيئة الآمنة والداعمة التي تساهم في تعزيز الثقة بالنفس والإحساس بالتقدير للفرد. أما الثاني فهو البعد الزمني

والمكاني والذي يشير إلى أن المرافقة لا تحدث في لحظة واحدة بل هي عملية طويلة الأمد تتطلب تفاعلا مستمرا طيلة فترة المرافقة، حيث يتم التركيز على توقيت التدخل وكيف يمكن أن تتغير الأهداف والرؤى والدور الذي يلعبه المرافق مع مرور الوقت مع إعطاء الفرد المرافق له الاستقلالية اللازمة والقدرة على اتخاذ القرارات. وهذا ما يوضحه الشكل 12:

الشكل 12. أبعاد المرافقة الأساسية



المصدر: (Paul, 2004, p. 15)

- **الدور (الوظيفة):** يحدد هذا العنصر ما هو الهدف من المرافقة أو ما هي الوظيفة التي يؤديها المرافق، قد تكون مرافقة في سياق تعليمي، مهني، اجتماعي، اقتصادي.. إلخ فالمرافق يقدم الدعم والمساندة لتحسين مهارات ووضعيات الفرد.
- **الوضعية (الموقف المهني):** تشير إلى السلوك والموقف الذي يجب أن يتبناه المرافق أثناء عملية المرافقة، بحيث يجب أن تتضمن المرونة والقدرة على التكيف مع احتياجات ومتطلبات المرافق له من أجل توفير الدعم المناسب في كل مرحلة من مراحل تطوره.
- **العلاقة:** هي أساس نجاح عملية المرافقة والتي يجب أن تكون مبنية على الثقة المتبادلة، أي أن الفرد الذي يتلقى المرافقة سيكون مستعدا لقبول النصائح والإرشادات ويعمل على تطبيقها.

- **المنهج:** يشير إلى العمليات أو الخطوات التي يتبعها المرافق أثناء عملية المرافقة، بحيث يتضمن عدد من الأنشطة و العمليات التي يتبعها المرافق لتحقيق أهداف المرافقة، ويجب أن تتسم هذه العمليات بالمرونة بناء على احتياجات المرافق له.

وعليه إن التفاعل بين هذه العناصر الأربعة يؤدي إلى تطور العملية وزيادة فعاليتها من خلال التطور الذي تشهده مع مرور الزمن بداية بعلاقة تابع وصولاً إلى إحداث تغيير في سلوك ووضع الفرد المتلقي للمرافقة: (Paul, 2009, p. 96)

1. **علاقة تابع:** يعتمد الفرد بشكل كبير على المرافق لتحقيق احتياجاته ورغباته تكون في بداية العملية أين يصبح الفرد تابع للمرافق بحيث يتطلب دعماً مستمراً لتحقيق أهداف المرافقة.
 2. **علاقة تطويرية:** مع مرور الوقت تساهم المرافقة في تطوير مهارات وأفكار الفرد من خلال الدعم المقدم من قبل المرافق.
 3. **علاقة التأثير:** هي قدرة المرافق على التأثير في الفرد مما قد يؤدي إلى تغييرات في السلوك، التفكير، الوضعيات المهنية.
 4. **التغيير:** يعتبر التغيير محور عملية المرافقة حيث أنه بمرور الوقت يشهد الفرد تغييرات جذرية سواء في الأفكار، المهارات، القدرات، السلوك تحقيقاً لأهداف ومكاسب العملية.
- يمثل **الشكل 13** مصفوفة توضح مختلف العلاقات والتأثيرات الناجمة عن عملية المرافقة:

الشكل 13. مصفوفة العلاقات الناتجة عن عملية المرافقة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Paul, 2009)

صحيح أن مصطلح المرافقة عرف منذ تسعينيات القرن الماضي كما ذكرنا سابقا إلا أنه هناك بعض الأبحاث ظهرت من قبل على يد: Desroche 1978 الذي اعتبر المرافقة ممارسة أو دعم عملي يقدم على نحو فردي أو جماعي يشمل مساعدة الأشخاص في اتخاذ قرارات أفضل وإيجاد حلول لمشاكل وتحديات أي أنها لها علاقة بالسلوك والمعنى المادي إذ يجب الاعتماد على الممارسات المهنية في وظائف التدريس، الرعاية، الإرشاد وهو مفهوم يعكس الأهمية القصوى لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد لمواجهة الأزمات والظروف الصعبة. (Paul, 2009, p. 14)

يعتبر القطاع الاجتماعي من أوائل القطاعات التي استخدمت مصطلح المرافقة بشكل واضح وصريح في العمل الاجتماعي أين يعبر عن التغيير في الوظيفة والوضعية وهذا ما أشارت إليه أعمال كلا من: (paul, 2009, pp. 16-17)

Fustier 1993 : حيث قال أن المرافقة في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي خصصت للأعمال المرتبطة بالحياة اليومية للمقيمين في مؤسسات الدعم الاجتماعي من أكل و شرب بخلاف مهام الخبراء كالأطباء، الممرضين، أي أنه في هذه الفترة ارتبط مفهوم المرافقة والدعم بعمل الأخصائيين الاجتماعيين.

Robertis 1994 : قال أن المرافقة هي الفعل الذي يهدف إلى دعم شخص معين أو مجموعة من الأشخاص حيث شهد هذا المصطلح تغيرات عديدة وتطورا في المفهوم، ففي القرن التاسع عشر كان يشير إلى المساعدة حيث كانت تقتصر على تقديم الدعم المباشر للأفراد الذين يعانون من الفقر أو المرض دون التعمق في الجوانب النفسية والاجتماعية. مع مرور الوقت وفي الفترة الممتدة بين (1904-1930) بدأ مفهوم المرافقة يتوسع ليشمل الحماية بحيث أصبح المرافق جزءا من عملية تمكين الفرد وتعزيز قدرته على التعامل مع التحديات الاجتماعية. ثم انتقل إلى مفهوم المراقبة في الفترة (1930-1985) هذا التطور في المفهوم ارتبط بتطور مؤسسات الدعم الاجتماعي بحيث أصبح العمل الاجتماعي لا يقتصر فقط على تقديم المساعدة بل شمل أيضا مراقبة السلوكيات والأوضاع الاجتماعية، هنا بدأ العمل بالمسؤولية الاجتماعية والمراجعة المستمرة لحالة الأفراد لضمان أن هذه المرافقة تقدم بطريقة فعالة. وفي منتصف ثمانينات القرن الماضي بدأ المصطلح يشهد رواجا وتطورا كبيرا فبدلا من التركيز على المراقبة والحماية انتقل إلى مفهوم الدعم والتمكين من خلال توفير الدعم المستمر للأفراد الذي يعزز قدرتهم على اتخاذ قراراتهم وبالتالي المشاركة الفعالة في المجتمع، هنا أصبح المرافق يقدم دعما شاملا وفي مجالات متعددة (اجتماعيا، نفسيا، اقتصاديا.....) وبالتالي أصبح ينظر للمرافقة على

أنها عملية ديناميكية تهدف إلى تعزيز القدرة الذاتية للأفراد على مواجهة التحديات وتطوير مهاراتهم وقدراتهم ومواردهم الخاصة.

عرفت المرافقة من قبل بعض الباحثين كما يلي:

Sammut 2003: "اعتبرها عملية نقل المعرفة والخبرة من شخص يتقن مهارات مجال معين يسمى (مرافق) إلى شخص يعاني من نقص في نفس المجال يسمى (مرافق له)". (Jaouen, Loup, & Sammut, 2005, p. 5)

Vial & Cparros Mencacci 2007: هي "لقاء بين شخصين أو أكثر حيث يتمتع المرافق بمكانة خاصة في نظر الفرد، إذ أنهما يتقاسمان اهتمامات مشتركة في حين أن لهما خلفيات وتجارب ودوافع متباينة". (De ketele, 2014, p. 77)

Paul.M 2021: المرافقة هي "المشاركة في موقف حوار بين طرفين تهدف إلى وضع الفرد محور العملية من خلال إثارة المسائل والمشاكل حول الموقف الذي يجد فيه نفسه موضع اهتمام ودعم". (Fabre, 2022, p. 149)

وعليه يمكننا أن نقول أن المرافقة هي عملية تفاعلية تتم من خلالها نقل المعرفة والخبرة للأفراد بغية تمكينهم من تحقيق الأهداف وتطوير القدرات على الصعيد الاجتماعي أو النفسي أو الاقتصادي.

أما المرافقة المقاولاتية هي عملية تقديم الدعم والمساعدة للأفراد أصحاب المشاريع الناشئة والصغيرة تهدف إلى تعزيز فرص نجاحهم من خلال تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب حول كيفية إدارة المخاطر والوصول إلى الموارد وبالتالي مساعدتهم على اتخاذ القرارات وتطبيق مشاريعهم. عرفت من قبل Fayolle 2004 على أنها طريقة لمساعدة رواد الأعمال في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، بحيث تنشأ علاقة بين صاحب المشروع والمرافق لفترة زمنية محددة والتي يكتسب من خلالها التدريب، التوجيه، والموارد المختلفة التي تساعده على تطبيق مشروعه. (Fayolle & Cuzin, 2004, p. 79)، في حين اعتبرها Dokou & all 2004 مجموع الممارسات التي تهدف إلى سد أوجه القصور الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الوصول إلى مختلف الموارد وإدارة المخاطر. (Valeau, 2005, p. 38).

المطلب الثاني: أشكال المرافقة

توجد عدة أشكال من المرافقة Paul 2002، بحيث أنها تساهم في خلق سياق ملائم لريادة الأعمال من خلال تهيئة بيئة ملائمة وأمنة لفائدة أصحاب المشاريع الناشئة والصغيرة وهذا بتزويدهم بأنواع متعددة من الخدمات كالاستشارة، التدريب، التمويل، الربط مع رواد الأعمال الناجحين، تكوين شبكة علاقات مهنية مع مختلف الأطراف. حدد كلا من Fayolle & Cuzin 2004 أشكال المرافقة بـ: (Bouarir & Diani, 2022, p. 28)

- **ممارسات تركز على الفرد:** تعمل على تطوير مهارات الفرد في مجال ريادة الأعمال، تشمل الدعم النفسي والتوجيه الشخصي وبناء القدرات القيادية وتحسين مهارات اتخاذ القرار. يهدف هذا النوع من الدعم إلى تعزيز الثقة بالنفس وتطوير القدرات الشخصية التي تساهم في نجاح صاحب المشروع؛

- **ممارسات تركز على المشروع:** تكون المرافقة في شكلها التقني بحيث تشمل تطوير مخطط الأعمال، التسويق، التمويل... الخ يهدف هذا النوع إلى ضمان استدامة المشروع ونموه؛

- **ممارسات تركز على الفرد والمشروع:** تركز على تطوير الفرد والمشروع في نفس الوقت، تشمل التوجيه المشترك في الجوانب الشخصية والعملية للمشروع وبالتالي إحداث موائمة بين الفرد ومشروعه.

حسب Benoin 1980 فإنه يتم مساعدة الأفراد على خلق وتطوير مشاريعهم من خلال تقديم المعلومات التي تضمن توفير المعرفة والبيانات اللازمة لأصحاب المشاريع حول السوق والتقنيات والقوانين والفرص المتاحة وبالتالي توعيتهم حول الفرص والتحديات في مجال عملهم، بالإضافة إلى التدريب، التحفيز، والدعم المالي والمؤسسي. (Fayolle, 2004, p. 3)

في حين حدد Albert & Fayolle & Marion 1994 الدعم الموجه لخلق المؤسسات وتطويرها في ثلاثة أشكال: (Fayolle, 2004, p. 3)

- **الدعم المالي:** حيث أنه يساهم في توفير رأس المال اللازم لتنفيذ المشروع وبالتالي تجاوز التحديات المالية التي قد تواجههم في مراحل تطور المشروع.
- **الدعم اللوجستي:** يتعلق بتوفير الموارد والخدمات التي تساهم في تحسين إدارة العمليات التشغيلية للمشروع.

- الاستشارة والتدريب: تشمل تحسين مهارات أصحاب المشاريع في مجالات محددة وزيادة كفاءتهم في إدارة العمليات واتخاذ القرارات.

في حين اعتمد Bruyat 1993 مفهوما جديدا في مرافقة أصحاب المشاريع وقال انه لا تتم عملية المرافقة للشخص المبدع إلا بالوصول إلى التمثيلات العقلية له وهذا باستخدام الخرائط المعرفية والتي "تعتبر بمثابة التمثيل البياني لعقل المبدع حول موضوع معين" (Fayolle, 2004, p. 3). كما تبنى أيضا Verstraete 1997 هذا المفهوم كوسيلة لدعم ومرافقة أصحاب المشاريع بحيث تسمح هذه الطريقة في فهم رؤية المبدع بشكل أفضل وبالتالي تعمل على تسهيل التدخلات الإستراتيجية، تنفيذ التغييرات التنظيمية، صياغة الإشكاليات والقيام بحلها. (Verstraete, 1997, p. 52)

حدد Fayolle & Cuzin 2004 الأطراف الرئيسية في عملية المرافقة: المرافق، صاحب المشروع، والعلاقة بينهما والتي على أساسها صاغ أشكال المرافقة في:

- دعم تقني: يشمل الجوانب الفنية للمشروع؛
- دعم نفسي: يتضمن التدريب الذي يتلقاه صاحب المشروع من قبل المرافق؛
- دعم منهجي: قدرة المرافق على تحديد ما يحتاجه صاحب المشروع، يشمل توفير التوجيه والإرشاد فيما يتعلق بالطرق المنهجية للعمل وتحسين أساليب التنظيم.

1. النهج المعرفي في المرافقة:

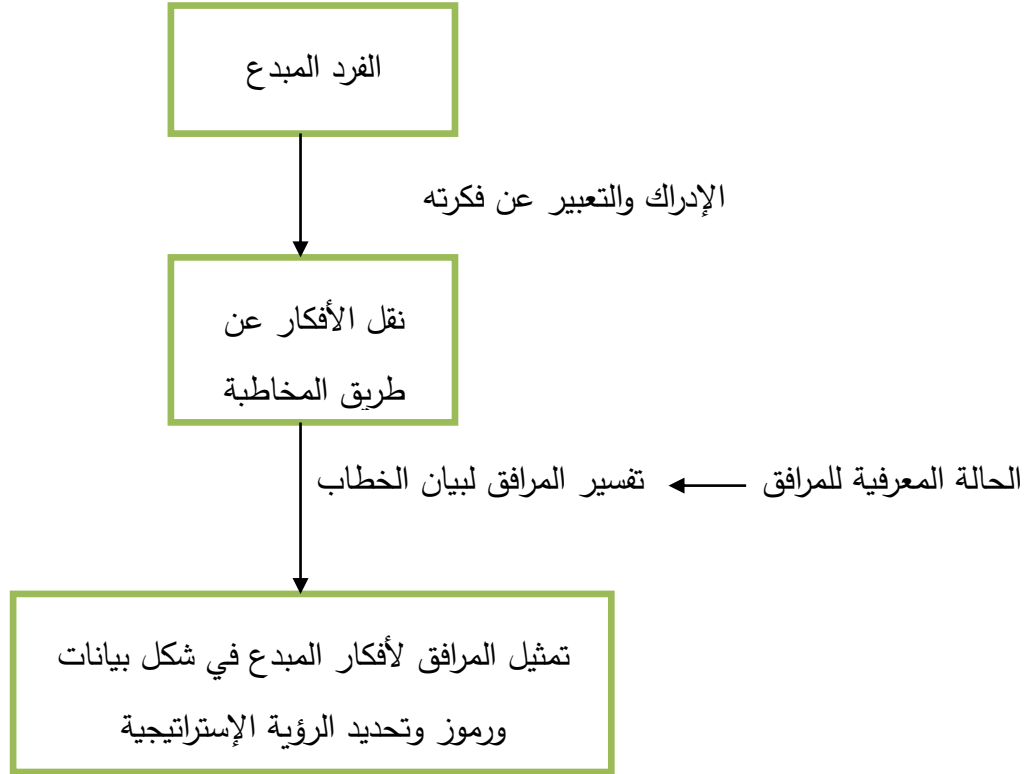
استخدمه باحثون أمثال 1996, Verstraete 1994, Cossette 1996, Carriere 1990 والذي يعبر عن التمثيل العقلي والمعرفي للفرد المبدع صاحب فكرة المشروع من خلال أشكال ورموز بيانية، يعتبر النهج المعرفي اتجاه خاص يتطور على وجه الخصوص في مجالات الإستراتيجية وريادة الأعمال بحيث يتضمن التعبير عن أفكار الفرد المبدع عن طريق البناء العقلي وبالتالي فهو يعبر عن الرؤية الإستراتيجية لصاحب المشروع. (Fayolle, 2004, p. 4)

تعرف الرؤية الإستراتيجية في النهج المعرفي على أنها "عمل ذهني ومعرفي يشمل تحديد الجوانب الأساسية للمشروع، بحيث تركز على تفسير الأسباب والوسائل والأهداف التي تساعد الأفراد المعنيين في تفسير الأحداث والإجراءات التي يتعين اتخاذها". (Cossette, 1996, p. 128)

تعتبر الخريطة المعرفية طريقة منهجية لجمع البيانات من قبل المرافق الذي يرغب في الوصول إلى تمثيلات الأفراد المبدعين أصحاب الأفكار الجديدة بهدف فهم رؤيتهم الإستراتيجية. فهي أداة متعلقة

بتفسير البيئة، وتحديد المزايا التنافسية والخيارات الإستراتيجية وعوامل النجاح الرئيسية (KSF)، أي أن لها علاقة بالإدراك والانتباه والتعلم والمعرفة في سياق تنظيمي. يضمن هذا النهج توعية صاحب المشروع بالحاجة إلى استخدام آليات وطرق لإدارة وتطوير هذه العوامل (KSF). (Verstraete, 1997, pp. 46-47)

الشكل 14. النهج المعرفي



المصدر: (Verstraete, 1997, p. 53)

2. نهج الاستشارة/التدخل:

ينظر للمرافقة من زاوية تقديم الخبرة والمعرفة والتركيز على تسهيل عملية التفكير والاكتشاف الذاتي لدى رائد الأعمال. أما البعد الثاني فيركز على مستوى التدخل الذي يتراوح بين التركيز على الفرد (رائد الأعمال نفسه، مهاراته، دوافعه) والتركيز على السياق الأوسع (الفريق، المنظمة، السوق، النظام البيئي الريادي.....). يساعد هذا الإطار على فهم أن الدعم المقاولاتي ليس مفهوما متجانسا، بل يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة اعتمادا على احتياجات رائد الأعمال والمرحلة التي يمر بها مشروعه والسياق الذي يعمل فيه. (Kotte, 2021, p. 535)

يشير البحث في مجال المرافقة المقاولاتية إلى تداخل مفاهيم من مجالات متنوعة مثل علم النفس، الإدارة، والرياضة، مما يعكس طبيعة المفهوم المتعددة التخصصات، ولكنه يسلط الضوء أيضا على الحاجة إلى تطوير نماذج نظرية أكثر تكاملا خاصة بسياق ريادة الأعمال. (Marrs, 2024, p. 804)

3. التدريب المقاولاتي

لا يقتصر مفهوم التدريب المقاولاتي على الجوانب الفنية لإدارة مشروع، بل يمتد ليشمل تنمية مجموعة متكاملة من المهارات الشخصية والعملية، وتعزيز سمات سلوكية وعقلية محددة مثل المبادرة، والمخاطرة والمرونة، والقدرة على تحديد الفرص وتحويلها إلى مشاريع استثمارية. (قطراني، 2023، صفحة 174)

يساهم التدريب في رفع مستوى المهارات، وتعزيز الثقة بالنفس أو ما يعرف بالكفاءة الذاتية الريادية (Nodlovu, 2025, p. 2) وزيادة احتمالية التوجه نحو العمل الحر وإنشاء المشاريع، ينظر إلى التدريب المقاولاتي على مستوى الجامعات والمعاهد كإستراتيجية أساسية لتحسين جودة الخريجين وجعلهم أكثر استعدادا لمتطلبات سوق العمل المتغيرة (شرقي، عيشوش، و يحيايوي، 2021، صفحة 32)، أما على المستوى الكلي، فتعتبر ريادة الأعمال المدعومة بالتدريب والتكوين الفعال محركا للابتكار، وخلق فرص للعمل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1.3 تعريف:

أصل كلمة التدريب (COACHING) في اللغة الأجنبية مشتقة من الكلمة المجرية KOCSI والتي تعني سائق العربات التي تجرها الخيول والتي تنقل الأفراد وبالتالي لها علاقة بالتغيير والتحول (Paul, 2009, p. 93)، أما اصطلاحا فقد عرف التدريب من قبل باحثين وهيئات منهم:

جمعية التدريب الفرنسية (1996): "على أنه دعم الأفراد لتطوير إمكاناتهم وخبراتهم في إطار الأهداف المهنية". (Paul, 2004, p. 24)

Paul.M 2002: هو "ممارسة يتبناها المديرون من أجل تطوير مهارات وإمكانيات الموظفين". (paul, 2009, p. 94).

هو الممارسة التي تهدف إلى إعادة الشخص الذي يتم مرافقته إلى المسار الصحيح. (De ketele, 2014, p. 77)

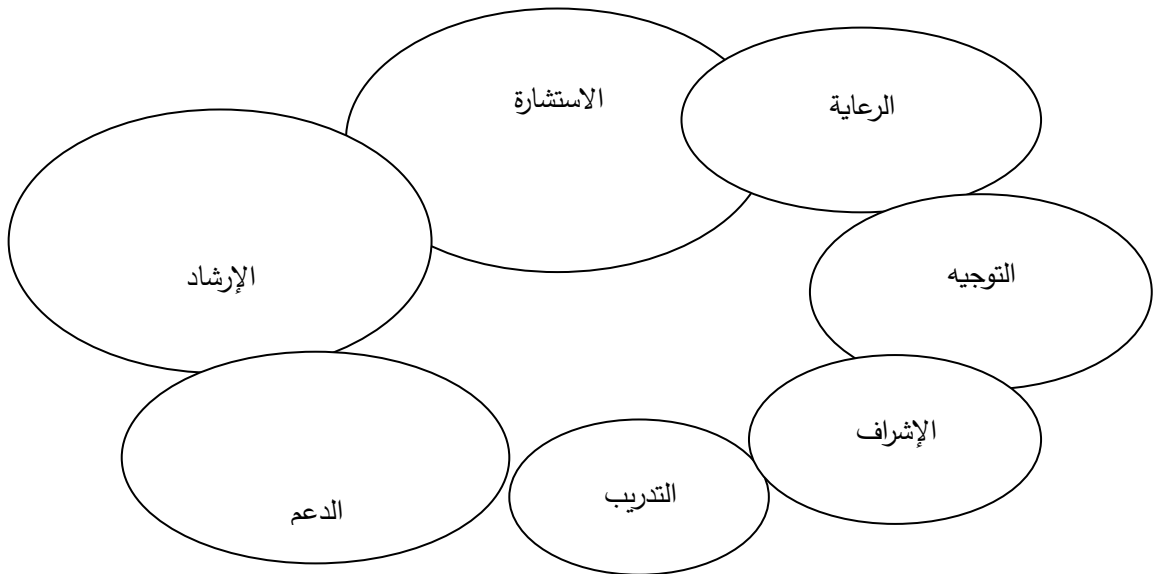
وعليه يمكننا أن نعرف التدريب المقاولاتي على أنه ممارسة تهدف إلى تزويد رواد الأعمال وأصحاب الأفكار بالمعارف والمهارات اللازمة لإنشاء وإدارة مشاريعهم الخاصة.

يهدف التدريب إلى تحسين الأداء وزيادة الفعالية و بالتالي تحقيق أهداف محددة في السياقات المهنية أو الرياضية يركز التدريب على تطوير إمكانيات الفرد أو الفريق لتحقيق نتائج ملموسة وفورية، وغالبا ما يستخدم أساليب لتعديل السلوك أو التفكير لتعزيز الأداء (Paul, 2004, pp. 24-26)، حيث يساعد المرافق الفرد على اكتشاف مسارات جديدة لتحقيق هدف ضمن إطار محدد، ويعتبر بمثابة تلقين مبادئ أولية (De ketele, 2014, p. 76). كما يمكن أن يتضمن تدريباً تأملياً يركز على تحليل الممارسة وتطويرها. (Paul, 2009, p. 99)

2.3 التمييز بين التدريب والمفاهيم ذات الصلة:

تتدرج أشكال متعددة من الدعم تحت المظلة الواسعة لمفهوم "المرافقة"، والتي وصفها Paul Maela بـ "السديم" (Paul, 2009, p. 92) تتضمن هذه الأشكال ممارسات مثل التدريب والإشراف والتوجيه، الرعاية والإرشاد والاستشارة.

الشكل 15. سديم المرافقة



المصدر: (Paul, 2002, p. 56)

• **الإشراف (Tutoring):** يركز هذا الشكل من الدعم على اكتساب المهارات والمعارف الأساسية، لسد الفجوات، ودعم المبتدئين في عملية التعلم أو الاندماج في بيئة عمل جديدة (Paul, 2004, p. 94; Paul, 2009, p. 36). يلعب المشرف دور الداعم الذي يساعد المتعلم أو المتدرب على تجاوز الصعوبات وتحقيق المستوى المطلوب. كما يعمل الإشراف على إعادة الطالب أو المتدرب إلى المسار الصحيح من خلال التقويم والعلاج. (De ketele, 2014, p. 76)

• **الإرشاد (Mentoring):** يعتبر الإرشاد علاقة توجيهية، حيث يقوم شخص خبير وحكيم (المرشد) بإرشاد شخص أقل خبرة في مساره المهني أو الشخصي. يركز الإرشاد على نقل الحكمة، القيم، الخبرات، وتقديم النصح والدعم لتسهيل اندماج الفرد المسترشد. (Paul, 2004, p. 93; Paul, 2009, pp. 43-44). يهدف الإرشاد إلى مساعدة الفرد على اكتشاف إمكاناته ومساراته الغير مستغلة. (De ketele, 2014, p. 77).

• **التوجيه: (Guidance / Orientation)** يتعلق بمساعدة الأفراد على اتخاذ القرارات المتعلقة بمسارهم (التعليمي، المهني، الحياتي)، وتحديد أهدافهم، واكتشاف الخيارات المتاحة لهم (Paul, 2009, p. 99; Paul, 2004, p. 29). يركز التوجيه على تمكين الفرد من تحديد اتجاهه بناء على فهم أفضل لذاته وللسياق المحيط به.

• **الاستشارة (Counseling):** ظهر مصطلح الاستشارة أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية (1908)، بعدها عرف المصطلح زخما واسعا من خلال أبحاث (1942) Regers "الاستشارة والعلاج النفسي" والذي عرفها على أنها: "ممارسة يتم من خلالها إحداث تغير في موقف أو سلوك من خلال الاتصال المباشر". (Paul, 2004, p. 29) لا يقتصر دور المستشار على تقديم حلول جاهزة، بل يساعد الأفراد أو المجموعات على تحليل وضعهم، اكتشاف الخيارات، وتطويرها، مع الأخذ في الاعتبار شبكة العلاقات والتفاعلات المحيطة. (Paul, 2009, p. 01)

وعليه يتضح أن كلا من: التدريب، الإشراف، التوجيه، الإرشاد، والاستشارة تمثل أشكال مختلفة ومتداخلة للمرافقة. فبينما يركز التدريب على اكتساب المهارات وتحسين الأداء، يساهم الإشراف على تصحيح المسار والدمج في بيئة العمل، ويهتم التوجيه والإرشاد بنقل الخبرة ودعم النمو الشخصي والمهني، وتتمحور الاستشارة حول علاقة المساعدة وحل المشكلات. ورغم اختلاف تركيز مظاهر المرافقة، فإنها تشترك جميعا، بدرجات متفاوتة، في جوهر المرافقة المتمثل في العلاقة الداعمة والسير

المشترك نحو هدف معين، وتتطلب من المرافق تبني وضعية تتسم بالاستماع والتكيف مع احتياجات الشخص المرافق له وسياقه.

3.3 أهمية التدريب المقاولاتي

يلعب التدريب المقاولاتي دورا محوريا وحاسما في تكوين الأفراد وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لبدء وإدارة مشاريعهم الخاصة بنجاح. تتعدد جوانب أهميته لتشمل:

- القدرة على رصد الاحتياجات الغير ملبأة في السوق أو المشكلات التي يمكن حلها بطرق مبتكرة، وتقييم جدوى هذه الفرص.
- القدرة على تحليل المشكلات المعقدة، وتوليد حلول إبداعية، واتخاذ قرارات فعالة في الوقت المناسب.
- تصميم مخطط الأعمال، وتحديد الموارد اللازمة، وإدارة المشاريع بكفاءة.
- فهم احتياجات العملاء، وتطوير استراتيجيات للوصول إليهم.
- بناء فرق عمل متماسكة والقدرة على تحفيز الآخرين.
- التعبير عن الأفكار بوضوح والقدرة على التفاوض بنجاح مع مختلف الأطراف (عملاء، موردون، مستثمرون).

المطلب الثالث: الفشل المقاولاتي

يشكل النشاط المقاولاتي محركا حيويا للنمو الاقتصادي والابتكار وخلق فرص العمل في مختلف دول العالم ومع ذلك، فإن الرحلة المقاولاتية محفوفة بالمخاطر والشكوك والفشل جزء لا يتجزأ من هذه العملية. (Jenkins & Mckelvie, 2016, p. 176) على الرغم من أهمية فهم الفشل المقاولاتي لتحسين فرص النجاح المستقبلية وتعزيز النظم البيئية الداعمة، لا يزال هناك غموض حول كيفية تصور هذا المفهوم والتعامل مع تبعاته المتعددة.

ينظر إلى الفشل غالبا بمنظور سلبي، مما قد يعيق قدرة الأفراد والمنظمات على استخلاص الدروس من التجارب السابقة (Shepherd, 2004, p. 274) ، إن الفشل ليس مجرد نهاية للمشروع الاستثماري، بل هو تجربة معقدة لها أبعاد اقتصادية، اجتماعية، ونفسية عميقة تؤثر على المقاول وأصحاب المصلحة المحيطين به. علاوة على ذلك، فإن "الخوف من الفشل" كظاهرة نفسية، يختلف عن الفشل الفعلي، ويمكن أن يكون له تأثير مثبط أو محفز على السلوك المقاولاتي. (Cacciotti, 2016, p. 302)

1. تعريف الفشل المقاولاتي:

تاريخيا، كان ينظر إلى "الخروج" من المشروع على أنه مرادف للفشل، لكن الأبحاث الحديثة أظهرت أن الخروج يمكن أن يحدث لأسباب متنوعة، بما في ذلك تحقيق الأهداف، التقاعد، أو البحث عن فرص بديلة، ولا يعني بالضرورة فشلا. (Jenkins & Mckelvie, 2016, p. 177)

يقترح Jenkins تصنيف تعريفات الفشل بناء على عاملين رئيسيين: مستوى التحليل (المشروع/الفرد) وطبيعة المعايير المستخدمة (موضوعية/ذاتية). (Jenkins & Mckelvie, 2016, pp. 177-179)

1.1 مستويات التحليل:

- **فشل المشروع:** يركز هذا المستوى على المؤسسة كوحدة تحليل. قد تفشل الشركة في تحقيق أهدافها المالية أو التشغيلية، لكن هذا لا يعني بالضرورة فشل المقاول نفسه، الذي قد ينتقل لتأسيس مشاريع ناجحة أخرى.
- **فشل الفرد:** يركز هذا المستوى على المقاول. قد يفشل المقاول في تحقيق أهدافه الشخصية أو المهنية من خلال المشروع، حتى لو استمر المشروع في نشاطه.

2.1 طبيعة المعايير:

- **المعايير الموضوعية:** على مستوى المؤسسة غالبا ما يستخدم الإفلاس كمعيار موضوعي رئيسي، حيث تصبح الشركة غير قادرة على سداد ديونها أو جذب تمويل جديد، وعلى مستوى الفرد يمكن قياس الفشل بمقارنة عوائد المشروع مع الفرص البديلة المتاحة للمقاول.
- **المعايير الذاتية:** على مستوى المؤسسة يعتمد هذا التعريف على تقييم المقاول لأداء الشركة عند الخروج قد يعتبر المقاول شركته فاشلة حتى لو لم تعلن إفلاسها رسميا، إذا كان أداؤها ضعيفا أو لا تحقق العائد المطلوب، على مستوى الفرد يركز هذا التعريف على التبعات الشخصية للفشل على المقاول، مثل الصعوبات المالية أو العاطفية الشديدة.

كما يمكننا أن نضيف تعريف الفشل المقاولاتي من منظورات مختلفة:

- **المنظور المالي/الاقتصادي:** يشير إلى عجز المشروع عن تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر يتناسب مع المخاطر المتوقعة، أو عدم قدرة المقاول على سداد التزاماته المستحقة في مواعيدها. (فلاق، خرشي، و حدو، 2018، صفحة 345)
- **منظور الأهداف/الأداء:** ينظر إليه على أنه إنهاء المشروع بسبب فشل أدائه الفعلي في تحقيق أهدافه المحددة. (راهم، 2021، صفحة 399)
- **المنظور النفسي:** يعرف بأنه "ظاهرة نفسية اقتصادية تتميز بدخول المشروع المقاولاتي في دوامة من ضعف الأداء، وبالتالي دخول المقاول بسبب عدم تحقيق توقعاته في حالة نفسية من الشعور السلبي وعدم القدرة على مواصلة العمل والإحساس بخيبة الأمل". (مزياني، 2020، صفحة 42)

مما سبق نقول أن الفشل المقاولاتي: هو مصطلح يشير إلى توقف أو إنهاء نشاط المشروع الناشئ أو المشروع الريادي لعدم قدرته على تحقيق أهدافه الأساسية أو الاستمرار في العمل بشكل مستدام.

يمكن أن يتخذ هذا الفشل أشكالاً متعددة، ولا يقتصر فقط على الإفلاس الرسمي تشمل أبرز مظاهره:

 - **التصفية أو الإغلاق:** قرار إنهاء نشاط المشروع وتصفية أصوله، حتى لو لم يكن مفلس بالمعنى القانوني، بسبب عدم الجدوى الاقتصادية، أو عدم القدرة على النمو، أو عدم تحقيق الأرباح المتوقعة.
 - **الإفلاس:** عدم قدرة المشروع على سداد ديونه والتزاماته المالية، مما يؤدي إلى اتخاذ الإجراءات القانونية للإفلاس.
 - **عدم تحقيق الأهداف الجوهرية:** عدم الوصول إلى الأهداف المالية (مثل الربحية، العائد على الاستثمار للمستثمرين) أو الأهداف التشغيلية أو الإستراتيجية التي تأسس من أجلها المشروع.

بشكل أساسي، يعتبر المشروع فاشلاً عندما يتوقف عن كونه كيانا اقتصاديا لا يحقق العوائد المرجوة لأصحابه أو مستثمريه، مما يؤدي إلى التوقف النهائي عن العمل.

2. العوامل المؤدية للفشل المقاولاتي

يرتبط الفشل المقاولاتي بمجموعة واسعة ومتشابهة من العوامل التي يمكن تصنيفها بشكل عام إلى عوامل داخلية مرتبطة بالمقاول والمؤسسة، وعوامل خارجية مرتبطة بالبيئة المحيطة: (Kellal & Tabet Aoul, 2023, pp. 41–42)

1.2 العوامل الداخلية:

- **خصائص ومهارات المقاول:** ينظر إلى نقص الخبرة والمهارات الإدارية والفنية لدى المقاول كأحد الأسباب الرئيسية لفشل تشمل هذه المهارات التخطيط الاستراتيجي، والتفكير النقدي، والقدرة على إدارة الموارد، والتسويق، والإدارة المالية. بالإضافة إلى المهارات، تلعب العوامل النفسية دورا، مثل الشعور بعدم الكفاءة، فقدان الحافز، الإرهاق، والتوتر، مما قد يدفع المقاول للتخلي عن المشروع.
- **العوامل الإدارية والتشغيلية:** تعد الممارسات الإدارية السيئة سببا رئيسيا آخر للفشل يشمل ذلك سوء التخطيط، ضعف حفظ السجلات، الافتقار إلى الخبرة الإدارية الأساسية، عدم كفاءة الرقابة المالية، مشاكل التسويق.
- **العوامل المالية:** غالبا ما يشار إلى المشاكل المالية كسبب جوهري للفشل، بما في ذلك نقص رأس المال الأولي أو التشغيلي، صعوبة الحصول على التمويل، سوء إدارة التدفقات النقدية، وعدم القدرة على السداد.

2.2 العوامل الخارجية:

- **الظروف الاقتصادية والسوقية:** يمكن أن تؤدي الأزمات الاقتصادية، ارتفاع أسعار الفائدة، التغيرات في سلوك المستهلك، وظروف السوق الصعبة إلى فشل المشروعات، خاصة الصغيرة منها التي قد تكون أقل قدرة على التكيف مع التحديات الاقتصادية.
- **المنافسة:** تؤدي المنافسة الشديدة، خاصة من الشركات الكبرى والرائدة أو الداخلون الجدد، إلى ضغوطات كبيرة على المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وقد تساهم في فشلها.
- **العوامل المؤسسية والتنظيمية:** يمكن للتشريعات الحكومية، الضرائب المرتفعة، والبيروقراطية أن تشكل عوائق وتكاليف إضافية تزيد من صعوبة بقاء الشركات.
- **نقص الدعم المؤسسي:** يشمل ذلك صعوبة الحصول على الدعم من البنوك، المؤسسات الحكومية، أو الشبكات المهنية.

لا يمكن فهم أسباب الفشل بشكل كامل إلا من خلال النظر إلى التفاعلات بين العوامل المختلفة. على سبيل المثال، قد يؤدي نقص المهارات الإدارية لدى المقاول (عامل داخلي) إلى صعوبة في الحصول على تمويل (عامل خارجي). كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة (عامل خارجي) قد تزيد

من الضغط النفسي على المقاول (عامل داخلي) والذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات سيئة. إن فهم هذه التفاعلات ضروري لتطوير استراتيجيات فعالة للوقاية من الفشل ودعم المقاولين.

3. الخوف من الفشل المقاولاتي:

يعد الخوف من الفشل بناء نفسيا مختلفا عن الفشل الفعلي، ولكنه يلعب دورا حاسما في العملية المقاولاتية، مؤثرا على قرارات الأفراد وسلوكياتهم بدءا من نية الدخول في المقاولة وصولا إلى الأداء بعد التأسيس، غالبا ما ينظر إليه في أدبيات ريادة الأعمال على أنه عائق رئيسي يمنع الأفراد من بدء مشاريعهم الخاصة.

ربطت العديد من الدراسات بين الخوف من الفشل وانخفاض النشاط المقاولاتي حيث تقيس هذه الدراسات الخوف من الفشل بسؤال مباشر حول ما إذا كان الخوف سيمنع الفرد من بدء عمل مقاولاتي. (Cacciotti, 2016, p. 305) يفترض هذا النهج علاقة ثابتة وسلبية بين الخوف والسلوك المقاولاتي كما تميل هذه الدراسات إلى مساواة الخوف من الفشل بالنفور من المخاطرة، معتبرة أن الأفراد الذين يخشون الفشل يتجنبون المواقف المحفوفة بالمخاطر مثل ريادة الأعمال.

ينقد Cacciotti هذا النهج التقليدي في تحليل الخوف من الفشل المقاولاتي لعدة أسباب منها، الربط المباشر بين الخوف من الفشل والنفور من المخاطرة يتجاهل تعقيدات العلاقة بينهما، حيث أظهرت الأبحاث النفسية أن الخوف من الفشل قد يدفع الأفراد لاختيار مهام آمنة أو صعبة جدا لتجنب إرجاع الفشل المحتمل إلى عدم الكفاءة الشخصية الأهم من ذلك، تشير الدلائل النفسية، وبعض الأدلة التجريبية في مجال ريادة الأعمال، إلى أن الخوف من الفشل يمكن أن يكون له تأثير محفز وليس فقط مثبطا. (Cacciotti, 2016, p. 306)

ولهذا يقترح Cacciotti إعادة تصور الخوف من الفشل في ريادة الأعمال كظاهرة معرفية اجتماعية تتضمن تفاعلا بين الإدراك، العاطفة، والفعل. إنه ليس مجرد سمة شخصية ثابتة أو عاطفة منفصلة، بل حالة نفسية تتشكل بفعل السياق الاجتماعي والتفاعلات الديناميكية بين الفرد وبيئته. (Cacciotti, 2016, p. 304)

يعتبر موضوع الفشل المقاولاتي محورا حيويا للدراسة في بيئة الأعمال المعاصرة، فهي تكشف عن التفاعل المعقد للعوامل التي قد تؤدي إلى تعثر المشاريع الناشئة. وكما تم استعراضه، يواجه رواد

الأعمال العديد من التحديات، أبرزها الفهم غير الكافي لآليات السوق وديناميكياته، القصور في المهارات الإدارية والقيادية اللازمة، وصعوبة صياغة وتطبيق استراتيجيات عمل محكمة ومرنة. إن الفشل لا ينحصر في العثرات المالية فحسب، بل يمتد ليشمل جوانب نفسية واجتماعية، كفقدان الثقة وتأثير الضغوط الخارجية على عملية صنع القرار لدى المقاول.

إن النجاح المقاولاتي يستلزم تقييما دقيقا للمخاطر، واقتناصا للفرص، وتبني نهج إداري مرن يتيح الاستجابة السريعة للمتغيرات. وهذا يلقي على عاتق رواد الأعمال مسؤولية التطوير الذاتي المستمر لمهاراتهم، وحسن استغلال الموارد، وبناء شبكات مهنية داعمة.

والأهم من ذلك، فإن الفهم العميق والدقيق لهذه الأسباب المتعددة للفشل المقاولاتي يكتسب أهمية بالغة ليس فقط لرواد الأعمال أنفسهم، بل أيضا للحكومات والهيئات الداعمة. فعندما تدرك هذه الجهات الأسباب الجذرية الأكثر شيوعا للتعثر سواء كانت نقصا في التمويل الأولي، أو ضعفا في إدارة التدفقات النقدية، أو صعوبة في الوصول للأسواق، أو قصورا في المهارات الإدارية تصبح قادرة على تصميم استراتيجيات دعم ومرافقة أكثر استهدافا وفعالية.

المبحث الثاني: المشاريع الابتكارية

تعد المشاريع الابتكارية وإدارة المؤسسات الناشئة أحد الأبعاد الحيوية في الاقتصاد الحديث، حيث تساهم هذه المجالات في تعزيز التنمية المستدامة وتوفير حلول جديدة للتحديات التي تواجه المجتمعات. في عالم يتميز بتسارع وتيرة التغيير التكنولوجي وتطور نماذج الأعمال، توفر المشاريع الابتكارية فرصا فريدة لإعادة تصور كيفية عمل المؤسسات وتفاعلها مع البيئة المحيطة بها. تنشأ هذه الابتكارات من الحاجة الملحة إلى التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة، وتتمثل في أفكار وإستراتيجيات مبتكرة تهدف إلى تحسين المنتجات والخدمات الحالية أو حتى ابتكار منتجات جديدة تماما تلبي احتياجات العملاء. (Rekonen & Bjorklund, 2016, p. 2)

يختلف مسار المشروع الابتكاري غالبا عن المشاريع التقليدية ذات الأهداف والمتطلبات المحددة مسبقا، مما يتطلب مقاربات إدارية مرنة ومتكيفة. نكتشف من خلال هذا المبحث مفهوم المشاريع الابتكارية، مع التطرق على أهميتها المتزايدة في تحقيق الميزة التنافسية، وموضحا خصائصها المميزة وكيفية إدارتها.

المطلب الأول: تعريف، ودورة حياتها

1 تعريف المشاريع الابتكارية

عرفت الجمعية الفرنسية للمهندسين والتقنيين في التقييم والتخطيط (AFITEP 1991) المشروع على أنه: "منهجية محددة تسمح بهيكله واقع مستقبلي بشكل منهجي وتدرجي، يتم تنفيذه لتلبية حاجة معينة وباستخدام موارد محددة" (Sylvain & Midler, 2003, p. 70) ، أما الابتكار فتم التطرق إليه في الفصل الأول وعليه يعتبر المشروع ابتكاري: على أنه تلك المساعي التي تهدف إلى تطوير وتقديم حلول جديدة، سواء كانت في شكل منتجات، خدمات، عمليات، أو نماذج تنظيمية. يتضمن العمل الابتكاري معالجة المشكلات المعقدة والغير واضحة والتي تتطلب توليد أفكار جديدة، ومن ثم تقييم هذه الأفكار وتنفيذها لتحقيق نتائج مبتكرة. (Rekonen & Bjorklund, 2016, p. 5) أو هي الأعمال التي تهدف إلى تطوير أفكار جديدة ومبتكرة تضمن تطوير منتجات أو خدمات أو عمليات أو أسواق إذ يتميز هذا النوع من المشاريع بابتكار طرق جديدة لمواجهة التحديات أو تلبية الاحتياجات، مما يعزز من قيمة المشروع في السوق أو المجتمع، غالبا ما تشمل هذه المشاريع استخدام تقنيات حديثة أو تطوير نماذج أعمال جديدة تساهم في تحقيق تغيرات إيجابية ومستدامة.

تعتبر المشاريع الابتكارية عند إنشائها وتطبيقها بمثابة نقاط إلتقاء تجمع الأطراف الفاعلة في منظومة الابتكار بما في ذلك المستثمرين، والمبتكرين، هيئات الدعم والمرافقة والقطاع الحكومي شهد هذا النوع من المشاريع ازدهارا ملحوظا في البيئة الاقتصادية المعاصرة، وتكمن أهميته في قدرته على تسريع وتيرة تكوين فرق عمل متخصصة، وإتاحة الفرصة لاختبار النماذج الأولية والابتكارات الجديدة بما يتوافق مع متطلبات السوق وبما يهدف إلى تحقيق الأرباح. حيث يمثل هذا التوجه، الركيزة الأساسية لتفعيل الرافعة الابتكارية ضمن النظام الابتكاري لاقتصاد الدول. (Zolking, 2020, p. 3)

2 خصائص المشاريع الابتكارية

لتحديد طبيعة أنشطة المشاريع حدد Midler (1996) خصائص تميز المشروع الابتكاري عن التقليدي: (Sylvain & Midler, 2003, p. 1)

- **نهج محدد الهدف ومقيد بشدة:** يعرف المشروع أساسا بالغاية المنشودة، والتي تفصل إلى معايير أداء وإطار زمني وتكاليف محددة، وينتهي المشروع بتحقيق هذه الغاية.

- **التفرد والأصالة:** يتطلب إنجاز الأهداف الموكلة للمشروع استيعاب طابعه الفريد، الأمر الذي غالبا ما يستدعي إعادة النظر في أساليب عمل الأطراف الفاعلة داخل المشروع.
- **أهمية التواصل والتفاعل:** على عكس مبادئ تايلور القائمة على تقسيم العمل، يفترض منطق المشاريع الابتكارية ضرورة تضافر خبرات مختلف الجهات المعنية (من البحث والتطوير، التسويق إلى الإنتاج وغيرها) ابتداء من تحديد الهدف وحتى طرح المنتج في السوق. لذا، يعد تنظيم التعاون بين هذه الجهات عنصرا محوريا لفعالية المشروع.
- **عملية تعلم محفوفة بعدم اليقين:** بطبيعته، ينطوي المشروع الابتكاري على درجة عالية من المخاطرة. فلا يمكن التأكد من اكتمال المشروع أو تحديد نقطة انتهائه بدقة إلا بالانخراط الفعلي فيه، حيث يتم اكتشاف المشكلات والحلول بشكل تدريجي.
- **مساحة عمل مفتوحة ومرنة:** المشاريع الابتكارية بطبيعتها محفوفة بعدم اليقين وقد تتطلب تغييرات جذرية في المسار مع ظهور معلومات جديدة أو تغير الظروف. كونها مرنة يعني أن لديها القدرة على التكيف السريع مع هذه المتغيرات، وتعديل الخطط والأهداف وحتى طبيعة المخرجات النهائية دون مقاومة كبيرة.

3. دورة حياة المشروع الابتكاري

تمثل دورة حياة المشروع الابتكاري الإطار الديناميكي الذي يصف المراحل المختلفة التي يمر بها المشروع منذ ولادته كفكرة حتى تقييم نتائجه النهائية، تتضمن هذه الدورة أربعة مراحل رئيسية: (project management institute, 2017, pp. 526–527)

- **مرحلة خلق وتطوير الفكرة:** حيث تتبلور الرؤى والآراء حول تحديات محددة أو فرص جديدة في هذه المرحلة، يتوجب على صاحب المشروع أن يتبنى نهجا إبداعيا لتوليد الأفكار، مما يتطلب بيئة محفزة تروج للابتكار.
- **مرحلة التخطيط:** والتي تتطلب إعداد خرائط طريق مفصلة تعكس الأهداف المحددة وموارد المشروع، يشمل التخطيط تقييم الجدوى الاقتصادية والتقنية، وتحديد المخاطر المحتملة ووضع استراتيجيات استباقية لإدارتها، وبالتالي يصبح بالإمكان تحديد الأطر الزمنية والميزانية وت تحقيق التوازن بين الأفكار الإبداعية والواقع العملي، مما يساهم في تجسيد الأفكار على أرض الواقع بشكل مدروس.

- **مرحلة التنفيذ:** حيث يتم تحويل الأفكار والموارد إلى منتج أو خدمة ذات قيمة تتطلب هذه المرحلة التنسيق الفعال بين أعضاء فريق المشروع لضمان الالتزام بالمواعيد النهائية وتحقيق المعايير المطلوبة. تعد هذه المرحلة عادة الأطول والأكثر استهلاكاً للموارد في دورة حياة المشروع. يتطلب التنفيذ الفعال قيادة قوية من مدير المشروع، وتواصلًا فعالًا بين أعضاء الفريق وأصحاب المصلحة، والقدرة على حل المشكلات التي قد تنشأ أثناء سير العمل.
- **مرحلة التقييم:** هي عملية مستمرة تحدث بالتوازي مع مرحلة التنفيذ الهدف منها هو تتبع أداء المشروع، ومقارنة الأداء الفعلي بالخطة الموضوعة، وتحليل الانحرافات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية أو الوقائية اللازمة لإبقاء المشروع على المسار الصحيح.

المطلب الثاني: المؤسسات الناشئة

برزت المؤسسات الناشئة كقوة دافعة للابتكار والنمو الاقتصادي. حيث أصبحت كيانات ديناميكية تسعى لإحداث تغيير جذري في الأسواق وتلبية احتياجات جديدة أو قائمة بطرق مبتكرة. تمثل هذه المؤسسات حجر الزاوية في بناء اقتصاد المعرفة، وتساهم بشكل فعال في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز القدرة التنافسية للدول. تمثل هذه الكيانات الجديدة حلبة اختبار لأفكار مبدعة تتجاوز الأعمال التقليدية، حيث تترجم الرؤى إلى واقع ملموس من خلال تكنولوجيا متقدمة واستراتيجيات مرنة.

1. تعريف المؤسسات الناشئة (Start-up):

تعرف المؤسسات الناشئة بأنها كيانات اقتصادية حديثة تنشأ لتحقيق الابتكار والنمو من خلال تقديم منتجات أو خدمات جديدة، أو تحسين الموجود منها. تتميز هذه المؤسسات بمرونتها وقدرتها الفائقة على التكيف مع التحديات المتغيرة. يطلق مصطلح المؤسسات الناشئة على المؤسسات حديثة النشأة وسريعة النمو، حيث عرفت من قبل بعض الباحثين كما يلي:

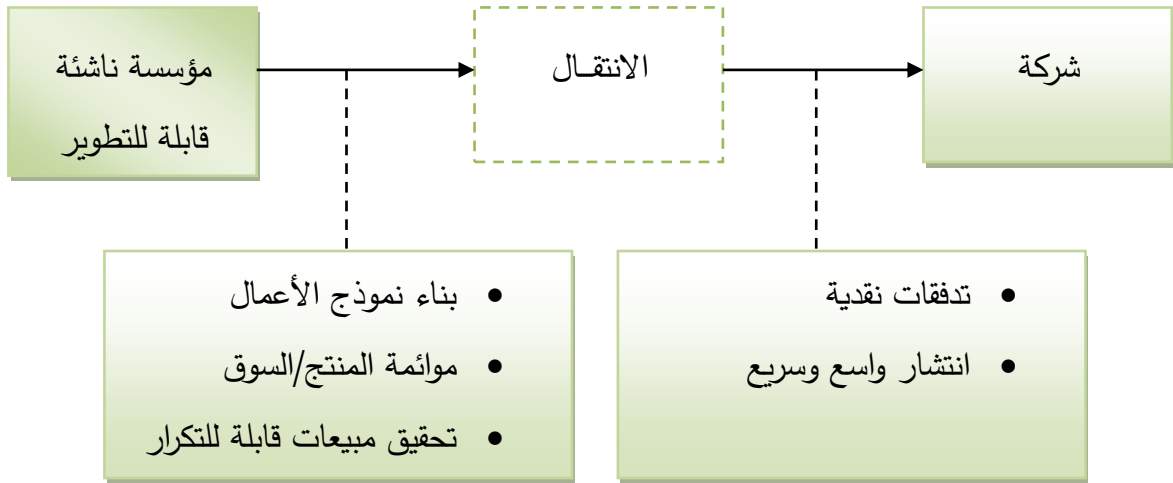
عرفها Erice Reis أنها تنظيم بشري يهدف لخلق منتج أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم التأكد. (Ries, 2011, p. 37)

عرفها Paul Graham : أنها كيان مصمم لتحقيق نمو سريع. لا يعني مجرد تأسيس شركة حديثة أنها أصبحت تلقائياً شركة ناشئة كما أنه ليس شرطاً أن تعمل الشركة الناشئة في مجال

التكنولوجيا، أو أن تحصل على تمويل من رأس المال المخاطر. السمة الأساسية والوحيدة التي تعرف بها الشركة الناشئة هي النمو. (Graham, 2012)

Blank Steve: هي منظمة مؤقتة مصممة للبحث عن نموذج عمل قابل للتطوير ومستدام وقابل للتكرار. يركز هذا التعريف على أن الشركة الناشئة ليست مجرد نسخة مصغرة من شركة كبيرة، بل هي كيان موجه للبحث والتطور قبل التحول المحتمل إلى منظمة كبيرة. (Blank & Dorf, 2012, p. 14)

الشكل 16. تعريف Blank & Dorf



المصدر: (Blank & Dorf, 2012, p. 15)

أو هي: "عبارة عن تنظيم مجموعة من الموارد البشرية والمالية والمادية من أجل تنفيذ فكرة إبداعية أو تطوير فكرة كانت موجودة في السوق بهدف تحقيق نمو سريع وضخم". (مخلدي و بلقوم، 2024، صفحة 24)

التعريف القانوني: أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لمنح العلامات المؤسسات الناشئة والمؤسسات المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلاتها وسيرها، حسب المادة 11 منه تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير التالية: (الجريدة الرسمية العدد 55، 2020، صفحة 11)

- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (08) سنوات؛
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛

- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 % على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على مؤسسة ناشئة؛
- لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

2. خصائص المؤسسات الناشئة

عند النظر إلى بيئة الأعمال للمؤسسات الناشئة، يمكن تمييز عدة خصائص تميزها عن الكيانات التقليدية. تعد السرعة في التنفيذ، وجود فريق عمل متنوع ومتميز، والاعتماد على التكنولوجيا عوامل حاسمة في تحديد نجاحها. تتطلب المؤسسات الناشئة استراتيجيات واضحة، ومعرفة دقيقة بالسوق، فضلا عن توظيف أدوات تحليل البيانات لفهم الاتجاهات ومتطلبات العملاء. ومن بين هذه الخصائص نجد: (Blank & Dorf, 2012, p. 25)

- **الابتكار:** تقدم المؤسسات الناشئة غالبا منتجات أو خدمات أو نماذج عمل جديدة وغير تقليدية للسوق؛
- **القابلية للتوسع:** تتميز بقدرتها على النمو السريع في الإيرادات والأرباح مع المحافظة على نسبة التكاليف؛
- **عدم اليقين والمخاطرة العالية:** تعمل في بيئة غير مؤكدة للغاية، حيث يكون نموذج العمل والسوق المستهدف غالبا في طور الاختبار والتحقق.
- **الهيكل التنظيمي المرن:** تبدأ غالبا بفريق صغير وهيكل تنظيمي مسطح يسمح بسرعة اتخاذ القرار والتكيف مع التغيرات. (Ries, The learn startup, 2011, p. 56)

3. أهمية المؤسسات الناشئة:

للمؤسسات الناشئة أهمية بالغة في ترقية المحيط الذي تنشط فيه سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي ويمكننا تلخيص ذلك فيما يلي:

- **المساهمة في النمو الاقتصادي:** من خلال أنشطتها المبتكرة وقدرتها على التوسع، تساهم المؤسسات الناشئة بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوليد الثروة. كما أنها تجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يعزز النشاط الاقتصادي العام.
- **معالجة التحديات الاجتماعية والبيئية:** تركز العديد من الشركات الناشئة بشكل متزايد على تطوير حلول مبتكرة لمواجهة تحديات اجتماعية وبيئية، مثل الطاقة المتجددة، الرعاية الصحية، التعليم، والاستدامة.
- **تنشيط بيئة ريادة الأعمال:** تساهم قصص نجاح الشركات الناشئة في إلهام وتشجيع المزيد من الأفراد على بدء مشاريعهم الخاصة، مما يعزز ثقافة ريادة الأعمال والمبادرة في المجتمع.
- **محرك الابتكار والتطور التكنولوجي:** تعمل لتقديم حلول جديدة ومبتكرة للمشاكل القائمة أو تلبية احتياجات السوق. تدفع هذه الأفكار والتقنيات الجديدة عجلة التطور التكنولوجي وتساهم في تغيير شكل الصناعات الحالية أو حتى خلق صناعات جديدة بالكامل.
- **خلق فرص عمل:** تعد المؤسسات الناشئة مصدرا هاما لفرص العمل، لاسيما مع نموها السريع. فهي لا توفر وظائف مباشرة فحسب، بل تساهم أيضا في خلق وظائف غير مباشرة ضمن النظم البيئية الداعمة كما أنها توفر بيئة عمل ديناميكية تشجع على تطوير المهارات واكتساب الخبرات الجديدة.
- **تعزيز التنافسية في السوق:** يدخل رواد الأعمال بمنتجات وخدمات جديدة تتحدى الشركات القائمة، مما يدفع هذه الشركات الكبرى إلى الابتكار وتحسين عملياتها ومنتجاتها للبقاء في المنافسة. هذا التنافس يفيد المستهلكين من خلال توفير خيارات أفضل وأسعار أكثر تنافسية.

4. الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتشابه المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن كلاهما صغيرة الحجم ولا تحتوي على عمالة كبيرة غير أنه هناك عدة أوجه اختلاف بينهما وهذا ما يمثله الجدول الموالي:

الجدول 5. الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الكلاسيكية

المعيار	المؤسسة	المؤسسات الناشئة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
هدف المؤسسة	تقديم فكرة ابتكاريه الهدف منها تطوير خدمة أو منتج يحدث فرق في السوق.	لا تقدم أفكار وحلول ابتكاريه تطبق في السوق المحلي والهدف منها هو النمو وكسب مكانة بين المؤسسات الرائدة.	
مخطط الأعمال	حادثة الفكرة تجعل من خطة العمل غير واضحة.	تعتمد على خطة عمل واضحة.	
التمويل	لأنها تعتمد على المخاطرة تتخفف فرص تمويلها مقارنة بالنوع الثاني، وتعتمد في تمويلها على رأس المال المخاطر.	لديها فرص تمويل عديدة.	
البيئة	تنشط في بيئة ديناميكية وتتميز بعدم التأكد.	تنشط في بيئة بسيطة ومستقرة.	
دورة الحياة	متذبذبة تشهد دورة الحياة فترات نمو تتخللها فترات انخفاض.	تبدأ بمرحلة الظهور تليها مرحلة النمو المتسارع فمرحلة النضج والاستقرار.	
مدة المشروع	مؤقتة لأنها أمام ثلاث اختيارات: إما أن تتجح وتتطور لتصبح شركة كبيرة أو الإفلاس والتصفية والخروج من السوق أو تبقي لتصبح مؤسسة صغيرة ومتوسطة لأنها تعمل على فكرة مشروع قابلة للتكرار والتطوير.	تعتمد على مدى قدرة أصحابها على الاستقرار والنمو فهي طالما تنتج وتعمل فترة بقاءها غير معلومة.	

المصدر: (مخلي و بلقوم، 2024، صفحة 27)

المطلب الثالث: إدارة المشاريع الابتكارية

منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، أحدثت استراتيجيات التمايز التي تبنتها المنظمات تحولات جوهرية في طرق التنظيم وتصميم المنتجات الجديدة داخل الشركات. هذه التطورات دفعت إلى ظهور موجة بحثية واسعة سلطت الضوء على الدور الحاسم الذي يلعبه أسلوب إدارة المشاريع في تعزيز أداء الشركات في مجال تبني الابتكارات الجديدة. (Sylvain & Midler, 2003, p. 1)

1. نماذج إدارة المشاريع

تطورت إدارة المشاريع لتصبح منظومة معرفية مستقلة وراسخة، لاسيما مع ظهور المشاريع العسكرية والفضائية الكبرى ومبادرات التنمية الضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينات. هذا التطور تعزز بشكل كبير مع تأسيس معهد إدارة المشاريع (PMI) في عام 1969، مما أضفى طابعا مؤسسيا وأكاديميا على هذا المجال. حدد Midler 1996 هذه النماذج في: (Sylvain & Midler, 2003, pp. 3-8)

النموذج المعياري لهندسة وإدارة المشاريع الكبرى حيث تميز هذا النموذج ببعدين أساسيين: بعد تنظيمي يحدد الأدوار والمسؤوليات، حيث يتولى صاحب المشروع مهمة تحديد الأهداف، ويضطلع المقاول بدور التصميم والتنسيق والتنفيذ، بينما يتولى أعوان التنفيذ المهام الأولية ضمن المشروع الكلي. أما البعد المنهجي، فقد تضمن مجموعة من الأدوات المصممة لتجزئة المشروع، وتخطيطه، ومراقبة تكاليفه بفعالية. كان هذا النموذج يستخدم غالبا في المشاريع الكبرى، حيث يمكن تطبيق مراحله بشكل متسلسل أو متداخل، مع اعتبار كل حزمة عمل بمثابة مشروع فرعي.

ظل النموذج المعياري الهندسي مهيمنا في إدارة المشاريع الكبرى حتى نهاية السبعينات. في تلك الفترة، بدأت تظهر مشاريع تطوير المنتجات الجديدة داخل الشركات الصناعية ضمن إطار تنظيمي مختلف. تم تنفيذ هذه المشاريع عادة ضمن التنظيمات الوظيفية التقليدية، حيث يمر المشروع بشكل تسلسلي عبر الأقسام المتخصصة في كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج والتطوير.

شهد هذا النموذج الوظيفي بدوره تحولا جذريا في نهاية الثمانينات. أين أصبح واضحا أن أداء الشركات الغربية في مجال تصميم المنتجات الجديدة لم يكن يضاهي مستوى المنافسين اليابانيين، الذين كانوا يركزون بشكل متزايد على التنوع، الجودة العالية، والتجديد السريع للمنتجات من خلال الابتكار. كرد فعل لهذه المنافسة المتغيرة، ظهرت ممارسات جديدة صاغها الباحثون تحت مسمى النموذج التشاركي والابتكار.

كان التحدي الرئيسي الذي سعى النموذج التشاركي والابتكار لمواجهته هو تمكين الشركات من الاستجابة الفعالة للأشكال الجديدة من المنافسة التي تتطلب الجودة العالية، التنوع، السرعة في الأداء، والقدرة المستمرة على الابتكار. يقوم هذا النموذج على أسس جوهرية تشمل: تمكين جميع

الوظائف ذات الصلة بالمشروع من المساهمة الفعالة في تحقيق أهدافه، التوجه المشترك والتعاون الوثيق بين أعضاء فريق المشروع، الإدارة الجيدة للمخاطر.

إن إدارة المشاريع الابتكارية الناجحة تتبنى نهجا مزدوجا يجمع بين التركيز على الأفراد من جهة والتركيز على الأنشطة من جهة أخرى، يدير القادة تخطيط العمل، وتحديد الأدوار، والمراقبة، إضافة إلى وضع الرؤى والأهداف الإستراتيجية ومواجهة عدم اليقين في بيئة الابتكار، وتشجيع الأفكار الجديدة، وتوفير الموارد الكافية. بالمقابل في الجانب الموجه نحو الأفراد، يركز القادة على تعزيز الروح المعنوية للفريق وتماسكهم، وبناء علاقات إيجابية، وخلق بيئة آمنة ومفتوحة تشجع على تبادل الأفكار والمبادرة والمخاطرة الذكية دون خوف مفرط من الفشل. (Rekonen & Bjorklund, 2016, pp. 2-4)

2. تحديات إدارة المشاريع الابتكارية

إن طبيعة الابتكار الجوهرية، التي تتسم بالأصالة، تفرض مجموعة من التحديات التي غالبا ما تفوق تلك التي تواجه المشاريع التقليدية. تتراوح هذه التحديات من عدم اليقين الفني والسوقي الكبير الذي يحيط بنتائج المشروع إلى صعوبات تأمين الموارد اللازمة وإدارتها بكفاءة في ظل قيود محتملة، مروراً بتعقيدات تنسيق الفرق متعددة التخصصات وإدارة أصحاب المصلحة ذوي التوقعات المتباينة. إن فهم هذه التحديات والتصدي لها بشكل استباقي ومن يحد عنصرا حاسما في زيادة احتمالية نجاح المشاريع الابتكارية وتحقيق عائد الاستثمار المرجو منها.

ينظر إلى المخاطرة على أنها احتمالية وقوع ظروف غير مواتية تتعلق إما بالفشل في تحقيق النتائج المتوقعة من الابتكارات، أو نقص الموارد المخطط لها. ويمكن تقسيم مواقف المخاطر إلى ثلاث أنواع رئيسية: (Mahajlovich, 2015, p. 245)

- عدم تحقيق الأهداف المسطرة بسبب استحالة تطبيق فكرة ابتكارية؛
- تنفيذ المشروع الابتكاري ولكن بتكاليف تجاوزت الميزانية الأصلية؛
- تحقيق هدف الابتكار ولكن في وقت متأخر عن المتوقع.

تعتبر المخاطر المالية من العوامل الحاسمة التي تؤثر على نجاح إدارة المشاريع الابتكارية يمكن تعريف هذه المخاطر بأنها عدم اليقين الذي يحيط بالنتائج المالية المتوقعة للمشاريع، عدم اليقين هذا والمخاطرة الكبيرين يقللان من قدرة الشركات المبتكرة على إيجاد مصادر تمويل خارجية، تواجه

الشركات المبتكرة عقبات مالية للاستثمار في من خلال: (Segarra, Gracia, & Teruel, 2013, pp. 4-6)

- **عدم تماثل المعلومات:** هناك عدم تماثل في المعلومات بين الشركات المبتكرة والمستثمرين الخارجيين، مما يجعل من الصعب على المستثمرين تقييم آفاق المشاريع الجديدة؛
- **صعوبة قابلية تملك العائد:** قد تواجه الشركات صعوبة في تأمين أو الاحتفاظ بالأرباح الناتجة عن الابتكار بسبب عوامل مثل التقليد أو عدم القدرة على حماية الملكية الفكرية بشكل كامل.
- **ارتفاع التكاليف الأولية:** تتضمن مشاريع الابتكار تكاليف عالية، خاصة التكاليف الغارقة التي لا يمكن استردادها في حالة الفشل.
- **توقعات العائد المنخفضة أو غير المؤكدة:** قد يكون هناك توقع منخفض أو غير مؤكد للعائد على الاستثمار في المشاريع الابتكارية.

المبحث الثالث: آليات مرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر

في قلب التحولات الاقتصادية العالمية، ومع تزايد الإدراك بأن الابتكار هو المحرك الأساسي للنمو المستدام والتنافسية، تضع الجزائر نصب أعينها هدف بناء اقتصاد متنوع يعتمد بشكل متزايد على المعرفة والإبداع. وضمن هذا التوجه الاستراتيجي، برزت قيادة الأعمال المبتكرة والمؤسسات الناشئة كأولوية وطنية، لاسيما لدورها المحتمل في خلق القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل نوعية للشباب، والمساهمة في إيجاد حلول مبتكرة للتحديات التنموية.

إدراكا لهذه الأهمية، عملت الدولة الجزائرية على مدار السنوات الأخيرة على تطوير وتكييف إطارها المؤسسي والقانوني والتنظيمي بهدف إنشاء نظام بيئي متكامل قادر على احتضان الأفكار الخلاقة ومرافقة أصحاب المشاريع المبتكرة في مختلف مراحل تطور مشاريعهم، بدءا من الفكرة الأولية وصولا إلى النمو والتوسع في السوق.

تتمثل آليات المرافقة في الجزائر في مجموعة من البرامج الوطنية والمحلية، التي توفر مساعدات مباشرة وغير مباشرة لرواد الأعمال. تتضمن تلك الآليات استراتيجيات شاملة تتنوع بين تقديم الاستشارات، وتيسير الوصول إلى التمويل، وتيسير الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى برامج التدريب التي تستهدف تمكين الأفراد من المهارات اللازمة لإنجاح مشاريعهم.

ومع ذلك، لا تخلو هذه الآليات من التحديات التي تواجهها، بما في ذلك نقص ثقافة ريادة الأعمال وصعوبات الحصول على التمويل. لذا يتمثل الهدف الأساسي لهذه الآليات في تعزيز ثقافة المقاولة، وتشجيع الابتكار، ورسم خريطة لمسارات النجاح في مختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الأول: هيئات المرافقة الداخلية

تعتبر الجامعات مؤسسات محورية في نسيج المجتمعات الحديثة، فهي ليست مجرد أماكن للتعليم العالي، بل هي مراكز حيوية لتوليد المعرفة ونشرها وتطبيقها. وبوصفها مجتمعات فكرية تجمع الباحثين وطلبة العلم، تشكل الجامعة بيئة فريدة للبحث العلمي، وتنمية التفكير النقدي، وإعداد الكفاءات القادرة على مواجهة تحديات العصر والمساهمة في التقدم الحضاري والاجتماعي.

تظهر الإحصائيات لشبكة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر حجم واتساع المنظومة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي. يتكون النسيج الجامعي الجزائري من عدد معتبر من المؤسسات الموزعة عبر مختلف مناطق البلاد، على رأسها أربعة وخمسون (54) جامعة تشكل القطب الرئيسي للتكوين الأكاديمي والبحث العلمي. بالإضافة إلى تسعة (9) مراكز جامعية تساهم في توسيع التغطية الجغرافية للتعليم العالي، فضلا عن تسعة وأربعون (49) مدرسة وطنية متخصصة التي تضمن تكوينات في مجالات إستراتيجية كالعلوم والتكنولوجيا، الاقتصاد، إدارة الأعمال، التجارة، والتعليم. يعكس هذا التنوع في الهياكل والعدد الإجمالي للمؤسسات الجهود المبذولة لتوفير فرص التعليم العالي لأكبر عدد ممكن من الطلبة وتلبية احتياجات البلاد من الكفاءات المتخصصة في مختلف الميادين. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022)

تعرف الجامعة من قبل المشرع الجزائري حسب المواد 31، 32، 33 من القانون التوجيهي للتعليم العالي 05/99 على أنها: مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني، متعددة التخصصات ويمكن أن يكون لها تخصص أو تخصصات غالبية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (الجريدة الرسمية العدد 24، 1999)، وهذا ما أكدته المادة 03 من المرسوم التنفيذي 279/03 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها.

تساهم الجامعة بصفتها أحد مكونات المنظومة التعليمية في: (المادة 3) (الجريدة الرسمية العدد

24، 1999)

- تنمية البحث العلمي والتكنولوجي واكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف؛
- رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني؛
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية عن طريق تكوين إطارات في كل الميادين؛
- الترقية الاجتماعية بضمان تساوي الحظوظ لالتحاق بالأشكال الأكثر تطورا من العلوم والتكنولوجيا لكل من تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة.

تنظيم الجامعة: حسب المرسوم التنفيذي 279/03 فان الجامعة تتكون من الهيئات والإدارات التالية: (الجريدة الرسمية العدد 51، 2003)

الهيئات: مجلس إدارة الجامعة، والمجلس العلمي (المادة 9)؛

رئاسة الجامعة: تضم رئاسة الجامعة تحت سلطة رئيس الجامعة ما يلي: (المادة 25)

- نيابات رئاسة الجامعة؛
- الأمانة العامة؛
- المكتبة المركزية للجامعة؛
- الكلية أو المعهد: هي وحدة تعليم وبحث في الجامعة في ميدان العلم والمعرفة، تكون متعددة التخصصات أو يتم إنشاؤها على أساس تخصص غالب (المواد 32، 33).

بالإضافة إلى ملحقات إذا اقتضى الأمر ومصالح إدارية وتقنية مشتركة.

وظائف الجامعة: تضطلع الجامعة بمجموعة من الوظائف المتكاملة والمترابطة التي تشكل مجتمعة جوهر رسالتها وهدف وجودها. يمكن تلخيص أبرز هذه الوظائف فيما يلي:

وظيفة التعليم والتعلم: تعتبر هذه الوظيفة هي الأكثر بروزا وشهرة للجامعة. فمن خلالها، تقوم الجامعة بنقل المعارف المتخصصة والمهارات الأساسية إلى الطلاب عبر مختلف الأطوار. لا يقتصر دور التعليم الجامعي على تزويد الطلاب بالمعلومات، بل يهدف بشكل أساسي إلى تنمية قدراتهم على التفكير وحل المشكلات، والإبداع، والتعلم الذاتي المستمر، مما يؤهلهم للانخراط في سوق العمل والمساهمة في بناء المجتمع. تسعى الجامعة من خلال برامجها الأكاديمية المتنوعة إلى تلبية احتياجات المجتمع

من الكفاءات المؤهلة في مختلف المجالات، مع الحرص على تطوير المناهج وطرق التدريس بما يتواءم مع المستجدات العلمية والتكنولوجية ومتطلبات العصر. (عتريسي، 2020، صفحة 23)

وظيفة البحث العلمي والابتكار: تمثل هذه الوظيفة القلب النابض للجامعة الحديثة ومرتكزا أساسيا لتمييزها. فالجامعة ليست مجرد مستهلك للمعرفة، بل هي منتج رئيسي لها. يقوم أعضاء هيئة التدريس والباحثون والطلاب بإجراء البحوث العلمية الأصلية بهدف تطوير حلول مبتكرة للمشكلات النظرية والتطبيقية التي تواجه المجتمع، يشمل البحث العلمي مجالات واسعة، بدءا من البحوث الأساسية التي تسعى للفهم النظري العميق، وصولا إلى البحوث التطبيقية التي تهدف إلى إيجاد تطبيقات عملية للمعرفة. تعد نتائج هذه البحوث مصدرا لتطوير المعرفة وتغذية العملية التعليمية نفسها. (عتريسي، 2020، صفحة 24)

وظيفة خدمة المجتمع: تهدف هذه الوظيفة إلى ربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بشكل مباشر، وتحويل المعرفة والخبرات المتوفرة لديها إلى قيمة ملموسة ومنفعة للمجتمع. هي تعبير عن المسؤولية الاجتماعية للجامعة ودورها كشريك فاعل في التنمية المستدامة.

1. حاضنات الأعمال:

1.1 السياق التاريخي لنشأة وتطور الحاضنات:

أنشأت أول حاضنة للأعمال سنة 1959 بالمركز الصناعي Batavia industrial center بمدينة نيويورك، وذلك عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، حيث لاقت هذه الفكرة ترحيبا ونجاحا كبيرا خاصة وأن هذه الوحدة تقع في منطقة أعمال نشيطة ثم تحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يسمى بالحاضنة. (عبد العزيز على إبراهيم، 2018، صفحة 394)

شهدت فترة الستينات من القرن الماضي اهتماما متزايدا بهذا المفهوم، لاسيما مع تطوير "مركز العلوم بجامعة المدينة" (University City Science Center (UCSC) بهدف تسهيل عملية تحويل مخرجات البحوث الأساسية إلى منتجات تجارية. وفي السبعينات، اكتسبت الحاضنات زخما إضافيا بفضل تبني "المؤسسة الوطنية للعلوم" لبرامج الابتكار. (Hockett & Dilts, 2004, p. 58)

تسارع انتشار الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير خلال الثمانينات والتسعينات، بفعل عدة عوامل رئيسية: (Hockett & Dilts, 2004, p. 58)

- إصدار قانون "Bayh-Dole" عام 1980 الذي يسمح للجامعات ومراكز البحث التي تحصل على تمويل حكومي بالاحتفاظ بحقوق الملكية الفكرية على الابتكارات التي يتم تطويرها بدلا من إلزام المبتكرين من التنازل عليها للحكومة؛ (University of wisconsin Madison, 2025)
- الاعتراف القانوني المتزايد بأهمية الابتكار وضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية في الولايات المتحدة؛

- نمو الفرص الربحية الناتجة عن تسويق الأبحاث في مجال الطب الحيوي؛
- إنشاء الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) في عام 1985: وهي منظمة غير ربحية تتألف من مطوري ومديري حاضنات الأعمال ومستثمري رأس المال المخاطر، تسعى الجمعية إلى تعزيز تطوير الحاضنات حيث تقدم تدريباً حول كيفية تشكيل وإدارة الحاضنات، وتجري أبحاثاً إحصائية عن نشاطات الحاضنات ونشر التقارير الدورية عن حالة الصناعة. (INC, 2020)

ثم انتقل انتشار الحاضنات إلى أوروبا وأنشأت أول حاضنة في كل من بريطانيا عام 1983، وألمانيا 1983، واليابان 1982، أما بالنسبة للدول العربية فكانت أول حاضنة أعمال في الأردن (1992) ثم مصر في منتصف التسعينات (1995). (عبد العزيز على إبراهيم، 2018، صفحة 395)

وفي الجزائر تأخر إنشاء حاضنات الأعمال إلى غاية 2010 أين تم إنشاء حاضنة التكنولوجيا بسيدي عبد الله وبعدها أنشأت حاضنات: فرع ورقلة 2012، فرع وهران 2012، فرع باتنة 2013، في حين أنشأت أول حاضنة أعمال للجامعة بالمسيلة 2019، البليدة 2020، وحاليا تضم كل جامعات الوطن حاضنات للأعمال. (مخلدي و بلقوم، 2024، صفحة 28)

بالنظر للسياق التاريخي لنشأة وتطور الحاضنة الذي صاحبه تطور للقيم المقترحة للحاضنات مما أدى إلى ظهور ثلاثة أجيال، حيث أن كل جيل أضاف بعدا جديدا يتماشى ومتطلبات الوضع الاقتصادي آنذاك: (Baumeel, Ratinho, Clarysse, & Groen, 2012, pp. 111-112)

الجيل الأول (1960-1980)، التركيز على البنية التحتية: ركزت الحاضنات بشكل أساسي على توفير البنية التحتية المادية، مثل المساحات المكتبية بأسعار تنافسية والموارد المشتركة (كالاستقبال

وغرف الاجتماعات). شكلت هذه الخدمات الأساس الذي يمكن الشركات الناشئة من تقليل تكاليفها العامة والوصول إلى مرافق قد لا تتمكن من تحملها بمفردها.

الجيل الثاني (1980-1990)، إضافة دعم الأعمال وتسريع التعلم: مع تزايد أهمية الابتكار والتكنولوجيا، وبروز حاجة الشركات التكنولوجية الناشئة للخبرة الإدارية والتسويقية، وسعت الحاضنات من نطاق خدماتها. لم تعد مجرد ترتيبات مكانية، بل أضافت خدمات قائمة على المعرفة تهدف إلى تسريع منحى تعلم الشركات الجديدة ومساعدتها على تطوير المهارات والإجراءات الروتينية اللازمة للتعامل مع بيئات العمل الديناميكية وتقليل احتمالية الفشل. تم ذلك بشكل أساسي من خلال تقديم "التدريب الموجه" الفردي و"التدريب" الجماعي في مجالات إدارية وعلمية متنوعة.

الجيل الثالث (1990-2000)، الدمج مع الشبكات المهنية وتسهيل الوصول للموارد الخارجية: ركز هذا الجيل الأخير على تمكين الشركات المحتضنة من الوصول إلى الموارد الحيوية عبر شبكات خارجية منظمة. أدركت الحاضنات أن التواصل الشبكي الفعال يمثل قيمة جوهرية، فعملت على بناء وإدارة شبكات تمنح المستأجرين فرص الوصول إلى العملاء والموردين والشركاء والمستثمرين مما يقلل تكاليف البحث ويسرع النمو. كما يتيح هذا الوصول إلى الخبرات المهنية المتخصصة فرصا لاكتساب المعرفة وتطوير القدرات بشكل أسرع، بالإضافة لمنح الشركات الناشئة شرعية أكبر في السوق تعزز فرص بقائها.

2.1 مفهوم حاضنات الأعمال: عرفت حاضنة الأعمال من قبل بعض الهيئات كما يلي:

الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال الأمريكية (NBIA): هيئة قائمة بذاتها تهدف إلى توفير جملة من التسهيلات (المالية، التقنية، الإدارية، الاستشارية) لأصحاب المشاريع الناشئة من أجل تخطي مرحلة التأسيس كما تقوم بتبني عملية تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات. (عادل و بلحسين، 2021، الصفحات 16-17).

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية (ICESCO): هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز بشكل مناسب تتوافر فيه كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محددة ومتخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها وتمكنها من التغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها. (ICESCO، 2005)

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA): هي مؤسسات قائمة لها كيان قانوني وتوفر حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التي تستمر لمرحلة محددة من الزمن لرواد الأعمال الراغبين في إقامة مؤسساتهم الصغيرة، تهدف إلى تخفيف الأعباء وتقليل تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم ويشترط على المؤسسة المحتضنة ترك الحاضنة عند الانتهاء من الفترة الزمنية المحددة. (ESCWA، 2004)

وعليه نقول أن حاضنة الأعمال هي منشأة قائمة بذاتها تعمل على تقديم الدعم لأصحاب المشاريع الناشئة بهدف مساعدتهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع استثمارية مستدامة.

3.1 أنواع الحاضنات:

تختلف الحاضنات في طريقة تقديم خدماتها، وهيكلها التنظيمي، وأنواع العملاء الذين تخدمهم إذ نميز بين: (Lesakova, 2012, p. 87)

الحاضنات الكلاسيكية (Classical Incubators): موجهة لتقديم الدعم للأعمال الناشئة من خلال المشورة، وتأجير المساحات، وتوفير البنية الإدارية والخدمات الأخرى. قد تكون لديها اتصالات جيدة بمصادر التمويل ولكنها نادرا ما تكون مستثمرة بنفسها.

الحاضنات التكنولوجية (Technological Incubators): تدعم الشركات ذات التوجه التكنولوجي، تتعاون مع الجامعات ومراكز البحث ومجمعات العلوم والتكنولوجيا.

الحاضنات الافتراضية (Virtual Incubators): تخدم العديد من برامج الحضانة عملاء منتسبين أو افتراضيين لا يقيمون في منشأة الحاضنة يناسب هذا النموذج رواد الأعمال الذين يحتاجون إلى مشورة الحاضنة ولكنهم يرغبون في الحفاظ على مكاتبهم ومستودعاتهم الخاصة.

وبالاعتماد على معايير إستراتيجية العمل، نوع المحتضن، الهدف، والملكية تصنف الحاضنات

إلى **الجدول 6:**

الجدول 6. أنواع الحاضنات

المعيار	النوع	التعريف
إستراتيجية العمل	حاضنة متخصصة	هي الحاضنة التي تقدم دعم للأعمال الناشئة في قطاع محدد.
	حاضنة عامة	نفس تعريف الحاضنة الكلاسيكية.
نوع المحتضن	حاضنة التصنيع	تركز على دعم المشاريع الناشئة في القطاع الصناعي.
	حاضنة تكنولوجيا	تركز على دعم المشاريع الناشئة في المجال التكنولوجي.
	حاضنة التمكين	تركز على دعم وتمكين فئة معينة في المجتمع بهدف تعزيز مشاركتهم في ريادة الأعمال.
الهدف	حاضنة ربحية	هي الحاضنات التي تهدف إلى تحقيق ربح من خلال تقديم خدماتها لرواد الأعمال.
	الحاضنة الغير ربحية	تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ممولة من قبل الحكومة أو جهات داعمة.
الملكية	الحاضنة الخاصة	هي الحاضنات المملوكة من قبل الخواص.
	الحاضنة العمومية	هي الحاضنات التابعة للقطاع العام.
	الحاضنة الجامعية	هي الحاضنات التابعة للجامعة والموجهة لدعم الطلبة الجامعيين رواد الأعمال.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Hausberg & Korreck, 2020, p. 162)

4.1 حاضنات الأعمال الجامعية:

هي تلك الحاضنات التي تعمل تحت مظلة الجامعة وتتمتع بالدعم والمساندة من قبل إدارة الجامعة وتقدم الخدمات للمشروعات الناشئة على أسس علمية صحيحة وعلى أيدي مجموعة من الخبراء والباحثين المتخصصين وتحتاج الجامعة لهذا النوع من الحاضنات لممارسة الوظيفة الثالثة. وتعمل أيضا على تطبيق نتائج الأبحاث العلمية التي يتم إنتاجها بالجامعة. (عبد العزيز علي ابراهيم، 2018، صفحة 392)

عرف المشرع الجزائري حاضنات الأعمال الجامعية حسب المادة 11 من المرسوم التنفيذي 293-12 الذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها على أنها: "هيكل لاستقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث تساعد صاحب المشروع على تحقيق

فكرته وإثبات إمكانية تطبيقها في المدى البعيد، وتقديم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة". (الجريدة الرسمية العدد 44، 2012)

أنشأت حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر بهدف دعم ومرافقة المشاريع الناشئة وبهذه الصفة فهي تلتزم بالقيام بالمهام التالية وفق المادة 25 من المرسوم التنفيذي 254/20: (الجريدة الرسمية العدد 55، 2020)

- توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة: والمقصود به مجموعة الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز نمو وتطور المؤسسات الناشئة لتمكينها من المنافسة وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية؛
- مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة في إنجاز مخطط الأعمال ودراسات الجدوى وخطط التمويل؛
- توفير تكوين نوعي خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية؛
- وضع الوسائل اللوجيستية تحت تصرف حاملي المشاريع مثل قاعات الاجتماع وعتاد الإعلام الآلي والمستلزمات المكتبية والانترنت عالي التدفق؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة لإنجاز النماذج؛
- مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق.

1.4.1 اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية:

إدراكا لأهمية الابتكار ودور ريادة الأعمال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتماشيا مع التوجهات الرامية إلى التنوع في النسيج الاقتصادي الوطني، أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القرار رقم 36 المؤرخ في 01 مارس 2023. يهدف هذا القرار بشكل أساسي إلى تأسيس إطار لتنظيم ودعم الجهود المبذولة في مجال الابتكار والمرافقة المقاولاتية داخل الجامعات الجزائرية.

تعتبر اللجنة هيئة استشارية وتنسيقية في مجال السياسة القطاعية لإرساء ريادة الأعمال في الوسط الجامعي والبحثي بالتعاون مع الفاعلين لاسيما مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات قطاع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تتشكل من ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الوكالة الوطنية لتنشيط نتائج البحث، ممثلين جهويين عن حاضنات الأعمال

الجامعية (غرب، وسط، شرق)، وممثل عن المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، بالإضافة إلى خبراء متخصصين، تكلف للقيام بـ: (القرار 36 ، 2023)

- اقتراح عناصر السياسة القطاعية لترقية الابتكار والتحويل التكنولوجي؛
- العمل على تحقيق سياسة القطاع في مجال ريادة الأعمال والابتكار في الوسط الجامعي والبحثي؛
- تسهيل التنسيق بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة والقطاعات الأخرى، بما يخدم الطلبة والباحثين الجامعيين في مجال اهتمام اللجنة؛
- الإشراف على ربط الواجهات التابعة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي ومرافقتها؛
- تقييم عمل حاضنات الأعمال ومراكز تطوير المقاولاتية ومراكز الدعم التكنولوجي والابتكار ومكاتب الربط بين الجامعة والمؤسسات وغيرها من الواجهات؛
- العمل على توفير البيئة الملائمة للطلبة الجامعيين والباحثين حاملي المشاريع المبتكرة والاقتصادية من أجل تجسيدها في شكل براءات اختراع، مؤسسات ناشئة، مؤسسات مصغرة، مؤسسات فرعية؛
- المساهمة في إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية ومراكز تطوير المقاولاتية ومراكز الدعم التكنولوجي والابتكار ومختلف واجهات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتثمين دورها؛
- العمل على خلق روابط بين مختلف آليات الدعم العمومية (الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية...) لتحفيز الطلبة والباحثين على الولوج إلى عالم ريادة الأعمال؛
- متابعة سير مجمعات المؤسسة الناشئة ومخابر التصنيع (FAB-LAB) المستحدثة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؛
- اعتماد المكونين والمنسقين وبرامج التكوين في مجال ريادة الأعمال على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؛

- متابعة تنفيذ الاتفاقية بين المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومراكز تطوير المقاولاتية ومرافقتها في تمكين الطلبة الباحثين من إنشاء مؤسسات مصغرة؛
- المساهمة في متابعة نشاطات دور الذكاء الاصطناعي المنشأة على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؛
- متابعة إنشاء مكاتب الدعم الإبداعي والفني والتكنولوجي التابعة للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (ONDA) على مستوى مؤسسات التعليم العالي طبقا لأحكام اتفاقية التعاون والشراكة المبرمة بين قطاع التعليم العالي وقطاع الثقافة والفنون؛
- متابعة المؤسسات الفرعية ومكاتب الدراسات المستحدثة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومرافقتها.

1.2.4.1 القرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022

أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قرارا يحدد كيفية إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل الطلبة حاملي الأفكار الإبداعية، يعتبر القرار 1275 من بين الآليات المستحدثة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الناشئة وتقديم الدعم والمرافقة لحاملي المشاريع الابتكارية في الوسط الجامعي (مخلدي و بلقوم، 2024، صفحة 31)، قبل معرفة الآلية التي يتم بها تطبيقه لإنشاء مؤسسة ناشئة سنتطرق إلى الهدف من هذا القرار، فحسب المادتين 1 و 2 من نفس القرار فانه يهدف إلى تحديد كيفية إعداد مشروع شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة التعليم العالي، الأمر الذي يؤدي إلى خلق جيل من رواد أعمال قادرين على الابتكار وخلق مؤسسات ناشئة قادرة على إحداث ثورة تكنولوجية وإبداعية وتقديم مختلف الحلول لمؤسسات قائمة ومستقلة بذاتها، إذن فهو يعتبر من بين الحلول للقضاء على مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات وخلق فرص عمل حقيقية تساهم في الرفع من التنمية الاقتصادية. (القرار الوزاري 1275، 2022)

2.2.4.1 القرار 008 المؤرخ في 23 فيفري 2025

جاء هذا القرار ليعدل ويتم أحكام القرار 1275، يكمن الفرق الجوهرى الذي جاء به القرار 008 المعدل والمتمم للقرار 1275 في تغيير مسمى الشهادة الممنوحة وتوسيع نطاق المشاريع المعنية،

فبينما كان القرار 1275 يركز بشكل أساسي على "شهادة - مؤسسة ناشئة" أو "شهادة - براءة اختراع"، جاء القرار 008 ليغير المسمى إلى "شهادة جامعية - مشروع مؤسسة اقتصادية". هذا التحول من "مؤسسة ناشئة" إلى "مشروع مؤسسة اقتصادية" يشير إلى توسيع نطاق المشاريع التي يمكن للطلبة إنجازها في إطار مذكرة تخرجهم، بحيث لا تقتصر فقط على المؤسسات الناشئة بمفهومها الضيق المرتبط غالبا بالابتكار، بل لتشمل أيضا مشاريع تهدف لإنشاء مؤسسات صغيرة أو أي شكل آخر من المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في خلق الثروة ومناصب الشغل. وبالتالي، أصبح الهدف المعلن هو خلق جيل من رواد الأعمال القادرين على تأسيس مختلف أنواع المشاريع الاقتصادية، مع الحفاظ على الآليات الداعمة والتكوينية التي نص عليها القرار 1275 لمساعدة الطلبة على تجسيد أفكارهم.

يمكن تلخيص أهم الفروقات بين 1275 و 008 في **الجدول 7** الموالي:

الجدول 7. الفرق بين القرار 1275 والقرار 008

المعيار	القرار 1275	القرار 008 (التعديل)
التسمية	إعداد مشروع تخرج "شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة".	إعداد مشروع تخرج "شهادة جامعية - مؤسسة اقتصادية".
الهدف "المادة 02"	".....يهدف المشروع إلى خلق جيل من رواد الأعمال لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو ريادة الأعمال الابتكارية وخلق المؤسسات الناشئة.....".	"...يهدف المشروع إلى خلق جيل من رواد الأعمال لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو ريادة الأعمال وخلق المؤسسات الناشئة أو المؤسسات المصغرة أو أي شكل من المؤسسات الاقتصادية....".
الجانب البيداغوجي "المادة 03"	تشمل مذكرة التخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة على برامج للتدريب في إعداد مخطط الأعمال موجهة للطلبة المسجلين في إطار القرار 1275 والتي تسمح لهم بإعداد مذكرة تخرج قابلة للتحويل إلى مشروع مؤسسة ناشئة.	تعد مذكرة التخرج وفق صيغتين: • مذكرة تخرج بفصل نظري وآخر تطبيقي في شكل نموذج تجاري أو بطاقة تقنية واقتصادية للمشروع؛ • مذكرة تخرج بفصل تطبيقي في شكل النموذج التجاري أو بطاقة فنية أو اقتصادية للمشروع.
التدريب "المادة 05"	يشمل التدريب ورشات ميدانية حول نموذج العمل التجاري، التسويق الالكتروني، المناجمنت، التمويل والمحاسبة.	يتلقى الطالب المسجل تدريباً حول نموذج العمل التجاري، التسويق، المناجمنت، المحاسبة والمالية، ودورات تكوينية متخصصة حسب طبيعة الأفكار المبتكرة. (المادة 4)

الطالب الحامل لفكرة مؤسسة اقتصادية بمن في ذلك الطلبة الأجانب المسجلين في مؤسسة التعليم الجزائرية يتلقون تكويناً على مستوى الواجهات الجامعية: الحاضنات، مراكز تطوير المقاولاتية، مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار. (المادة 5)	طلبة السنة الأخيرة في المسار التعليمي.	الفئة المستهدفة "المادة 06"
إنشاء خلية توجيه على مستوى المؤسسات الجامعية تتولى مهمة توجيه حاملي الأفكار نحو الواجهة المناسبة بغية المرافقة لإنشاء مؤسستهم الاقتصادية (مؤسسة ناشئة، مؤسسة مصغرة، براءة اختراع وطنية أو دولية قابلة للتحويل لمؤسسة إقتصادية). (المادة 6)	لا يتضمن "خلية التوجيه".	إنشاء خلية توجيه
تضم اللجنة: المشرف، ممثل عن الحاضنة أو ممثل عن مركز تطوير المقاولاتية أو ممثل عن مركز الدعم التكنولوجي والابتكار حسب الحالة بالإضافة عن ممثل عن الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. (المادة 7)	تضم اللجنة: المؤطر، عضو من حاضنة الأعمال الجامعية أو دار المقاولاتية، ممثل عن الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.	لجنة المناقشة "المادة 09"

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القرارين 1275 و 008

5.1 الحاضنة الافتراضية (Virtual incubator):

مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحول الرقمي المتسارع الذي يشهده العالم، شهد مفهوم حاضنات الأعمال تطوراً ملحوظاً، وصولاً إلى ما يعرف بالجيل الرابع من الحاضنات، أو الحاضنات الافتراضية. هذا الجيل الجديد من الحاضنات ظهر كاستجابة للانفجار المعرفي وتوفر منصات التعلم عن بعد، مما أتاح بيئة أكثر مرونة وشمولية لدعم رواد الأعمال.

ظهرت فكرة الحاضنة الافتراضية لأول مرة من خلال أبحاث Grantham & Nowak (2000)، ثم استخدمها Mian et al في عام 2016 كمنظور نظري لوصف حاضنة توفر المعرفة لتطوير الشركات الناشئة المبتكرة. في بحث Fadil & Persada & Baihaqi 2019، ساهموا بشكل أكبر في إطار عمل الحاضنة الافتراضية، حيث طوروا منهجاً شاملاً لمنصة عبر الإنترنت لتكون بمثابة حاضنة إلكترونية (E-incubator). (Mork & Swensson, 2020, p. 3) كما قام Luik & Ng

Hook 2019 بتطوير أبحاث Nowak و Grantham (2000)، مشيرين إلى "المراكز الافتراضية" (virtual hubs). هذه المراكز توفر للمنخرطين فيها الدعم مثل الإرشاد، والوصول إلى المستثمرين، والتواصل، من خلال برامج محددة. (Link, Ng, & Hook, 2019, p. 2)

كما عرفت من قبل بعض الباحثين كما يلي: (Mork & Swensson, 2020, p. 21)

"هي حاضنة دون قيود مادية تربط بين المواهب الفنية والجوانب التجارية لتلبية فرصة العمل" Grantham 2000

"هي مساحة عمل غير مادية تعمل على ربط رائد الأعمال بالمستثمرين وتقديم خدمات كاستشارات القانونية، المحاسبية، إعداد خطة العمل" Zedwitz 2003

الجدول 8. الفرق بين الحاضنات الكلاسيكية والحاضنات الافتراضية

الحاضنات الافتراضية	الحاضنات الكلاسيكية
<ul style="list-style-type: none"> • تحتضن عن طريق الاتصال الرقمي، ومنصات التعلم وبالتالي إزالة الحدود المكانية والمادية والزمنية أي أكثر مرونة في التعامل مع المحتضنين. • زيادة فرص رواد الأعمال للتواصل مع العملاء، المستثمرين، الخبراء، من خلال اتساع شبكة علاقات العمل. • بالإضافة إلى المدربين والخبراء تعتمد الحاضنة على أدوات الذكاء الاصطناعي في تقديم الدعم والتحليل. • تقدم خدمات مخصصة لكل مشروع. • تعكس التحولات الحديثة في نماذج الأعمال وبالتالي هي أكثر تطورا وتجاوبا مع التحديات المستمرة. 	<ul style="list-style-type: none"> • توفير المساحات المادية، المكاتب، تجهيزات للمحتضنين. • برمجة ورشات للعمل وأيام دراسية وبرامج تدريبية للمنخرطين. • تعتمد على نقل المعرفة والخبرة من الخبراء إلى رواد الأعمال. • إمكانية التواصل المباشر بين رواد الأعمال ومختلف الشركاء والمستثمرين.

المصدر: إعداد الباحثة

1.5.1 الحاضنة الرقمية (Business seed)

أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أول حاضنة رقمية في الجزائر وعلى المستوى المغربي سنة 2024، وتعد "حاضنة الأعمال الرقمية" بذرة الأعمال " (Business Seed) نموذجاً لتوفير بيئة داعمة للطلاب والخريجين حاملي المشاريع المبتكرة في الجزائر.

تعد حاضنة الأعمال الرقمية "Business Seed" مبادرة لتمكين المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال من تعزيز ثقافة الابتكار. تسعى هذه الحاضنة إلى مرافقة الطلبة وحاملي المشاريع المبتكرة من خلال توفير مجموعة شاملة من الخدمات الرقمية. يشمل هذا الدعم كافة المراحل، بدءاً من احتضان الأفكار الأولية ووصولاً إلى المساعدة في دخول السوق. وتستفيد الحاضنة في تقديم خدماتها من الخبرات المحلية والدولية لضمان تقديم أفضل دعم ممكن للمشاريع المحتضنة.

من أبرز الخدمات التي تقدمها حاضنة الأعمال الرقمية: (حاضنة الأعمال الرقمية، 2024)

- **مساحات العمل الجماعي الرقمي:** توفير فضاءات افتراضية لتبادل الأفكار والخبرات وتشكيل فرق عمل متخصصة.
- **خدمات اختيار فريق العمل وتوظيف أعضائه:** مساعدة رواد الأعمال في بناء فرق عمل قوية ومناسبة لمشاريعهم.
- **تبادل الأفكار والتجارب والخبرات:** خلق بيئة تفاعلية لرواد الأعمال للتواصل والاستفادة من تجارب بعضهم البعض.
- **التفاوض مع الشركاء الاقتصاديين:** من خلال تسهيل عملية التواصل والتفاوض بين حاملي المشاريع والشركاء المحتملين.
- **التسويق الرقمي:** تقديم الدعم والموارد اللازمة لتطوير استراتيجيات التسويق الرقمي للمؤسسات الناشئة.
- **التكوين والتدريب:** توفير برامج تكوينية وتدريبية في مجال إعداد نموذج العمل التجاري، التسويق الرقمي، وآليات تمويل المؤسسات الناشئة.

2. مركز الدعم التكنولوجي والابتكار Technology and Innovation Support Center : (TISC)

تعد مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISC) جزءا من برنامج عالمي أطلقتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) سنة 2009 لتمكين المبتكرين في البلدان النامية على الاستفادة بشكل أفضل من إمكاناتهم الابتكارية. (WIPO، 2020)، في الجزائر، تم إنشاء هذه المراكز في إطار التعاون بين المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI). ويتم تفعيل هذه المراكز من خلال اتفاقيات شراكة تهدف إلى بناء علاقات لتبادل الخبرات والمعلومات وتعزيز نقل التكنولوجيا والإبداع والابتكار. (TISC Tissemsilt، 2025)

يمكن أن نعرف مركز دعم التكنولوجيا والابتكار على أنه هيكل داعم موجه للطلبة حاملي أفكار المشاريع الابتكارية، يهدف إلى توفير خدمات متخصصة في مجال الملكية الصناعية والمعلومات التكنولوجية. ويسعى هذا المركز إلى خلق بيئة داعمة للابتكار والتطور التكنولوجي من خلال تقديم المعلومات والاستشارات.

تتمحور مهام مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في الجزائر حول عدة جوانب أساسية لدعم المبتكرين وحماية ملكيتهم الفكرية والصناعية، وتشمل هذه المهام: (جامعة برج بوعرييج، 2021)

- توفير النفاذ إلى قواعد بيانات البراءات والمعلومات التكنولوجية: إتاحة الوصول إلى المصادر الإلكترونية للبراءات والمنشورات العلمية والتقنية ذات الصلة، والمساعدة في البحث واسترجاع المعلومات التكنولوجية.
- المساعدة في تسجيل براءات الاختراع وحماية الملكية الصناعية: تقديم الاستشارات التقنية حول كيفية تسجيل براءات الاختراع، والمساعدة في إعداد وتقديم ومتابعة طلبات الإيداع الوطنية والدولية، وتقديم معلومات حول تسجيل العلامات التجارية والتصاميم والنماذج الصناعية.
- التدريب والتوعية في مجال الملكية الفكرية: تنظيم دورات تدريبية وورش عمل وأيام دراسية للطلبة والباحثين للتحسيس بأهمية حماية الملكية الصناعية والفكرية والقوانين المتعلقة بها.

• دعم استغلال نتائج البحث العلمي والابتكارات: الحث على تجسيد نتائج البحث العلمي والعمل الإبداعي على أرض الواقع، والمساهمة في تثمين نتائج البحوث والابتكارات من خلال الربط بين الجامعة والقطاع الاقتصادي.

• تقديم الاستشارات والمرافقة: توفير الاستشارات التقنية والقانونية المتعلقة بالملكية الصناعية، ومرافقة حاملي المشاريع في تطوير أفكارهم والحصول على الحماية اللازمة.

• رصد التكنولوجيا والمنافسين: القيام بعمليات رصد التكنولوجيا وتحليل المنافسين لتقديم معلومات مفيدة للمبتكرين.

تسعى مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في الجزائر من خلال هذه المهام إلى تفعيل دور الجامعة في تشجيع وتنمية القدرات الإبداعية والابتكارية، وتعزيز ثقافة حماية الملكية الفكرية، والمساهمة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة من خلال دعم عملية الابتكار ونقل التكنولوجيا وتسويقها.

وفي تقرير أصدرته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) سنة 2020 أوضحت فيه أن شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في الجزائر عرفت نموا ملحوظا، حيث توسعت لتشمل 80 مركزا تغطي هذه المراكز مختلف المناطق الجغرافية في الجزائر. وقد أثبتت الشبكة نشاطها الفعال في دعم الطلبة، المخترعين، والمؤسسات الناشئة على مستوى البلاد، حيث تلقت أكثر من 4000 طلب وشملت بشكل خاص على مجالات حيوية مثل الطاقات المتجددة، البيئة، الزراعة، والهندسة المدنية والميكانيكية. (WIPO، 2020، الصفحات 8,11)

3. مسرعات الأعمال الجامعية

مسرعات الأعمال الجامعية هي برامج مصممة لدعم الشركات الناشئة الواعدة المرتبطة بالجامعة بهدف تسريع نموها وتوسعها في فترة زمنية قصيرة ومكثفة. تختلف المسرعات عن حاضنات الأعمال في كونها تركز عادة على الشركات الناشئة التي تجاوزت المراحل الأولية ولديها بالفعل نموذج عمل ومنتج أو خدمة أولية، بينما تركز الحاضنات على دعم المشاريع في مراحلها المبكرة وأحيانا حتى قبل تأسيس الشركة، تتميز برامج المسرعات بكونها محددة المدة.

عرفت المادة 2 من القرار 005 الذي يحدد كيفية إنشاء مؤسسة فرعية تسمى مسرعة الأعمال الجامعية لدى مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي، تسييرها، ومهامها على أنها "جميع البرامج المصممة

لمساعدة حاملي المشاريع المبتكرة الناضجة والمؤسسات الناشئة خلال مراحلها المبكرة على النمو بشكل أسرع، إذ يتم ذلك عن طريق توفير مجموعة من الخدمات المتخصصة والاستشارات المهنية والبرامج المكثفة لفترة محدودة والتي عادة ما تتراوح بين 3 إلى 6 أشهر.

تعمل هذه المسرعات على: (القرار 005، 2025)

- توفير مرشدين ذوي خبرة يقدمون نصائح واستشارات في تطوير خطط الأعمال والنماذج الاقتصادية لتحقيق النمو السريع للمؤسسات الناشئة الجامعية؛
- توفير مساحات عمل جماعية مجهزة تمكن الفرق من العمل بشكل تعاوني وتطوير مشاريعهم في بيئة محفزة؛
- تنظيم ورشات تدريبية تكوينية حسب الطلب واحتياجات الطلبة والباحثين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة الجامعية؛
- تقديم الدعم التقني والعلمي من خلال الاستفادة من موارد مراكز البحث ومخابر البحث والمؤسسات الفرعية المنشأة لدى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؛
- ربط أصحاب المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة بالمستثمرين وصناديق التمويل من خلال عملية التشبيك: مقاهي الأعمال، تظاهرات، معارض وطنية ودولية...؛
- البحث عن تقديم تمويل مبدئي مقابل نسبة من أسهم المؤسسة الناشئة لا تقل عن 2% ولا تتعدى 5%؛
- تقديم برامج وطنية ودولية تهدف إلى تطوير المنتجات، التسويق، التمويل، الإجراءات القانونية والإدارية.

وبالتالي فهي تعمل على تعزيز بيئة المقاولاتية والابتكار داخل المؤسسات الجامعية والبحثية من خلال تسريع دخول المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة الجامعية بمقابل مادي، كما تدعم الابتكار المقاولاتية للمساهمة في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد المحلي.

4. دار الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence House):

تمثل دار الذكاء الاصطناعي مبادرة حديثة تتجسد في العديد من الجامعات الجزائرية، وتهدف إلى أن تكون مركزا لتعزيز وتطوير مجال الذكاء الاصطناعي ضمن البيئة الأكاديمية. وتأتي هذه الخطوة في إطار سعي الجامعات الجزائرية لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية وإدماج الذكاء الاصطناعي

في مختلف التخصصات والمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة، هي عبارة عن فضاء علمي وتكنولوجي مصمم ليكون بيئة عمل مشتركة وملهمة.

يستقطب هذا الفضاء الطلبة، الأساتذة، الباحثين، أصحاب المؤسسات الناشئة والمشاريع المصغرة المبتكرة، رواد الأعمال، وجميع المهتمين بمجال الذكاء الاصطناعي الذي يكتسب أهمية متزايدة عالميا ويشكل ملامح المستقبل. تهدف الدار إلى تمكين هؤلاء الفاعلين من تبادل الأفكار والخبرات، ووضع أسس مشاريعهم في هذا المجال المتقدم. علاوة على ذلك، توفر دار الذكاء الاصطناعي فرصا تدريبية متخصصة، مما يفتح آفاقا جديدة نحو مستقبل قائم على الذكاء الاصطناعي.

تعمل دار الذكاء الاصطناعي لتأدية المهام التالية: (جامعة المسيلة، 2024)

- التعريف بالذكاء الاصطناعي وتعزيز استخدامه على نطاق واسع في الوسط الجامعي؛
- دعم وتشجيع البحث العلمي والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته لتعزيز مكانة الجامعة العلمية؛
- المساهمة في التحول الرقمي للجامعة بالاستفادة من الذكاء الاصطناعي؛
- التعاون مع حاضنات الأعمال لدعم المشاريع الناشئة، في مجال الذكاء الاصطناعي؛
- توفير بيئة مناسبة للطلبة والباحثين لتطوير مشاريع رائدة في الذكاء الاصطناعي؛
- التعاون مع الشركاء الاقتصاديين والصناعيين لتقديم حلول قائمة على الذكاء الاصطناعي لمشكلاتهم؛
- تقديم الاستشارات والخبرات في مجال الذكاء الاصطناعي للطلبة والباحثين والمتعاملين الاقتصاديين؛
- ربط الباحثين والمطورين في مجال الذكاء الاصطناعي بالقطاع الاقتصادي لتحويل الأبحاث إلى منتجات وخدمات مبتكرة .

المطلب الثاني: هيئات المرافقة الخارجية

1. وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة

تعود بدايات الاهتمام الحكومي بقطاع المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بشكل لافت إلى مطلع عام 2020 أين تم استحداث وزارة المؤسسات الصغيرة، المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة وهذا بتكليفها بتطوير قطاع المؤسسات الناشئة والحاضنات والمشاريع بموجب نص المادتين 4 و 5 من المرسوم التنفيذي 20-54 من خلال: (الجريدة الرسمية العدد 12، 2020، صفحة 7)

- إعداد واقتراح سياسة وإستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، المشاتل والحاضنات والمسرعات وتنفيذها وضمان متابعتها؛
- اقتراح الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالمؤسسات الناشئة، المشاتل والحاضنات والمسرعات؛
- اقتراح إجراءات وتدابير تحفيز إنشاء المؤسسات الناشئة وترقيتها وتطوير المشاتل والحاضنات والمسرعات؛
- اقتراح كل تدبير من شأنه دعم التنافسية وديمومة المؤسسات الناشئة؛
- إعداد سياسة دعم الابتكار والبحث والتطوير في المؤسسات الناشئة؛
- وضع هياكل الدعم التي تتكفل بحاملي المشاريع؛
- وضع آليات التمويل الملائمة للمؤسسات الناشئة وتسهيل الوصول إليها؛
- اقتراح كل عمل أو تدبير في إطار التكوين لفائدة المؤسسات الناشئة.

إلا أنه في أواخر سنة 2020 تم فصل قطاع المؤسسات الصغيرة عن قطاع المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة لتحويل هذين القطاعين إلى وزارة منتدبة لدى الوزارة الأولى من خلال المرسوم التنفيذي 306-20 الذي حدد صلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، حيث أنه وحسب المادة 2 من المرسوم 306-20 يكلف بما يلي: (الجريدة الرسمية العدد 64، 2020، صفحة 3)

- إعداد المخططات والبرامج والمشاريع لتطوير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وضمان انسجامها؛
- اقتراح الإطار القانوني والتنظيمي لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وهياكل الدعم؛
- ترقية اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والنظم البيئية المرتبطة بها وتطويرها؛
- دعم المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين الناشطين في مجال الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة للتوسع على المستوى الدولي والعمل على ترقية الاستثمار الأجنبي في المجالات التي تهتم بالقطاع؛
- ترقية هياكل الدعم وتطويرها؛
- إعداد إجراءات وآليات دعم الابتكار؛
- ترقية نقل التكنولوجيا وتثمين منتوجات البحث العلمي بالتشاور مع القطاعات المعنية.

وبموجب التعديل الحكومي في سبتمبر 2022 تم ترقية الوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة إلى وزارة وتوسيع صلاحياتها لتشمل المؤسسات المصغرة، ليصبح مسماها الكامل "وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة". (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022)

شكل استحداث وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر ترجمة لرؤية الحكومة التي ترمي إلى تشجيع الابتكار وريادة الأعمال وتوفير بيئة محفزة لأصحاب الأفكار المبتكرة لتحويلها إلى مشاريع اقتصادية ناجحة. تهدف الوزارة كذلك إلى مواكبة التحولات التكنولوجية العالمية والانخراط بفعالية في الثورة الرقمية واقتصاد المعرفة لتعزيز القدرة التنافسية للجزائر دوليا، والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة ذات قيمة مضافة. كما تسعى الوزارة إلى تسهيل الإجراءات ودعم المشاريع الناشئة بإزالة العراقيل البيروقراطية وتوفير آليات التمويل والمرافقة اللازمة للمؤسسات الناشئة والمصغرة لضمان نموها واستدامتها، ولتعزيز دورها تم وضع هيئات دعم المقاولاتية تحت وصاية الوزارة، على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NASDA) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، ما يعكس رغبة في توحيد الجهود وتنسيق السياسات المتعلقة بدعم إنشاء وتطوير المؤسسات في الجزائر.

2. الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها National Agency for the Promotion and Development of Technology Parks (NAPDT)

تمثل الحظائر التكنولوجية أو مجمعات (الابتكار/التكنولوجيا) أداة إستراتيجية رئيسية تبنتها العديد من الدول لتسريع وتيرة الابتكار، دعم ريادة الأعمال القائمة على المعرفة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في العصر الرقمي. تعمل هذه الهياكل كبيئات محفزة تجمع بين القطاع الحكومي، مؤسسات البحث والتطوير، والقطاع الخاص، بهدف تيسير نقل المعرفة، توليد الأفكار الجديدة، وتحويلها إلى منتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية.

تعرف على أنها هيئات تهدف إلى زيادة الثروة المجتمعية من خلال تعزيز ثقافة الابتكار والقدرة التنافسية للشركات والمؤسسات المرتبطة بالمعرفة بالإضافة إلى تسهيل إنشاء ونمو الشركات القائمة على الابتكار من خلال عمليات الاحتضان. (ESCWA، 2019، صفحة 3)

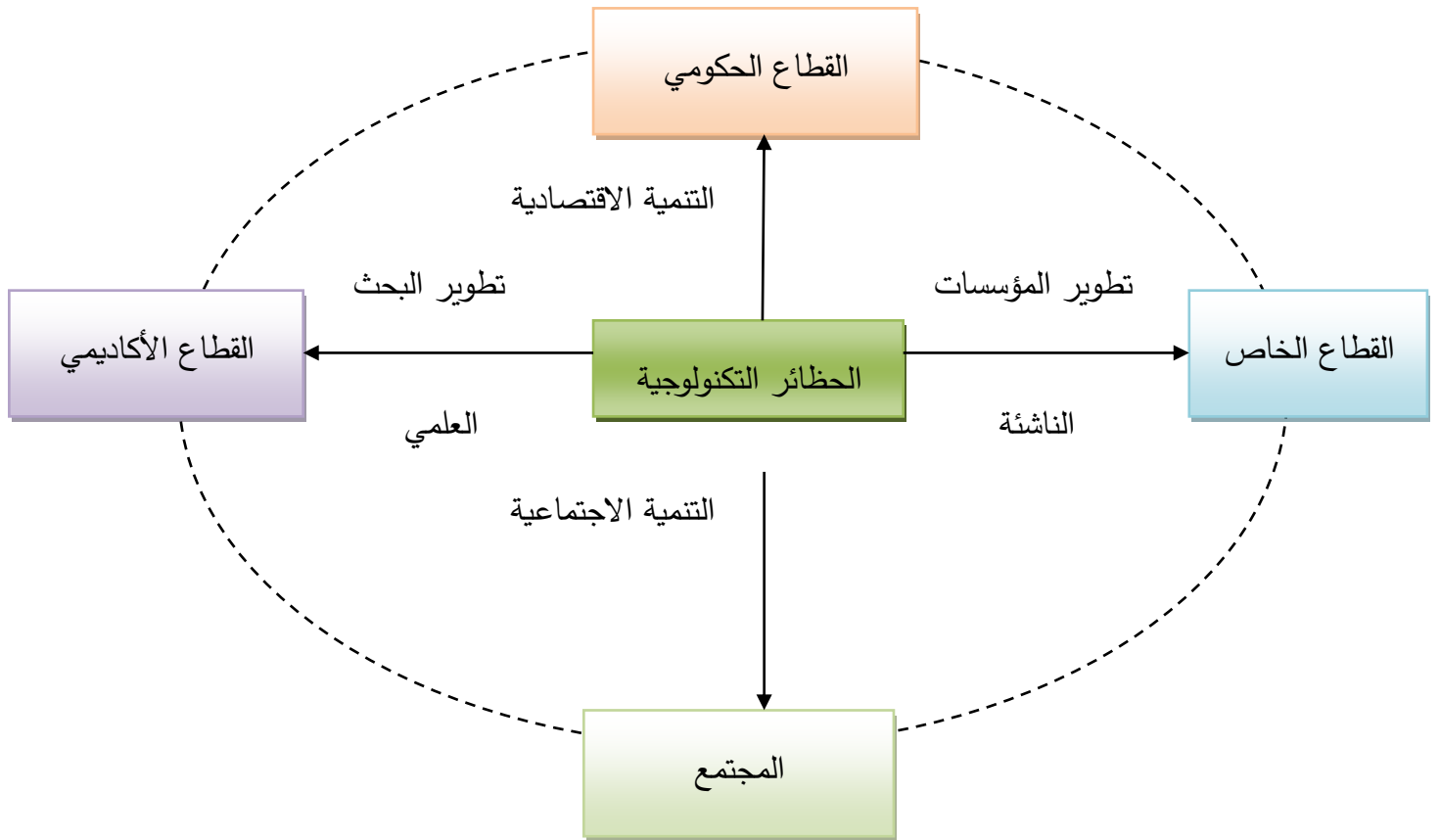
تختلف الحاضنات عن مجمعات العلوم والتكنولوجيا في تركيزها على الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة في حين تميل مجمعات العلوم والتكنولوجيا إلى أن تكون مشاريع واسعة النطاق تستوعب

مجموعة واسعة من الكيانات، بما في ذلك مختبرات الشركات الكبرى أو الحكومية أو الجامعية، بالإضافة إلى الشركات الناشئة القائمة. (Lesakova, 2012, p. 87)

1.2 أهداف المجمعات التكنولوجية: تسعى المجمعات التكنولوجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي تتنجم مع متطلبات التنمية الشاملة فهي لا تقتصر على دعم الابتكار فحسب بل تتجاوز ذلك لتشمل:

- توفير بيئة ملائمة لتطوير الأبحاث العلمية والتطبيقية وتحويلها إلى منتجات أو خدمات قابلة للتسويق؛
- تطوير المؤسسات الناشئة من خلال عملية الاحتضان؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنويع مصادر الدخل وخلق فرص للعمل وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

الشكل 17. أهداف المجمعات التكنولوجية



المصدر: (ESCWA، 2019، صفحة 6)

تعتبر الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها (ANPT) هيئة حكومية مسؤولة عن تخطيط، تنفيذ، وإدارة الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بالحظائر التكنولوجية. تضطلع الوكالة بمهام تأسيس وتشغيل هذه المجمعات، مثل الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله والتي تعمل على: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2025)

- تنمية وتطوير الكفاءات البشرية في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال توفير برامج تكوين وتطوير مهني موجهة للطلاب والمهنيين؛
- دعم الابتكار وريادة الأعمال من خلال توفر بيئة حاضنة ومحفزة للمشاريع المبتكرة والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا؛
- تشجيع ودعم التعاون الوثيق بين الشركات الوطنية والدولية، الجامعات، ومؤسسات البحث العلمي؛
- تساهم في تنشيط قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال ككل وتشجيع انتشار تكنولوجي أوسع في المجتمع الجزائري.

3. هيئات الحماية:

تنقسم الملكية الفكرية في مجالات الابتكار المختلفة إلى الملكية الصناعية والملكية الأدبية والفنية (حقوق المؤلف والحقوق المجاورة). تهتم الملكية الصناعية بحماية الابتكارات في المجال الصناعي والتجاري، مثل براءات الاختراع التي تحمي الاختراعات التقنية الجديدة، والعلامات التجارية التي تميز المنتجات والخدمات في السوق، والرسوم والنماذج الصناعية التي تحمي المظهر الجمالي للمنتجات. أما الملكية الأدبية والفنية، فتركز على حماية المصنفات الإبداعية الأصلية في مجالات الأدب والفن والعلوم، كالمؤلفات المكتوبة، الأعمال الموسيقية، البرمجيات، قواعد البيانات.

إن الهدف الأساسي من توفير هذه الحماية هو منح المبدعين والمخترعين حقوقا مما يسمح لهم بالاستفادة منها تجاريا أو معنويا. هذا الحق لا يصب في مصلحة المبتكرين فقط، بل يعد حافزا قويا يشجع على المزيد من الإبداع والابتكار والاستثمار في البحث والتطوير. كما أن نظام الملكية الفكرية يساهم في نشر المعرفة وتيسير الوصول إلى المعلومات التقنية والإبداعية، مما يدعم عجلة التقدم للمجتمع ككل. وبالتالي فإن وجود نظام فعال لحماية الابتكار يعد عنصرا حيويا لخلق بيئة مواتية للإبداع وجذب الاستثمارات.

1.3 المعهد الوطني لحماية الملكية الصناعية **Algérien National Institute of Industrial Property (ANIIP)**

هو الهيئة الرسمية في الجزائر المسؤولة عن حماية وترقية الملكية الصناعية. تأسس المعهد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-68 المؤرخ في 21 فبراير 1998 إذ أنه حسب المادة الثانية منه يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يعمل تحت وصاية وزارة الصناعة.

يقوم المعهد بتنفيذ السياسة الوطنية في الملكية الصناعية خصوصا السهر على حماية الحقوق المعنوية للمبدعين من خلال: (الجريدة الرسمية العدد 11، 1998، صفحة 22)

- توفير حماية حقوق الملكية الصناعية؛
- تحفيز ودعم القدرة الإبداعية والابتكارية لاسيما تلك التي تتلائم والضرورة التقنية للمواطنين وذلك باتخاذ الإجراءات التشجيعية المادية والمعنوية؛
- تسهيل الوصول إلى المعلومات التقنية الموجودة في وثائق البراءات بانتقائها وتوفيرها والتي تمثل حولا بديلة لتقنية معينة يبحث عنها المستعملون من المواطنين والصناعيين ومؤسسات البحث والتطوير والجامعات؛
- تحسين ظروف استيراد التقنيات الأجنبية إلى الجزائر بالتحليل والرقابة وتحديد مسار اقتناء التقنيات الأجنبية مع مراعاة حقوق الملكية الصناعية ودفع أتاوى هذه الحقوق في الخارج؛
- ترقية وتنمية قدرة المؤسسات الجزائرية لتسهيل العلاقات التجارية البعيدة عن المنافسة غير المشروعة مع حماية وإعلام الجمهور ضد الملابسات حول مصدر السلع والخدمات والمؤسسات المتاجرة التي من شأنها توقيعه في مغالطة.

في إطار هذه المهام الموكلة له يضمن المعهد القيام بـ:

- دراسة طلبات إيداع العلامات والرسومات والنماذج الصناعية وتسميات المنشأ ثم نشرها؛
- تسجيل العقود الخاصة بحقوق الملكية الصناعية وعقود التراخيص وعقود بيع هذه الحقوق؛
- المشاركة في تطوير الإبداع ودعمه عن طريق تنمية نشاط الابتكار؛
- تنفيذ أي إجراء يهدف إلى تحقيق الرقابة على تحول التقنيات وإدماجها في جوانبها المتعلقة بالملكية الصناعية؛

- تطبيق أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في ميدان الملكية الصناعية التي تكون الجزائر طرفا فيها، وعند الاقتضاء المشاركة في أشغالها.

بالإضافة إلى ذلك فالمعهد يضع في متناول المبدعين والمبتكرين كل الوثائق والمعلومات المتصلة بميدان اختصاصه. لذلك فهو يؤسس بنكا للمعلومات وينظم دورات وفترات تدريبية.

2.3 الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة Office National Des Droits (ONDA) D'auteur et Droits Voisins

تعني حقوق المؤلف تلك الحقوق الناتجة عن إبداع فكري يعود أصلا وأساسا إلى الشخص المؤلف المراد حمايته عن طريق ذلك العمل، في حين تتمثل الحقوق المجاورة بأنها تلك الحقوق التي تثبت لأشخاص يقومون بوضع المصنفات الأدبية والفنية وضع التنفيذ وسميت مجاورة لأنها تجاور حقوق المؤلف الأصلي. (بن عياد، 2020، صفحة 126)

هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يعمل تحت وصاية وزارة الثقافة، تم إنشائه بموجب الأمر 46-73 المؤرخ في 29 جويلية 1973؛ ثم تم إعادة النظر في هياكله وفقا للمرسوم التنفيذي 366-98 المؤرخ في 21 نوفمبر 1998، ثم بالمرسوم 365-05 المؤرخ في 21 سبتمبر 2005 والمتعلق بالقانون الأساسي له، وأخيرا بالمرسوم 356-11 المؤرخ في 17 أكتوبر 2011 المعدل والمتمم للمرسوم 365-05.

حسب المادة 5 من المرسوم التنفيذي 365-05 يتولى الديوان مهمة حماية المصالح المعنوية والمادية للمبدعين وأصحاب الحقوق. ويتم ذلك من خلال عدة أنشطة رئيسية تشمل قبول وتسجيل التصريحات المتعلقة بالمصنفات الأدبية أو الفنية، بهدف تأمين حقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة من المبدعين على استغلال أعمالهم داخل الجزائر وخارجها، بالإضافة إلى حماية حقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة الأجانب المستغلة داخل التراب الوطني، بما يتوافق مع التزامات الجزائر الدولية. كما تعمل الهيئة على بناء وتحديث قواعد بيانات تسجل فيها تفاصيل المصنفات والفنانين وأصحاب الحقوق. إلى جانب هذه المهام الأساسية، تلتزم الهيئة بتعزيز النشاط الثقافي وتشجيع الإبداع، وذلك بالمساهمة في تنفيذ البرامج الثقافية الحكومية ودعم المواهب الشابة في شتى مجالات الفنون والآداب، بما في ذلك تقديم الإعانات للنشر. (الجريدة الرسمية العدد 65، 2005، صفحة 24)

المطلب الثالث: التمويل/ الإعفاءات الجبائية للمشاريع الابتكارية

تواجه المشاريع الابتكارية في مراحلها الأولى تحديات عديدة، لاسيما فيما يتعلق بتأمين التمويل اللازم لبدء عملياتها وتوسيع نطاقها، بالإضافة إلى الأعباء الجبائية التي قد تتنقل كاهلها. في هذا السياق، تبرز أهمية آليات الدعم الحكومي، وفي مقدمتها توفير برامج التمويل المختلفة والإعفاءات الجبائية، كعوامل حاسمة في مرافقة المشاريع الابتكارية. فهذه الإجراءات لا تقتصر على تخفيف العبء المالي على رواد الأعمال فحسب، بل تحفز أيضا الاستثمار في هذه الشركات الواعدة وتساهم في خلق بيئة مواتية لنموها وازدهارها، مما يمكنها من تحقيق كامل إمكاناتها والمساهمة بفعالية في بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

1. صندوق تمويل المؤسسات الناشئة (ASF (Algeria startup fund

يعتبر الصندوق من بين أهم آليات الدعم والمرافقة للمؤسسات الناشئة حيث كانت نشأته بفتح حساب تخصيص خاص رقم (150-302) بعنوان "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة" بموجب المادة 131 من القانون 14/19. (الجريدة الرسمية 49، 2019، الصفحات 48-49)

هدف الصندوق إلى أن يكون شريكا ماليا استراتيجيا للمؤسسات الناشئة في مختلف مراحل تطورها، مساهما في تجاوز إشكالية التمويل التي تواجه العديد من هذه المشاريع، خاصة في مراحلها الأولى. يعمل الصندوق على دعم وتمويل المؤسسات التي تحمل "علامة مؤسسة ناشئة"، والتي تستوفي معايير محددة تتعلق بالعمر، الابتكار، وإمكانات النمو. يختلف عن صيغ التمويل الموجودة لأنه يشترط من المستثمر قبول الدولة كشريك داخل الشركة، مع إمكانية الدخول إلى بورصة الجزائر في المستقبل. (2023، moukawil.dz)

حددت المادة 68 من قانون المالية التكميلي 07/20 لسنة 2020 المعدلة والمتممة لنص المادة 131 من قانون المالية 19-14 لسنة 2020 التكاليف التي يقوم الصندوق بتغطيتها (الجريدة الرسمية 33، 2020، صفحة 17) وتقصيلا لهذه المادة صدر المرسوم التنفيذي 303/21 المؤرخ في 01 أوت 2021 والذي يحدد كليات تسيير حساب التخصيص الخاص والذي بدوره نص على إصدار القرار المشترك بين وزارتي المالية واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة أين تم تحديد مختلف الإيرادات والنفقات

التي يتولاها الصندوق (الجريدة الرسمية 81، 2021، صفحة 17)، (مخلدي و بلقوم، دور الجامعة في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر، 2024، الصفحات 34-35)

النفقات:

- **تمويل دراسات الجدوى:** تمثل دراسة الجدوى عائقا بالنسبة لرواد الأعمال الناشئين لذلك تكفل الصندوق بتمويل هذه المصاريف ذات الطابع التكنولوجي والاقتصادي والتي تهدف إلى معرفة جدوى نجاح المشروع من عدمه.
- **تمويل تطوير خطة العمل:** هي مصاريف تطوير مخطط الأعمال من حيث تطوير الأهداف، الأسواق، الزبائن المستهدفة، تطور الاحتياجات المادية والمالية.....الخ.
- **تمويل المساعدات التقنية:** تشمل تغطية التكاليف ذات الطابع التكنولوجي والتقني، حيث حددها القرار بمصاريف اعتماد مراكز النمذجة ومركز قاعدة البيانات.
- **تمويل التكاليف المتعلقة بإنشاء النموذج الأولي:** تمثل تمويل مصاريف النماذج الأولية للمشاريع المبتكرة كالتصور، المحاكاة، التجارب الأولية ومصاريف اقتناء التجهيزات وبرامج المعلوماتية وغيرها.
- **تمويل التكوين:** يضمن الصندوق تغطية مصاريف التكوين والتأطير المتخصص لأصحاب المؤسسات الممولة من أجل الرفع من قدرتهم في التسيير والمناجمت، التسويق، البرمجيات.....الخ.
- **احتضان المؤسسة الناشئة:** يتكفل الصندوق باحتضان المؤسسة من مرحلة التأسيس إلى غاية دخولها السوق كما يعمل الصندوق على ربط المؤسسة بمختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- **الترويج للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة:** يأخذ الصندوق على عاتقه كافة المصاريف المتعلقة بتدخلات الخبراء لفائدة اللجنة المانحة للوسم ومصاريف الإيداع لبراءة الاختراع والملكية الفكرية على المستوى الوطني والدولي. وكذا تكاليف براءة الاختراع في إطار معاهدات التعاون في الملكية الفكرية وتمديد براءة الاختراع للمؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية المتحصلة على العلامة.
- **المصاريف المتعلقة باقتناء قاعدة بيانات خاصة ببراءات الاختراع وكل أشكال الملكية الفكرية.**

• وضع برامج خاصة لإطلاق ودعم المؤسسات الناشئة وفق الاحتياجات التكنولوجية للمؤسسات الوطنية.

أما إيرادات الصندوق فيحصلها عن طريق: إعانات الدولة، ناتج الرسوم الجبائية وشبه جبائية، الهبات والوصايا، وجميع الموارد والمساهمات.

تبدأ مرحلة تمويل المشروع عند موافقة لجنة الاستثمارات التابعة للصندوق على الملف، وهناك 3 مستويات للتمويل حسب القيمة الممنوحة: (moukawil.dz، 2023)

• 02 مليون دينار جزائري؛

• 05 ملايين دينار جزائري؛

• 20 مليون دينار جزائري.

تعتمد قيمة التمويل على طبيعة المشروع وقطاع النشاط وحاجته الفعلية للتمويل، ويتكفل الصندوق بتقييم الالتزامات والمخاطر.

2. الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الناشئة

تشكل الإعفاءات الجبائية أحد الركائز الأساسية في إستراتيجية الجزائر الرامية إلى دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة، بهدف تحفيز الابتكار وريادة الأعمال والمساهمة في بناء اقتصاد متنوع. وتندرج هذه الإجراءات ضمن حزمة من التدابير التحفيزية التي أقرتها الحكومة الجزائرية لتوفير بيئة مواتية لنمو الشركات الناشئة من خلال تقليل الأعباء المالية عليها في مراحل تأسيسها، وتعزيز من قدرتها التنافسية وكذا تشجيع الامتثال الضريبي من خلال تحفيز الشركات الناشئة على الانخراط في الاقتصاد الرسمي والامتثال للقوانين من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير مزايا واضحة.

تعد القوانين المالية السنوية في الجزائر الإطار التشريعي الرئيسي الذي يتضمن مختلف التدابير الجبائية التي تسير عليها الدولة، ومن ضمنها تلك المتعلقة بدعم وتحفيز القطاعات ذات الأولوية. وفي سياق الاهتمام المتزايد بريادة الأعمال والمؤسسات الناشئة كمحرك للتنمية الاقتصادية، شهدت قوانين المالية المتعاقبة منذ سنة 2020 تطور أحكام الإعفاءات والامتيازات الجبائية الموجهة خصيصا لهذا النوع من المؤسسات، تم تلخيص هذه الامتيازات في الجدول الموالي:

الجدول 9. الإعفاءات الجبائية

القانون	المادة	الإجراءات	المصدر
قانون المالية 2020	المادة 69	الإعفاء من: الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والرسم على القيمة المضافة (TVA).	(الجريدة الرسمية 81، 2019، صفحة 26)
قانون المالية التكميلي 2020	المادة 33 المعدلة لنص المادة 69	الإعفاء من: الرسم على النشاط المهني (TAP)، والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة 3 سنوات. الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)، والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA).	(الجريدة الرسمية 33، 2020، صفحة 12)
قانون المالية 2021	المادة 86 المعدلة لنص المادة 33	الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)، والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة 4 سنوات مع إضافة سنة إضافية واحدة. كما تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA)، وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5% عند اقتناء التجهيزات.	(الجريدة الرسمية 83، 2020، صفحة 34)
	المادة 87	إعفاء الحاضنات من الرسم على النشاط المهني (TAP) والضريبة على الدخل (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة سنتين.	
قانون المالية 2025	المادة 10	تخفيض 30% من المبلغ الخاضع للضريبة للمؤسسات التي تستثمر في أنشطة البحث والتطوير والابتكار المفتوح في حدود سقف قدره مائتي مليون دينار جزائري (200.000.000 دج).	(الجريدة الرسمية 84، 2024، صفحة 7)

<p>(الجريدة الرسمية 84، 2024، صفحة 14)</p>	<p>الإعفاء من رسم على نقل الملكية الخاص بالإقتناءات العقارية.</p>	<p>المادة 39</p>	
<p>(الجريدة الرسمية 84، 2024، صفحة 14)</p>	<p>الإعفاء من جميع حقوق التسجيل، ومصاريف تأسيس الشركات.</p>	<p>المادة 41</p>	
<p>(الجريدة الرسمية 84، 2024، صفحة 48)</p>	<p>تجديد الإعفاء الخاص بالحاضنات مرة واحدة والمذكور في المادة 87 من قانون المالية 2021.</p>	<p>المادة 142</p>	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية 2020، 2021، 2025

المطلب الرابع: تجارب دولية في مرافقة المؤسسات الناشئة

1. تجربة تشيلي

تعد تجربة تشيلي في دعم قطاع الشركات الناشئة قصة نجاح ملهمة في أمريكا اللاتينية وعلى مستوى العالم. فقد أدركت الحكومة التشيلية في وقت مبكر أهمية الابتكار وريادة الأعمال كركيزة للتنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن الاعتماد التقليدي على الموارد الطبيعية. وبدأت رحلة بناء نظام بيئي داعم للشركات الناشئة من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات والبرامج.

يعتبر برنامج Start-up Chile أحد أبرز هذه المبادرات وأكثرها شهرة عالميا. أطلق البرنامج في عام 2010 من قبل حكومة تشيلي، تحت مظلة وكالة التنمية الاقتصادية التشيلية (CORFO)، بهدف جذب رواد الأعمال من مختلف أنحاء العالم ذوي الإمكانيات العالية لبدء وتطوير شركاتهم الناشئة في تشيلي، واستخدام البلاد كمنصة للانطلاق نحو الأسواق العالمية. تجاوز تأثير Start-up Chile مجرد توفير التمويل، حيث سعى البرنامج إلى إحداث تحول ثقافي في تشيلي نحو تبني ثقافة ريادة الأعمال والمخاطرة. (Start-up chile, 2025)

يقدم Start-up Chile حزمة دعم متكاملة للشركات الناشئة المقبولة، والتي تشمل: (Start-up chile, 2025)

- التمويل غير القائم على حقوق الملكية: توفير مبالغ مالية (تتراوح بشكل عام بين 14,000 و100,000 دولار أمريكي حسب البرنامج والمرحلة) دون الحصول على حصة في الشركة الناشئة، مما يتيح للمؤسسين الاحتفاظ بملكيتهم الكاملة.
 - برامج تسريع متخصصة: يقدم عدة برامج مصممة لتناسب مراحل مختلفة من نمو الشركات الناشئة، منها برامج Build, Ignite, Growth كما توجد برامج موجهة مثل S Factory لدعم الشركات الناشئة النسوية وHuella للشركات ذات التأثير الاجتماعي والبيئي. تركز هذه البرامج على تزويد الشركات الناشئة بالمعرفة والأدوات والإرشاد اللازم لتسريع نموها.
 - برنامج الهبوط السلس: تقديم الدعم اللوجستي والإداري لرواد الأعمال الأجانب المنتقلين إلى تشيلي، بما في ذلك مساعدتهم في الحصول على تأشيرات الإقامة والعمل، وتسهيل عملية تأسيس الشركات.
 - شبكة علاقات واسعة: ربط الشركات الناشئة بشبكة قيمة من المستشارين والمرشدين ذوي الخبرة، والمستثمرين (محليين ودوليين)، والشركات الكبرى، والمؤسسات الأكاديمية، والخريجين السابقين في البرنامج.
 - مساحات عمل مشتركة: توفير بيئة عمل داعمة وتفاعلية للشركات الناشئة المقبولة.
 - خدمات إضافية وورش عمل: تنظيم ورش عمل وفعاليات متنوعة لتطوير مهارات رواد الأعمال في مجالات مختلفة، بالإضافة إلى توفير خصومات على الخدمات يحتاجونها.
- لم يقتصر الدعم الحكومي للشركات الناشئة في تشيلي على Start-up Chile فقط، بل امتد ليشمل مبادرات وبرامج أخرى من وكالة التنمية الاقتصادية (CORFO) وجهات حكومية أخرى. تهدف هذه البرامج إلى توفير الدعم المالي والفني للشركات في مراحل مختلفة، وتعزيز ثقافة الابتكار، وتسهيل بيئة الأعمال. ومن الأمثلة على ذلك: (Start-up chile, 2025)
- تبسيط إجراءات تأسيس الشركات: أطلقت تشيلي مبادرات لتسهيل وتسريع عملية تسجيل وتأسيس الشركات، مثل نظام "الشركة في يوم واحد"، مما قلل بشكل كبير من الأعباء الإدارية والوقت اللازم لبدء عمل تجاري.
 - برامج دعم متنوعة من وكالة التنمية الاقتصادية التشيلية: تقدم CORFO مجموعة واسعة من الأدوات والبرامج الأخرى لدعم الابتكار وريادة الأعمال، بما في ذلك تمويل المشاريع البحثية والتطويرية، ودعم حاضنات ومسرعات الأعمال المحلية، وتشجيع الاستثمار في الشركات الناشئة الواعدة.
 - تطوير البنية التحتية: الاستثمار في تطوير البنية التحتية التكنولوجية وشبكات الاتصالات لدعم نمو الشركات الناشئة الرقمية.

ساهمت هذه الجهود المتكاملة في خلق بيئة أكثر جاذبية للشركات الناشئة المحلية والدولية، وعززت مكانة تشيلي كواحدة من الدول الرائدة في دعم ريادة الأعمال في أمريكا اللاتينية من خلال النتائج التالية: (Startup blink, 2025)

- عدد الشركات الناشئة ورواد الأعمال المدعومين: دعم البرنامج لأكثر من 3000 شركة ناشئة وأكثر من 6000 رائد أعمال من أكثر من 85 دولة حول العالم.
- تجاوز إجمالي المبيعات التي حققها رواد الأعمال المشاركون في برنامج start-up chile مليار دولار أمريكي.
- نجحت الشركات الناشئة المدعومة في جمع رؤوس أموال تزيد عن 1,2 مليار دولار أمريكي.

2. تجربة سنغافورة

تعد سنغافورة نموذجا لدعم الابتكار والمؤسسات الناشئة حيث أصبحت البلاد موقعا مفضلا لتأسيس الشركات الناشئة العاملة في آسيا وبقية العالم، وذلك بفضل استقرارها المالي، ونهجها المؤيد للأعمال، وسياساتها الضريبية. بالإضافة إلى هذه العوامل، يعزز الإطار التنظيمي في سنغافورة بيئة أعمال تتسم بالثقة العالية، مما يجعلها وجهة جذابة للشركات الناشئة التي تسعى إلى الوضوح القانوني وثقة المستثمرين. (Startup blink, 2025, p. 45)

انطلقت رحلة سنغافورة لتصبح مركزا عالميا للشركات الناشئة منذ عقود مضت، مدفوعة برؤية إستراتيجية وسياسات حكومية استباقية وتكاتف فريد بين القطاعين العام والخاص، والأوساط الأكاديمية، تبنت سنغافورة سياسات لدعم الابتكار وريادة الأعمال من خلال تفعيل: (WIPO, 2022, p. 6)

مؤسسات الدولة: التي تعمل على إنشاء مؤسسات محلية تكنولوجية، وكذا الاستفادة من المصادر الأجنبية من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي، فهي تهدف إلى تكوين ونمو شركات التكنولوجيا الناشئة من خلال تسهيل نشر ابتكاراتها الجديدة وتبنيها من قبل الشركات القائمة.

المؤسسة الوطنية للبحوث: تقوم بتمويل مراكز البحث والتطوير، وكذا تمويل الجامعات الأجنبية لإنشاء البحث والتطوير في سنغافورة من خلال برنامج Create، فهي تهدف إلى احتضان الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا من خلال التمويل المشترك لصناديق رأس المال الاستثماري وحاضنات الأعمال.

وزارة التعليم: تعمل الجامعات والمعاهد على إجراء البحوث وتطويرها ونقلها إلى صناعات من خلال الترخيص، كما تعمل على جذب الطلاب الأجانب من خلال المنح الدراسية، فهي تهدف إلى تسويق البحوث وتطوير المواهب الريادية للطلاب الجامعيين.

مؤسسة سنغافورة (Enterprise Singapore): تقدم منح وإعانات للمؤسسات الناشئة بهدف تعزيز تبني التقنيات الجديدة، كما تساهم في تمويل الحاضنات.

بالإضافة إلى وزارة التجارة والصناعة، وزارة القانون من أجل التنظيم القانوني والمؤسسي للمؤسسات الناشئة.

في تقرير أصدرته Startup Blank عن تحليل النظام البيئي، احتلت سنغافورة المرتبة الرابعة كأقوى نظام بيئي للمؤسسات الناشئة في العالم، حيث منذ عام 2020، صعدت سنغافورة 12 مركزاً، مما يجعلها واحدة من أسرع الأنظمة البيئية للشركات الناشئة نمواً على مستوى العالم. مما يعزز مكانتها كمركز رائد للشركات الناشئة في آسيا، تطور النظام البيئي وفق المراحل التالية: (Startup blink, 2025, pp. 44-45)

1991: إنشاء المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا (NSTB)، وإطلاق أول خطة وطنية للابتكار مدتها 5 سنوات.

2003: إنشاء مجتمع العمل لريادة الأعمال، الذي يعمل بمثابة الصوت الوطني لبيئة الشركات الناشئة.

2010: توسيع إستراتيجية البحث والتطوير في سنغافورة لتشمل الابتكار والمشاريع الناشئة، والتركيز على تسويق هذه الأبحاث.

2015: إطلاق أسبوع سنغافورة للابتكار والتكنولوجيا، وهو حدث يجمع رواد الأعمال المحليين والأجانب.

2016: إطلاق مسابقات لعرض الشركات الناشئة والأبحاث التكنولوجية.

2021: التزام الحكومة بتخصيص 15% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والابتكار للفترة (2021-2025).

2024: الاحتفاظ بأكبر حصة من سوق رأس المال الاستثماري في جنوب شرق آسيا (سنغافورة، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، فيتنام).

2025: تأسيس SG Growth Capital وهي منصة الاستثمار الاستراتيجي لمجلس التنمية الاقتصادية السنغافورية، ومؤسسة Enterprise Singapore لدعم ومرافقة المشاريع الناشئة.

خلاصة الفصل:

لقد استعرضنا في هذا الفصل الدور المحوري للمرافقة في تطوير المشاريع الابتكارية في الجزائر، إن المرافقة ليست مجرد دعم ظرفي، بل هي استثمار استراتيجي في مستقبل اقتصادي متنوع ومستدام. تعتبر المرافقة منظومة متكاملة تشمل التوجيه، والإرشاد، والدعم الفني والمالي، والوصول إلى شبكات العلاقات، وكلها عوامل لا غنى عنها لنمو وتطور هذه الكيانات الاقتصادية الحيوية. إن وعي الجزائر بأهمية هذا القطاع الحيوي قد ترجم إلى جهود حثيثة على المستويين القانوني والمؤسساتي لخلق بيئة محفزة للابتكار وريادة الأعمال.

لقد برز دور الجامعة وواجهاتها كفاعل رئيسي بدور محوري لعملية المرافقة. فالجامعات ليست مجرد صرح علمي، بل هي مصادر للمواهب الشابة، ومختبرات للأفكار الجديدة. من خلال حاضنات الأعمال الجامعية، ومراكز تطوير التكنولوجيا، ومسرات الأعمال، ودور الذكاء الاصطناعي، يمكن للجامعات أن تلعب دورا رائدا في اكتشاف المبدعين ورواد الأعمال، وتوفير الإرشاد الأولي، وربط الأفكار بالواقع الاقتصادي. هذه الواجهات تمثل جسورا بين البحث الأكاديمي واحتياجات السوق، وتسهم في صقل مهارات ريادة الأعمال لدى الطلبة والباحثين.

لم تقتصر رؤيتنا على السياق الجزائري فحسب، بل امتدت لتشمل عرض تجارب دولية رائدة، كنموذجي تشيلي وسنغافورة، بهدف استخلاص الدروس والعبر التي يمكن أن تثري التجربة الجزائرية. فقد أظهرت تجربة تشيلي، أهمية الجرأة في السياسات الحكومية، وجذب المواهب العالمية، وتوفير تمويل غير قائم على حقوق الملكية لتشجيع الانطلاق السريع. بينما قدمت سنغافورة نموذجا لبيئة متكاملة في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة. إن هذه التجارب تؤكد أن النجاح في دعم المؤسسات الناشئة لا يأتي بمبادرات فردية، بل يتطلب رؤية وطنية واضحة، التزاما حكوميا مستداما، وتكاملا بين جميع الفاعلين (الجامعات، القطاع العام، القطاع الخاص، المؤسسات المالية). كما تبرز أهمية التركيز على التوسع الإقليمي والعالمي للمشاريع الناشئة الجزائرية، وعدم الاكتفاء بالسوق المحلي المحدود. فالعالم اليوم قرية صغيرة، والشركات الناشئة الناجحة هي تلك التي تستطيع اختراق الأسواق الدولية.

الفصل الثالث

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة

يعتبر هذا الفصل بمثابة خارطة الطريق التي ترسم معالم دراستنا، محددة المسار الذي اتبعناه للإجابة على تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه. تتجلى أهمية هذا الإطار في توفير الأساس العلمي والمنطقي لجمع البيانات، مما يضمن مصداقية النتائج وقابليتها للتعميم.

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتضمن المبحث الأول تقديمًا لحاضنات الأعمال بجامعتي وهران وتيسمسيلت. سنسلط الضوء على دور هاتين الحاضنتين في دعم ريادة الأعمال والابتكار في الوسط الجامعي، مع التركيز بشكل خاص على البرامج التكوينية التي تقدمها للطلبة المحتضنين، والتي تعد ركيزة أساسية في بناء القدرات الريادية. كما سنتناول في هذا المبحث دليل الحصول على مذكرة مؤسسة اقتصادية، موضحين الإجراءات والمتطلبات اللازمة لتحويل الأفكار البحثية إلى مشاريع اقتصادية ملموسة. يهدف هذا الجزء إلى توضيح السياق الشامل للبيئة الحاضنة للمشاريع الابتكارية على مستوى جامعتي وهران 2 وتيسمسيلت.

أما المبحث الثاني، فيكرس للجانب التطبيقي من الدراسة، حيث يتناول الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات. سنبدأ بتقديم مفاهيم عامة حول الاستبيان، مستعرضين خصائصه وشروط تصميمه، ثم ننتقل إلى تقديم استبيان دراستنا، شارحين هيكله ومحتواه وكيفية صياغة أسئلته لخدمة أهدافنا البحثية. يتبع ذلك تحديد مجتمع وعينة الدراسة، مع توضيح الأسس والمعايير التي اعتمدناها في اختيارهما لضمان تمثيلية العينة ودقتها. يضمن هذا المبحث أن يكون القارئ على دراية تامة بالمنهجية المتبعة، مما يعزز من فهمه لنتائج الدراسة ويسهل عملية تقييمها.

المبحث الأول: حاضنات الأعمال الجامعية

تحتل ريادة الأعمال والابتكار مكانة محورية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، لم تعد الجامعات مجرد مؤسسات تعليمية وبحثية تقليدية، بل أصبحت محركات أساسية لتوليد الأفكار الجديدة، واحتضان المواهب الشابة، ودعم تحويل المعرفة الأكاديمية إلى مشاريع اقتصادية مبتكرة وذات قيمة مضافة.

تعد حاضنات الأعمال الجامعية (University Business Incubators) إحدى الآليات الرئيسية التي تتبناها مؤسسات التعليم العالي لتحقيق هذا التحول. فهي توفر بيئة داعمة وشاملة للطلاب، والباحثين، وحتى أعضاء هيئة التدريس ذوي الأفكار الريادية، لمساعدتهم على تخطي العقبات الأولية في تأسيس وتطوير شركاتهم الناشئة. وتقدم هذه الحاضنات مجموعة متكاملة من الخدمات والموارد، تشمل التوجيه والإرشاد، وتوفير المساحات المكتبية والتجهيزات، والتدريب المتخصص، والربط مع المستثمرين والشركاء الصناعيين، والمساعدة في تطوير خطط العمل والنماذج الأولية.

وفي الجزائر، تكتسب حاضنات الأعمال الجامعية أهمية متزايدة في ظل التوجه الاستراتيجي للدولة نحو تنويع الاقتصاد الوطني، وتشجيع الابتكار، وخلق فرص عمل جديدة ومستدامة للشباب، لا سيما خريجي الجامعات. وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما حكوميا وأكاديميا ملحوظا بتأسيس وتفعيل هذه الهياكل الداعمة ضمن مختلف الجامعات والمعاهد الجزائرية، استجابة للتحديات الاقتصادية والحاجة إلى الربط بين مخرجات البحث العلمي ومتطلبات سوق العمل والمقاولاتية.

المطلب الأول: تقديم الحاضنتين

1. جامعة وهران 2

تأسست جامعة وهران 2 في سبتمبر 2014 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-261 جاء هذا التأسيس نتيجة لتقسيم جامعة وهران 1 التي تأسست عام 1967. هي مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تضم الكليات والمعاهد التالية: (الجريدة الرسمية العدد 57، 2014، صفحة 88)

- كلية الحقوق والعلوم السياسية؛
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛

- كلية العلوم الاجتماعية؛
- كلية اللغات الأجنبية؛
- كلية علوم الأرض والكون؛
- معهد الصيانة والأمن الصناعي.

تلتزم جامعة وهران بتأدية مجموعة من المهام الجوهرية والمتمثلة في : (University of Oran 2, 2025)

- تقديم تعليم عالي الجودة يلبي المعايير العالمية؛
- تعزيز بيئة محفزة للبحث العلمي والإبداع؛
- بناء شراكات مع مؤسسات تعليمية وبحثية حول العالم؛
- الإسهام بفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

تستقبل جامعة وهران 2 ما يزيد عن سبعة وعشرون ألف طالبا وطالبة منهم 927 طالب أجنبي الذين يثرون البيئة الجامعية بتنوعهم الثقافي. كما تضم الجامعة مركزا لتطوير المقاولاتية وحاضنة للأعمال، دار الذكاء الاصطناعي، ومركز دعم التكنولوجيا والابتكار، تعمل هذه الواجهات على تعزيز قدرة الجامعة على تخريج جيل من الرواد والمبتكرين، القادرين على قيادة التغيير والمساهمة بفعالية في ظل الاقتصاد المعرفي. (University of Oran 2, 2025)

1.1 حاضنة الأعمال الجامعية

حاضنة الأعمال الجامعية لجامعة وهران 2، هي مصلحة تحت إشراف الجامعة تابعة لوزارة التعليم العالي تخضع لوصاية المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تهتم بتأطير ومراقبة الطلبة الجامعيين بهدف جعلهم رواد أعمال ذوي كفاءات علمية ومهنية متميزة .

تعمل حاضنة الأعمال على استقطاب، احتضان وتوجيه أصحاب الأفكار الإبداعية والابتكارية من أجل تحويل الأفكار والابتكارات إلى مشاريع اقتصادية منتجة من أجل تحقيق الأرباح والمساهمة في تنويع النسيج الاقتصادي وخلق ثروة.

أنشأت الحاضنة بموجب القرار الوزاري المشترك (وزارة المالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي) رقم 34 المؤرخ في 18 جانفي 2024: (القرار الوزاري 34، 2024)

حدد القرار حسب المادة الثانية منه المؤسسات التي تعتبر طرفا بالنسبة للحاضنة والمتمثلة في:

- جامعة وهران 2: الطرف الحاضن والمشرف المباشر، يوفر الدعم الأكاديمي والبنية التحتية الأساسية.
- الوكالة الوطنية لتمثين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية: شريك استراتيجي يقدم الخبرة في مجال تمثين مخرجات البحث، حماية الملكية الفكرية، وربط المشاريع بالفرص الوطنية.
- الشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون: يشمل المؤسسات المحلية، غرف التجارة والصناعة، البنوك، هيئات الدعم وغيرها.

هيكل الحاضنة: حسب المادة 03 من القرار، فإن الهيكل الداخلي يتكون من فرعين رئيسيين لضمان سير العمل بفعالية:

فرع هندسة إدارة الأعمال ويكلف بـ:

- استقبال ومرافقة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث: التركيز على كيفية استقبال الأفكار، عملية التقييم الأولي، وأهمية ارتباطها بالبحث العلمي لتعزيز التمثين؛
- مساعدة صاحب المشروع على تحقيق فكرته: من خلال تفعيل آليات المرافقة كالاستشارة والتوجيه والتدريب؛
- انتقاء وإثبات إمكانية تطبيق الفكرة في المدى البعيد: وهذا بالاعتماد على معايير الانتقاء كوضوح الفكرة وأصالتها، دراسات الجدوى ودراسة السوق؛
- تقديم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة؛
- متابعة تطور المؤسسات المنشأة من قبل الحاضنة لضمان نمو واستدامة المشروع.

فرع صيانة وأمن التجهيزات العلمية ويكلف بـ:

- صيانة التجهيزات العلمية الموضوعة تحت تصرف الحاضنة: لضمان جاهزية وعمل الأجهزة والمعدات الضرورية للمشاريع المحتضنة؛
- ضمان أمن الموقع والتجهيزات العلمية.

استقبلت الحاضنة في الموسم الجامعي (2025/2024) 147 فكرة مشروع، تم توجيه 64 منها لمشروع مؤسسة ناشئة، و83 مشروع مصغر.

2. جامعة تيسمسيلت

بدأ مسار جامعة تيسمسيلت كملحقة جامعية، وذلك بموجب المقرر الوزاري الصادر في 01 أوت 2005، بهدف تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي في الولاية، وتوسيع نطاق التكوين الأكاديمي، تطور هذا الكيان الأكاديمي ليصبح مركزا جامعيًا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-203 المؤرخ في 09 جويلية 2008 والذي نص على إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تدعى المركز الجامعي لتيسمسيلت وحدد المعاهد التي يتكون منها المركز: (الجريدة الرسمية العدد 39، 2008، صفحة 13)

- معهد العلوم والتكنولوجيا؛
- معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛
- معهد العلوم القانونية والإدارية؛
- معهد الآداب واللغات.

شكل هذا المرسوم نقطة تحول مهمة، حيث منح المؤسسة استقلالية أكبر وصلاحيات أوسع في تنظيم برامجها التعليمية والبحثية. توج هذا التطور بترقية المركز الجامعي إلى مصاف جامعة، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-337 الصادر في 22 نوفمبر 2020. هذه الترقية جعلت من جامعة تيسمسيلت مؤسسة أكاديمية شاملة تضم الكليات ومعهد: (الجريدة الرسمية العدد 71، 2020، صفحة 6)

- كلية العلوم والتكنولوجيا؛
- كلية الحقوق؛
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛
- كلية الآداب واللغات؛
- معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.

وقد استمرت الجامعة في التوسع ، حيث تم إضافة معهد جديد وهو معهد علوم الطبيعة والحياة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 24/283 المؤرخ في 21 أوت 2024، ما يعكس سعيها الدائم للتكيف مع احتياجات المنطقة وتنوع التكوينات المقدمة. (الجريدة الرسمية العدد 59، 2024، صفحة 6)

خلال الموسم الجامعي 2024-2025 انتسب إلى جامعة تيسمسيلت ما يقارب تسعة آلاف طالب في أطوار التكوين الثلاثة، وسعيا منها لتعزيز الابتكار وثقافة ريادة الأعمال تضم الجامعة واجهات تدعم

أصحاب المشاريع وحاملي الأفكار والمتمثلة في مركز تطوير المقاولاتية، دار الذكاء الاصطناعي، مركز دعم التكنولوجيا والابتكار، وحاضنة للأعمال. (Tissemsilt university, 2025)

1.2 حاضنة الأعمال الجامعية

أنشأت الحاضنة بموجب القرار الوزاري المشترك (وزارة المالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي) رقم 31 المؤرخ في 18 جانفي 2024: (القرار الوزاري 31، 2024)

حدد القرار حسب المادة الثانية منه المؤسسات التي تعتبر طرفا بالنسبة للحاضنة والمتمثلة في:

- جامعة تيسمسيلت؛
- الوكالة الوطنية لتنشيط نتائج البحث والتنمية التكنولوجية؛
- الشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون.

هيكل الحاضنة: حددت المادة 03 من القرار هيكلا داخليا يتكون من فرعين رئيسيين لضمان سير العمل بفعالية:

فرع هندسة إدارة الأعمال ويكلف بـ:

- استقبال ومرافقة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث؛
- مساعدة صاحب المشروع على تحقيق فكرته؛
- انتقاء واثبات إمكانية تطبيق الفكرة في المدى البعيد؛
- تقديم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة؛
- متابعة تطور المؤسسات المنشأة من قبل الحاضنة لضمان نمو واستدامة المشروع.

فرع صيانة وأمن التجهيزات العلمية ويكلف بـ:

- صيانة التجهيزات العلمية الموضوعة تحت تصرف الحاضنة؛
- ضمان أمن الموقع والتجهيزات العلمية.

بلغ عدد المشاريع المسجلة في الحاضنة للموسم الجامعي 2025/2024، 166 مشروع في إطار القرار 1275. وبعد تشكيل خلية التوجيه في إطار القرار 008، تم توجيه 38 مشروع ابتكاري إلى الحاضنة، و128 مشروعا مصغرا إلى مركز تطوير المقاولاتية. (حاضنة الأعمال الجامعية، 2025)

المطلب الثاني: البرنامج التكويني لحاضنة الأعمال الجامعية

تتبنى حاضنات الأعمال الجامعية برنامجا تكوينيا مكثفا، في إطار تفعيل القرار الوزاري رقم 008 المؤرخ في 23 فيفري 2025 المعدل والمتمم للقرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 والمتعلق بدعم ومرافقة الطلبة حاملي أفكار المشاريع المبتكرة وبراءات الاختراع، إلى تزويد المحتضنين بالمعارف الأساسية والمهارات العملية اللازمة لتحويل أفكارهم المبتكرة أو براءات اختراعهم إلى مؤسسات ناشئة ناجحة وقادرة على المنافسة في السوق. يمتد البرنامج على عدة أسابيع، ويجمع بين المحاضرات النظرية التي تقدم المفاهيم الأساسية، والورشات التطبيقية ودراسات الحالة التي تتيح للمشاركين تطبيق ما تعلموه مباشرة على مشاريعهم الخاصة. يركز البرنامج بشكل أساسي على بناء كفاءات جوهرية في مختلف جوانب إنشاء وتطوير المشاريع، بدءا من توليد الأفكار وصولا إلى عرض المشاريع أمام اللجان المختصة. يتضمن البرنامج المحاور التالية: (UI,ORAN2, 2024/2025)

1. المحور الأول: مبادئ ريادة الأعمال

يهدف هذا المحور التمهيدي إلى تزويد المحتضنين بمفهوم شامل لمبادئ ريادة الأعمال والنظام البيئي المحيط بها، وتزويدهم بالأدوات الأولية لتشكيل وتطوير أفكار مشاريعهم. يندرج ضمن هذا المحور أيام تكوينية حول:

1.1 ريادة الأعمال والنظام البيئي الريادي: يتم التطرق فيه إلى تعريف ريادة الأعمال، أنواعها المختلفة، وأهميتها في التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى تحديد المكونات الرئيسية للنظام البيئي لريادة الأعمال (الحكومة، الجامعات، الحاضنات، البنوك، الشركات الكبرى، إلخ) ودور كل فاعل في دعم المشاريع الناشئة.

- **الكفاءة المستهدفة:** تمكين المحتضنين من فهم مبادئ ريادة الأعمال، تحديد الفاعلين الرئيسيين في النظام البيئي المحلي والوطني، وإدراك أهمية بناء شبكة علاقات فعالة للاستفادة من الموارد المتاحة.

2.1 التفكير التصميمي: يركز هذا الموضوع على منهجية التفكير التصميمي كأداة لتوليد الأفكار الإبداعية وحل المشكلات المعقدة من خلال التركيز على المستخدم النهائي. يشتمل على مراحل تحديد المشكلة، توليد الأفكار، بناء النماذج الأولية، والاختبار.

- **الكفاءة المستهدفة:** تزويد المتكونين بمنهجية منظمة لتوليد حلول مبتكرة تركز على احتياجات العملاء، وتعزيز قدرتهم على التفكير الإبداعي وحل المشكلات.
- **الورشة التطبيقية:** تهدف الورشة إلى تطبيق مبادئ التفكير التصميمي عمليا من خلال جلسات عصف ذهني موجهة لتوليد أفكار جديدة أو تحسين الأفكار القائمة لمشاريع المشاركين.

3.1 مخطط نموذج العمل التجاري (BMC): يعتبر كأداة تخطيط أو كإطار بصري لوصف وتصميم وتحليل نماذج الأعمال للمشاريع الناشئة. يتم شرح المكونات التسعة للمخطط (شرائح العملاء، القيمة المقترحة، القنوات، علاقات العملاء، مصادر الإيرادات، الموارد الرئيسية، الأنشطة الرئيسية، الشراكات الرئيسية، هيكل التكاليف).

- **الكفاءة المستهدفة:** تمكين المحتضنين من تحليل وتصميم نموذج عمل مشروعهم بطريقة منظمة وشاملة، وتحديد العناصر الأساسية لخلق القيمة وتحقيق الإيرادات.
- **الورشة التطبيقية:** تركز الورشة على مساعدة المشاركين في بناء وتطوير مخطط نموذج العمل التجاري الخاص بمشاريعهم، مع مناقشة وتحليل كل مكون من مكوناته.

4.1 حماية الملكية الفكرية: التطرق إلى مفهوم الملكية الفكرية وأهميتها للمشاريع الناشئة، مع التركيز على براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق المؤلف، والتصاميم الصناعية.

- **الكفاءة المستهدفة:** توعية حامل الفكرة بأهمية حماية ابتكاراته وأصوله الغير الملموسة، وتمكينه من التعرف على العناصر القابلة للحماية في مشروعه (خاصة القابلة للبراءة) والخطوات الأولية لحمايتها.

تقييم مكتسبات المحور الأول: تصميم نموذج العمل التجاري BMC من قبل الطلبة المحتضنين وتحديد الجوانب الابتكارية لمشاريعهم.

2. المحور الثاني: تطوير المنتج والإستراتيجية التجارية

يركز هذا المحور على الجوانب العملية لتحويل الفكرة إلى منتج أو خدمة قابلة للتسويق، والتحقق من صحتها في السوق، ووضع إستراتيجية فعالة للوصول إلى العملاء. ويتم من خلاله التطرق إلى المواضيع التالية:

1.2 دراسة السوق والتحقق من صحة الأفكار: يتناول أهمية دراسة السوق لفهم احتياجات العملاء، تحليل المنافسين، وتقدير حجم السوق. يقدم طرق وأدوات عملية لإجراء دراسات السوق (الاستبيانات، المقابلات، تحليل البيانات الثانوية) وتقنيات التحقق من صحة الفكرة.

- **الكفاءة المستهدفة:** تزويد الطالب حامل الفكرة بالمهارات اللازمة لتقييم جدوى فكرته في السوق، فهم احتياجات العملاء المستهدفين، وبالتالي اتخاذ قرارات بناء على بيانات واقعية بدلا من الافتراضات.
- **الورشة التطبيقية المصاحبة:** تهدف الورشة إلى تطبيق عملي لتقنيات دراسة السوق والتحقق من صحة الأفكار وتصميم أدوات جمع البيانات الأولية.

2.2 التسويق الرقمي وبناء العلامة التجارية: يتضمن هذا الموضوع أساسيات التسويق الرقمي وأهميته للشركات الناشئة. يتطرق أيضا إلى مفهوم بناء العلامة التجارية وكيفية إنشاء هوية قوية للمشروع.

- **الكفاءة المستهدفة:** تمكين المشاركين من فهم قنوات التسويق الرقمي المتاحة واختيار الأنسب لمشروعه، ووضع الأسس لبناء علامة تجارية مميزة وجذابة للعملاء.
- **الورشة التطبيقية:** تركز الورشة على مساعدة المشاركين في صياغة الخطوط العريضة لإستراتيجية تسويق رقمية أولية لمشاريعهم، وتحديد الرسائل التسويقية الرئيسية.

3.2 بناء النماذج الأولية: تكمن أهمية بناء النماذج الأولية (Prototypes) في عملية تطوير المنتج، وأنواعها المختلفة (منخفضة الدقة وعالية الدقة) والأدوات المستخدمة. يمكن من اختبار المنتج مع المستخدمين المحتملين وجمع الملاحظات للتحسين.

- **الكفاءة المستهدفة:** فهم عملي لكيفية إنشاء النماذج الأولية لمنتجه أو خدمته، وإكسابه مهارات اختبار المنتج وجمع ردود فعل العملاء لتحسينه قبل الإطلاق النهائي.
- **الورشة التطبيقية:** تقدم الورشة عرضا عمليا لأدوات وتقنيات بناء النماذج الأولية، مع إمكانية البدء في تصميم نماذج بسيطة لمشاريع المبتكرين.

4.2 استراتيجيات التسويق ودخول السوق: يركز على كيفية وضع إستراتيجية فعالة لطرح المنتج أو الخدمة في السوق (Go-To-Market Strategy) يشمل تحديد قنوات التوزيع، استراتيجيات التسعير، خطط المبيعات، وبناء الشراكات التجارية الأولية.

- **الكفاءة المستهدفة:** تمكين حامل الفكرة من التخطيط لعملية إطلاق مشروعه في السوق، وتحديد أفضل الطرق للوصول إلى العملاء الأوائل وتحقيق المبيعات الأولية.

- الورشة التطبيقية: تهدف الورشات إلى مساعدة المشاركين في تحديد استراتيجيات التسويق ودخول السوق الأكثر ملائمة لمشاريعهم الخاصة.

تقييم مكتسبات المحور الثاني: تطوير الإستراتيجية التسويقية من قبل حاملي الأفكار.

3. المحور الثالث: الجوانب المالية والقانونية والتطبيق العملي

يتناول هذا المحور الجوانب المالية والقانونية المختلفة لإنشاء وتسيير المؤسسة الناشئة، وكيفية التخطيط المالي واختيار الشكل القانوني المناسب.

1.3 الإدارة المالية والتوقعات الميزانية: تقديم المفاهيم الأساسية للإدارة المالية للشركات الناشئة، بما في ذلك إدارة التدفقات النقدية، تحليل التكاليف، وتحديد نقطة التعادل. يركز على كيفية إعداد توقعات مالية واقعية وميزانية تقديرية للمشروع.

- الكفاءة المستهدفة: تزويد المحتضن بالقدرة على فهم وتحليل الجوانب المالية لمشروعه، وإعداد خطة مالية أولية وميزانية تقديرية، وتحديد احتياجاته التمويلية.
- الورشة التطبيقية: تركز الورشة على مساعدة المشاركين في بناء الهيكل الأساسي للخطة المالية لمشاريعهم، بما في ذلك تقدير التكاليف والإيرادات الأولية.

2.3 إجراءات التأسيس والشكل القانوني للمؤسسة: عرض الأشكال القانونية المختلفة للمؤسسات في الجزائر (شخص طبيعي، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة ذات أسهم، الخ)، ومزايا وعيوب كل شكل. كما يتم التطرق إلى الإجراءات الأساسية لإنشاء المؤسسة وتسجيلها لدى الجهات المختصة.

- الكفاءة المستهدفة: تمكين الطالب من اختيار الشكل القانوني الأنسب لمشروعه بناء على طبيعته وأهدافه، وفهم الخطوات والإجراءات اللازمة لتأسيس شركته بشكل قانوني.
- الورشة التطبيقية: تهدف الورشة إلى مناقشة وتحليل الأشكال القانونية المختلفة ومساعدة المشاركين في تحديد الشكل الأنسب لمشاريعهم بناء على حالات عملية.

تقييم مكتسبات المحور الثالث: إعداد الخطة المالية وملف التأسيس.

4. المحور الرابع: الانتقال إلى التنفيذ

يهدف هذا المحور إلى تزويد المشاركين بأدوات ومهارات عملية إضافية ضرورية لتجسيد مشاريعهم على أرض الواقع، وتحضيرهم لعرضها على الجهات المعنية.

1.4 مقدمة في الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في بناء النماذج الأولية: يقدم لمحة عامة عن مفاهيم الذكاء الاصطناعي الأساسية وكيف يمكن استغلال أدوات الذكاء الاصطناعي (مثل أدوات التصميم) لتسريع عملية بناء النماذج الأولية للمنتجات الرقمية أو حتى الفيزيائية.

- **الكفاءة المستهدفة:** تعريف المشاركون بإمكانيات الذكاء الاصطناعي في مجال تطوير المنتجات، وتمكينه من اكتشاف استخدام بعض الأدوات لتسريع عملية النمذجة الأولية لمشروعه.

2.4 ملف العرض التقديمي للمستثمر (Pitch Deck): يتضمن كيفية إعداد ملف عرض تقديمي فعال ومقنع للمستثمرين والشركاء المحتملين، يشرح الشرائح الأساسية التي يجب أن يتضمنها الملف (المشكلة، الحل، السوق، نموذج العمل، الفريق، الجوانب المالية، الطلب).

- **الكفاءة المستهدفة:** تزويد الطالب حامل الفكرة بالقدرة على هيكلة وتصميم عرض تقديمي احترافي وموجز يلخص أهم جوانب مشروعه ويجذب اهتمام المستثمرين.
- **الورشة التطبيقية:** ورشة عملية للمساعدة على التسجيل في المنصة الوطنية للمؤسسات الناشئة (startup.dz)، وهو إجراء هام للحصول على وسم "شركة ناشئة".

3.4 خطة العمل: هي وصف للمشروع من جميع الجوانب (التسويقي، الفني، المالي، الإداري). يركز على العناصر الرئيسية للخطة وكيفية صياغتها بشكل احترافي، مع التركيز على الملخص التنفيذي.

- **الكفاءة المستهدفة:** تمكين المحتضن من فهم هيكل ومكونات خطة العمل الشاملة، وإكسابه المهارة اللازمة لصياغة ملخص تنفيذي جذاب ومقنع.
- **الورشة التطبيقية:** تمرين عملي يركز على مساعدة المشاركين في كتابة وصقل الملخص التنفيذي لخطة عمل مشاريعهم.

4.4 تقنيات التواصل: يركز على تطوير مهارات التواصل الشفهي وغير الشفهي اللازمة لتقديم المشاريع بفعالية باستخدام تقنيات سرد القصص (Storytelling) كأداة قوية لجذب انتباه الجمهور (خاصة الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين) وخلق ارتباط عاطفي بالمشروع.

- **الكفاءة المستهدفة:** تعزيز قدرة المشارك على التواصل بوضوح وثقة، واستخدام تقنيات سرد القصص لجعل عرض مشروعه أكثر جاذبية وتأثيراً.
- **الورشة التطبيقية:** تمرين عملي يتمثل في تقديم المشاريع أمام لجنة تحكيم (مدربين الحاضنة) لمحاكاة تجربة العرض أمام المستثمرين وتلقي الملاحظات على أداء التواصل والعرض.

5. المحور الخامس: التدريب النهائي وتحدي "008"

يهدف هذا المحور إلى صقل نماذج العمل وعروض المشاركين من خلال التدريب المكثف.

1.5 تدقيق وتحسين مخطط نموذج العمل: ورشة عمل تركز على تشخيص نقاط القوة والضعف في مخططات نماذج العمل (BMC) التي أعدها حامل المشروع، والعمل على تحسينها وتدعيمها بشكل منهجي من قبل مؤطري الحاضنة الجامعية لجعلها أكثر صلابة ومقاومة للتحديات.

- **الكفاءة المستهدفة:** تمكين المشارك من النقد الذاتي وتحديد الثغرات في نموذج عمله، وتطبيق تقنيات لتحسينه وزيادة فرص نجاحه.

2.5 الإرشاد الشخصي: جلسات تدريب وتوجيه فردية تركز على الاحتياجات والتحديات الخاصة بكل مشروع، مما يوفر دعماً مخصصاً للمشاركين في المراحل النهائية قبل العرض الكبير.

- **الكفاءة المستهدفة:** مساعدة المتدرب على حل المشكلات العالقة في مشروعه، صقل إستراتيجيته، وزيادة جاهزيته للعرض النهائي.

3.5 فعالية العرض النهائي الكبير/ تحدي 008: الحدث الختامي للبرنامج حيث يقوم المشاركون بتقديم عروضهم النهائية (Pitches) أمام لجنة تضم خبراء ومستثمرين محتملين وفاعلين في النظام البيئي المقاولاتي.

- **الكفاءة المستهدفة:** اختبار قدرة المشارك على تقديم مشروعه بشكل مقنع واحترافي أمام جمهور متخصص وتحت ضغط، وتوفير فرصة حقيقية للحصول على تمويل أو شراكات.

4.5 جلسة الختام: جلسة ختامية للبرنامج تتيح للمشاركين فرصة للتواصل مع أعضاء لجنة التحكيم، المستثمرين، والخبراء، وزملائهم المشاركين.

- **الكفاءة المستهدفة:** بناء وتوسيع شبكة العلاقات المهنية، وفتح آفاق للتعاون المستقبلي.

يمكننا تلخيص البرنامج التكويني لفائدة طلبة حاملي الأفكار الإبداعية المعتمد من قبل حاضنات الأعمال الجامعية وفق **الجدول 10** الموالي:

الجدول 10. البرنامج التكويني لحاضنة الأعمال الجامعية للموسم الجامعي 2025/2024

المحور الأول: مبادئ ريادة الأعمال				المحور الأول
النظام البيئي المقاولاتي	التفكير التصميمي	نموذج العمل التجاري BMC	حماية الملكية الفكرية	الأيام التكوينية
المحور الثاني: تطوير المنتج والإستراتيجية التجارية				المحور الثاني
دراسة السوق والتحقق من صحة الأفكار	التسويق الرقمي وبناء العلامة التجارية	بناء النماذج الأولية	استراتيجيات التسويق ودخول السوق	الأيام التكوينية
المحور الثالث: الجوانب المالية والقانونية والتطبيق العملي				المحور الثالث
الإدارة المالية والتوقعات الميزانية		إجراءات التأسيس والشكل القانوني		الأيام التكوينية
المحور الرابع: الانتقال إلى التنفيذ				المحور الرابع
مقدمة في الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في بناء النماذج الأولية	ملف العرض التقديمي	خطة العمل	تقنيات التواصل	الأيام التكوينية
التدريب النهائي وتحدي "008"				المحور الخامس
تدقيق وتحسين مخطط نموذج العمل	الإرشاد الشخصي	فعالية العرض النهائي / تحدي 008	جلسة الختام	الأيام التكوينية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (UI,ORAN2, 2024/2025)

مما سبق يتضح أن هذا البرنامج التكويني المصمم لاحتضان الطلبة حاملي الأفكار الإبداعية والراغبين في إنشاء مؤسساتهم الاقتصادية في إطار تفعيل القرار الوزاري 008 المعدل والمتمم للقرار الوزاري 1275، يمثل أكثر من مجرد سلسلة من الدروس وورشات العمل. إنه بمثابة رحلة متكاملة وممنهجة صممت لنقل حاملي الأفكار الإبداعية من مرحلة الفكرة الأولية إلى عتبة تأسيس مشروع ناشئ واعد وقادر على النمو.

لقد تم بناء هذا المسار التكويني على خمسة محاور رئيسية تتكامل فيما بينها، بدء من ترسيخ أساسيات الفكر الريادي وأدوات تصميم نماذج الأعمال، مروراً بتحديات تطوير المنتج والتحقق من صحته في السوق، وصولاً إلى التعمق في الجوانب المالية والقانونية الحاسمة، وأخيراً بتطبيق عملي لأدوات

العصر الرقمي وتقنيات العرض والإقناع. إن المزج المدروس بين الجانب النظري المتمثل في المحاضرات المركزة، والجانب العملي المكثف من خلال الورشات التطبيقية، دراسات الحالة، جلسات التدريب الفردي، والتحدي النهائي، يضمن عدم اكتفاء المشاركين بتلقي المعرفة فحسب، بل بتطبيقها وصلها وتكييفها مع واقع مشاريعهم الفريدة.

لا يقتصر الهدف من هذا البرنامج على تزويد المشاركين بمجموعة من الأدوات والتقنيات، بل يتعداه إلى بناء منظومة متكاملة من الكفاءات. فبالإضافة إلى المهارات التقنية في مجالات مثل إعداد مخطط نموذج العمل، بناء الخطة المالية، وتطوير استراتيجيات التسويق، يركز البرنامج بشكل كبير على تنمية المهارات الأساسية لنجاح أي رائد أعمال، مثل التفكير النقدي والتصميمي، القدرة على حل المشكلات، فن التواصل وسرد القصص، ومهارة العرض التقديمي المقنع (Pitching) أمام جهات مختلفة. كما أن التركيز الخاص على الملكية الفكرية وتثمين البراءات يعكس فهما عميقا لأهمية حماية واستغلال الأصول الغير الملموسة في اقتصاد المعرفة.

إن تنويع البرنامج بتحدي العرض النهائي أمام لجنة من الخبراء والمستثمرين لا يمثل فقط اختبارا لما تم تعلمه، بل هو جسر حقيقي يربط بين البيئة الأكاديمية والنظام البيئي لريادة الأعمال. يوفر هذا التحدي فرصة ثمينة للمحتضنين لعرض مشاريعهم، تلقي ملاحظات قيمة، وربما الأهم، بناء شبكة علاقات مهنية قد تفتح لهم أبواب التمويل والشراكات المستقبلية.

وبالتالي، فإن هذا البرنامج التكويني لا يعد استثمارا في المشاريع المحتضنة فحسب، بل هو استثمار استراتيجي في رأس المال البشري للجامعة الجزائرية. إنه يساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف السياسة الوطنية الرامية إلى تشجيع الابتكار، دعم المؤسسات الناشئة، وخلق فرص عمل جديدة، خاصة لخريجي الجامعات. ومن خلال تمكين هؤلاء الشباب وتزويدهم بالثقة والكفاءة اللازمة، تساهم الجامعة بفعالية في بناء جيل جديد من رواد الأعمال القادرين على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتنويع النسيج الصناعي في الجزائر، والمساهمة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

المطلب الثالث: دليل مشروع الحصول على شهادة مؤسسة اقتصادية في إطار القرار 008

في إطار تفعيل القرار 008 المعدل والمتمم للقرار 1275 وإدراكا لأهمية توفير الأدوات اللازمة للطلبة للانخراط بفعالية في هذا المسعى، وتشجيعا لتقديم مشاريع مدروسة ومتكاملة، بادرت اللجنة

الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، وهي الهيئة المكلفة بمتابعة وتنسيق جهود الابتكار واحتضان المشاريع الناشئة على المستوى الوطني تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بإعداد وإصدار دليل مشروع للحصول على شهادة مؤسسة ناشئة.

يهدف هذا الدليل، إلى أن يكون خارطة طريق ترافق الطالب خطوة بخطوة في عملية صياغة وتوثيق مشروعه الابتكاري، فهو يقدم هيكلًا واضحًا ومتسلسلاً يغطي كافة المحاور الأساسية التي يتطلبها بناء ملف مشروع متكامل، بدءًا من بلورة الفكرة وتحديد قيمتها المضافة، مرورًا بتحليل جوانب الابتكار والسوق والمنافسة، ووصولًا إلى وضع الخطط التشغيلية والمالية وتقديم النموذج الأولي. (اللجنة الوطنية لمتابعة الابتكار والحاضنات، 2022)

إن إصدار هذا الدليل من قبل اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية يؤكد على الأهمية التي توليها السلطات العليا لتوحيد الرؤى وتوفير مرجعية موحدة تساعد الطلبة على تقديم مشاريعهم وفق معايير واضحة، وتسهيل على لجان التقييم وحاضنات الأعمال الجامعية دراسة هذه المشاريع ومنحها الدعم اللازم للانطلاق نحو عالم المقاولاتية.

يوضح الدليل عملية إعداد وتوثيق خطة عمل مشروع مؤسسة اقتصادية وفقًا لمعايير محددة. يتضمن الدليل ستة محاور رئيسية، بالإضافة إلى معلومات أولية وملاحق:

1. المعلومات الأولية فريق الإشراف وفريق العمل: تحديد هوية المشرفين الأكاديميين (رئيسي ومساعد) وتخصصاتهم، وكذلك أعضاء فريق المشروع من الطلبة وتخصصاتهم وكلياتهم. هذا الإجراء يهدف إلى تحديد المسؤوليات الأكاديمية (الإشراف) والطلابية (التنفيذ) للمشروع، وتقييم مدى تكامل الفريق وتوافق تخصصاتهم مع طبيعة المشروع. وجود إشراف أكاديمي يضمن الجدية والمتابعة العلمية للمشروع داخل الإطار الجامعي.

2. المحور الأول: تقديم المشروع (اللجنة الوطنية لمتابعة الابتكار والحاضنات، 2022، الصفحات 2-4) يتطلب هذا المحور وصفًا شاملاً للمشروع حيث أنه يتضمن:

- **فكرة المشروع:** شرح موجز لمجال النشاط، كيفية نشأة الفكرة، ما الذي سيتم تقديمه، كيف سيتم ذلك، ومن سيقوم به وأين وغيرها من الجوانب الرئيسة للفكرة.
- **القيم المقترحة:** تحديد المزايا التنافسية التي يقدمها المشروع للعميل (مثل الحداثة، الأداء، التكييف، التصميم، السعر، تقليل المخاطر، سهولة الوصول/الاستخدام).

- **فريق العمل:** تفصيل مهارات ومؤهلات وخبرات أعضاء الفريق وأدوارهم ومسؤولياتهم داخل المشروع، وطرق التواصل بينهم.
- **أهداف المشروع:** تحديد أهداف تجارية واضحة وقابلة للقياس (خاصة الحصة السوقية المستهدفة) على المدى القريب والمتوسط والبعيد.
- **جدول زمني للتحقيق:** تقسيم المشروع إلى مهام محددة، وتحديد المدة الزمنية لكل مهمة ونتائجها الرئيسية.

يمثل هذا المحور بطاقة تعريف شاملة للمشروع. يهدف إلى إعطاء القارئ (المقيم) نظرة شاملة وواضحة لطبيعة المشروع، قيمته المضافة، كفاءة الفريق القائم عليه، طموحاته، وجدوله الزمني للتنفيذ.

3. المحور الثاني: الجوانب الابتكارية (اللجنة الوطنية لمتابعة الابتكار والحاضنات، 2022، الصفحات 5-6) يتطلب وصفا دقيقا لطبيعة الابتكار في المشروع ومجالاته من خلال التطرق إلى:

- **طبيعة الابتكارات:** تحديد نوع الابتكار (هل هو ابتكار في المنتج/الخدمة، في عملية الإنتاج، في نموذج العمل، في التسويق، ابتكار تكنولوجي، إلخ).
- **مجالات الابتكارات:** توضيح القطاع أو المجال الذي يندرج فيه هذا الابتكار.

يهدف هذا المحور إلى إثبات أن المشروع لا يقتصر على تكرار نموذج قائم، بل يقدم شيئا جديدا أو حلا أفضل لمشكلة معينة. يجب أن يكون الوصف هنا دقيقا ومقنعا لإبراز القيمة المضافة الحقيقية للمشروع وتميزه عن المنافسين، مما يبرر اعتباره مشروعاً مبتكراً يستحق الدعم.

4. المحور الثالث: التحليل الاستراتيجي للسوق (اللجنة الوطنية لمتابعة الابتكار والحاضنات، 2022، الصفحات 8-9) يتضمن المحور تحليلاً للسوق المستهدف والمنافسة، ووضع إستراتيجية تسويقية بتحديد:

- **عرض القطاع السوقي:** وصف السوق المستهدف، حجمه، اتجاهاته، وخصائص العملاء المحتملين.
- **قياس شدة المنافسة:** تحديد المنافسين الرئيسيين (المباشرين وغير المباشرين)، وتحليل نقاط قوتهم وضعفهم، وتقييم درجة التهديد التي يمثلونها.
- **الإستراتيجية التسويقية:** تحديد كيفية وصول المنتج إلى السوق (المنتج، السعر، التوزيع، الترويج - المزيج التسويقي).

يهدف هذا المحور إلى إظهار فهم فريق المشروع لبيئة السوق التي سيدخلونها، قدرتهم على تحليل المنافسة، ووضع خطة واقعية ومنطقية للوصول إلى العملاء وتحقيق المبيعات. وهذا ما يعرف بالجدوى التجارية للمشروع.

5. المحور الرابع: خطة الإنتاج والتنظيم (اللجنة الوطنية لمتابعة الابتكار والحاضنات، 2022، الصفحات 10-12) وصف الجوانب التشغيلية والتنظيمية للمشروع من خلال تحديد:

- **عملية الإنتاج:** شرح تفصيلي لخطوات إنتاج المنتج أو تقديم الخدمة، التكنولوجيا المستخدمة، الطاقة الإنتاجية، والموارد اللازمة.
 - **التموين (سلسلة التوريد):** تحديد مصادر المواد الأولية أو المدخلات، الموردين الرئيسيين، وكيفية إدارة المخزون.
 - **اليد العاملة:** تقدير الاحتياجات من الموظفين، المهارات المطلوبة، خطة التوظيف، والهيكل التنظيمي الأولي.
 - **الشراكات الرئيسية:** تحديد الشركاء الأساسيين اللازمين لنجاح المشروع (موردون، موزعون.. إلخ).
- يركز هذا المحور على الجدوى التشغيلية، هل يمتلك الفريق خطة واضحة لكيفية تنفيذ المشروع على أرض الواقع؟ كما يهدف إلى تقييم مدى واقعية خطط الإنتاج، تأمين الموارد، إدارة القوى العاملة، وبناء العلاقات مع الشركاء الضروريين.

6. المحور الخامس: الخطة المالية تقديم تحليل مالي شامل وتقديرات مستقبلية وهذا بتحديد كلا من:

- **التكاليف والأعباء:** تقدير تكاليف الاستثمار الأولية والتكاليف التشغيلية (الثابتة والمتغيرة)؛
- **رقم الأعمال (الإيرادات):** توقعات المبيعات والإيرادات بناء على إستراتيجية التسعير والحصة السوقية المستهدفة؛
- **جدول حسابات النتائج المتوقع:** عرض الأرباح والخسائر المتوقعة لفترة زمنية محددة (عادة 3-5 سنوات)؛
- **خطة الخزينة (التدفقات النقدية):** توقعات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للتأكد من قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المالية من خلال حساب رأس المال العامل (BFR)؛
- **الملاحق المالية:** تتضمن نماذج مفصلة للموازنة التقديرية (Bilans)، حسابات النتائج المتوقعة (Compte de Résultat Prévisionnel)، وجدول تدفقات الخزينة المتوقعة (Tableau des Flux de Trésorerie Prévisionnel).

من خلال هذا المحور يتم تقييم الجدوى المالية للمشروع. هل المشروع مربح على الورق؟ هل هو قادر على تحقيق الاستدامة المالية؟ تعتبر هذه التوقعات ضرورية لإقناع المحكمين والمستثمرين المحتملين بالسلامة المالية للمشروع وقدرته على النمو وتحقيق العائد. إن استخدام النماذج المالية الموحدة يسهل عملية التقييم والمقارنة.

7. المحور السادس: النموذج الأولي التجريبي (prototype) من خلاله يتم تقديم وصف للنموذج الأولي للمنتج أو الخدمة الذي تم تطويره، نتائج الاختبارات الأولية، وأي دليل مادي أو بصري عليه (صور، فيديو، رابط لتطبيق).

تكمن أهمية هذا المحور في تقديم دليل ملموس على أن المشروع قد تجاوز مرحلة الفكرة المجردة وبدأ في التنفيذ الفعلي، إن النموذج الأولي (حتى لو كان بسيطاً) يقلل من مخاطر المشروع ويزيد من مصداقيته، ويثبت قدرة الفريق على تحويل الفكرة إلى واقع ملموس وقابل للاختبار.

إن الإجراءات الموضحة السابقة تمثل عملية بناء خطة عمل شاملة وممنهجة مصممة خصيصاً لتلبية متطلبات الحصول على شهادة "مؤسسة اقتصادية" في الجامعة الجزائرية ضمن إطار القرار 008. بحيث يعمل الدليل على ترشيد الطالب الحامل للفكرة الإبداعية خطوة بخطوة لتغطية كافة الجوانب الأساسية لتقييم أي مشروع ريادي: الفكرة وفريقها، الابتكار، السوق والمنافسة، التشغيل، الجوانب المالية، والإثبات العملي الأولي (النموذج الأولي). إذ يعتبر أداة عمل وتوثيق وتقييم في آن واحد، تهدف إلى ضمان جدية المشاريع الطلابية وقابليتها للتحويل إلى مؤسسات اقتصادية.

نستنتج في الأخير إلى أنه هناك تكامل بين بيئة الحاضنة، التكوين المتخصص، والإطار الإداري وفق القرار الوزاري 008 إذ يشكل منظومة فعالة لدعم وتحفيز الابتكار وروح المقاولاتية لدى الطلبة، مما يساهم في تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة ومؤسسات اقتصادية قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: الاستبيان وعينة الدراسة

يمثل البحث العلمي منهجاً منظماً نحو فهم الظواهر وتفسيرها للوصول إلى حقائق موثوقة. ولتحقيق هذه الغاية، يعتمد الباحثون على مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات المصممة خصيصاً لجمع البيانات اللازمة من مصادرها المختلفة. تتنوع هذه الأدوات، مثل الملاحظة والمقابلة والاستبانة وتحليل الوثائق والاختبارات، ويأتي اختيار الأداة المناسبة تبعاً لطبيعة مشكلة البحث وأهدافه والمجتمع المدروس.

ومن بين أبرز أدوات جمع البيانات وأكثرها شيوعاً، خاصة في الدراسات الاجتماعية والإنسانية التي تتطلب جمع معلومات من أعداد كبيرة نسبياً من الأفراد، تبرز أداة الاستبيان. نظراً لاعتماد دراستنا

الحالية على هذه الأداة بشكل محوري لجمع البيانات الميدانية، فإن هذا المبحث يهدف إلى توضيح الإطار المفاهيمي والعملية لاستخدامها في سياق دراستنا.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستبيان

1. تعريف الاستبيان:

لغة: كلمة "استبيان" مشتقة من الفعل "استبان" بمعنى أوضح وعرف، فالاستبيان هو التوضيح والتعريف. (الجرجاوي، 2010، صفحة 14)

اصطلاحاً: هو "مجموعة من الأسئلة تتوافق مع محاور الظاهرة قيد الدراسة وتكون ملمة بها والتي يمكن التوصل من خلالها إلى حقائق تلامس الواقع". (أحمد و البار، 2023)

ويعرف أيضاً بأنه "مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين". (نسيبة، 2015، صفحة 32)

وعليه يمكننا أن نقول أن الاستبيان هو أداة منهجية منظمة، تتكون من قائمة أسئلة معدة مسبقاً، تهدف إلى جمع بيانات محددة من عينة من الأفراد حول موضوع معين لتحقيق أهداف البحث العلمي.

2. خصائص الاستبيان

يتميز الاستبيان بجملة من الخصائص تميزه عن باقي أدوات البحث العلمي نلخصها فيما يلي: (مختار، 1978، الصفحات 54-55)

- تتيح الاستبيانات وبشكل خاص الإلكترونية منها، الوصول إلى عينات دراسة واسعة ومنتشرة جغرافياً دون الحاجة للتنقل الفعلي.
- انخفاض تكلفته إذ يتطلب جهداً ووقتاً أقل في جمع البيانات مقارنة بوسائل البحث الأخرى.
- يمنح المشاركين الفرصة للإجابة على الأسئلة بدقة، لاسيما تلك المتعلقة بالجوانب الشخصية أو الخاصة، مع إمكانية الرجوع لمصادر أو التشاور قبل الرد.
- يتيح للمستجوبين حرية اختيار الوقت المناسب لهم للإجابة على الأسئلة، دون الالتزام بجدول زمني يفرضه الباحث.
- يساهم في ضمان صياغة دقيقة وموحدة للأسئلة وترتيبها بشكل منطقي، فضلاً عن تسهيل عملية تسجيل الاستجابات بشكل منظم.

- يوفر بيئة آمنة للعينة المدروسة للتعبير عن آرائهم بصدق وصراحة، خاصة في القضايا الحساسة أو المرحجة نظرا لغياب المواجهة المباشرة مع الباحث وإمكانية عدم الكشف عن الهوية، مما يعزز الحصول على بيانات كمية دقيقة وصادقة.

3. الشروط الواجب توافرها في الاستبيان

لضمان فعالية الاستبيان كأداة بحثية، يجب مراعاة عدة شروط أساسية عند تصميمه وتطبيقه لتشمل ما يلي: (مختار، 1978، صفحة 56)

- يجب أن يكون الاستبيان انعكاسا مباشرا لأهداف الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها، بحيث تساهم كل فقرة فيه في جمع البيانات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.
- ينبغي أن يكون الاستبيان موجزا قدر الإمكان، مع التركيز على الأسئلة الضرورية فقط لتجنب إرهاق المستجيب أو شعوره بالملل مما قد يؤدي إلى إهماله.
- يجب تصميم الاستبيان وتقديمه بطريقة تشجع المبحوثين على المشاركة وتثير اهتمامهم بموضوعه ومحتواه، مما يحفزهم على تقديم إجابات كاملة وصادقة.
- صياغة الأسئلة بوضوح تام، وتجنب الغموض أو الإيحاء بإجابات معينة، أو استخدام عبارات قد تربك المستجيب أو تثبط عزيمته أو توجهه نحو استجابة محددة. يجب أن تتيح الأسئلة للمبحوث التعبير عن رأيه بحرية.
- تجنب الأسئلة التي قد تسبب إحراجا للمستجيب أو تثير شكوكه حول سرية بياناته أو أهداف البحث الحقيقية، أو تخوفه من أي تبعات سلبية لإجاباته.
- استخدام لغة ومصطلحات ومفاهيم تتناسب مع المستوى التعليمي والثقافي والإدراكي للمستجوبين، لضمان فهمهم الصحيح للأسئلة.
- تنظيم الأسئلة بتسلسل منطقي ومتدرج (من العام إلى الخاص، أو حسب الأهمية)، مع الحرص على طول مناسب لكل قسم وتجنب الحشو والتكرار الغير المبرر.
- التأكد من أن كل سؤال يتناول فكرة واحدة ومحددة لضمان دقة الإجابة.

بالإضافة إلى:

- تزويد المستجيب بتعليمات واضحة وموجزة في بداية الاستبيان حول كيفية الإجابة، والغرض من الاستبيان، والتأكيد على سرية المعلومات.
- ضرورة تجربة الاستبيان على عينة محدودة من مجتمع الدراسة أو مشابهة له قبل تعميمه، وذلك للكشف عن أي غموض في الأسئلة، أو مشكلات في التصميم، أو تقدير الوقت اللازم للإجابة، وإجراء التعديلات اللازمة.

- طمأنة المستجيبين بأن إجاباتهم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، مع خيار عدم الكشف عن الهوية إن أمكن وكانت طبيعة البحث تسمح بذلك.

4. أنواع الأسئلة في الاستبيان:

تتنوع الأسئلة المستخدمة في الاستبيانات البحثية بشكل كبير، ويعتمد اختيار النوع المناسب على طبيعة البحث وأهدافه، ونوع البيانات المراد جمعها، وخصائص العينة المستهدفة. يساهم الاختيار الدقيق لنوع السؤال في الحصول على إجابات دقيقة ومفيدة.

يمكن تصنيف أسئلة الاستبيان إلى الأنواع التالية:

الأسئلة المغلقة: هي الأسئلة التي تقدم للمبحوث مجموعة محددة ومعدة مسبقا من الخيارات للإجابة عنها ومن أبرز أنواعها: (بن مرسل، 2007، صفحة 223)

- أسئلة الاختيار: يطلب من المبحوث اختيار الإجابة من البدائل المتاحة، سواء كانت الإجابة واحدة أو متعددة.

- أسئلة ثنائية: تقدم خيارين فقط للإجابة، غالبا ما تكون "نعم/لا" أو "موافق/غير موافق".

- مقاييس التقدير: تستخدم لقياس اتجاهات، آراء، أو درجة الموافقة لعبارة معينة أو تقييم شيء ما.

يعتبر مقياس (Likert) أحد أكثر الأدوات استخداما في بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية إذ يتضمن قياس بعدين الاتجاه والقوة، يتكون المقياس من سلسلة من العبارات يطلب من المستجيب أن يشير إلى درجة موافقه أو عدم موافقه عليها باستخدام خيارات مثل: أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة. وبهذه الطريقة يهدف المقياس لقياس اتجاه الموقف وشدة. (Albaum, 1997, p. 331)

تتميز هذه الأسئلة بقدرتها على جمع بيانات منظمة يمكن تحليلها كميًا بكفاءة. فهي تسهل عملية تصنيف الإجابات وتفرغها في جداول إحصائية، وتسمح بالمعالجة الإلكترونية للبيانات بسرعة ودقة. إضافة إلى ذلك لا تستغرق وقتا طويلا من المستجوبين، مما يساهم في زيادة معدلات الاستجابة، وتقلل من احتمالية حدوث أخطاء في تفسير الإجابات نظرا لوضوحها وتحديدها المسبق.

ومع ذلك، من أبرز عيوب الأسئلة المغلقة أنها قد تحد من حرية المبحوث في التعبير عن رأيه بشكل كامل، حيث يقتصر على الخيارات المتاحة فقط. وقد يغفل الباحث عن تضمين بعض البدائل الهامة التي قد تكون جوهرية لبعض المستجوبين. ولتجاوز هذا القصور، ينصح غالبا بإضافة "خيار آخر" لإتاحة الفرصة للمستجيب لتقديم إجابات لم ترد ضمن الخيارات المقترحة، مما يثري البيانات المجمعة.

الأسئلة المفتوحة: هي الأسئلة التي تسمح للمستجيب بالإجابة بكلماته الخاصة وبحرية دون التقيد بخيارات محددة مسبقاً. توفر هذه الأسئلة بيانات غنية وعميقة وقد تكشف عن جوانب غير متوقعة، ولكن تحليلها يتطلب جهداً ووقتاً أكبر. (بن مرسل، 2007، صفحة 224)

الأسئلة المختلطة: تجمع بين خصائص الأسئلة المغلقة والمفتوحة، حيث توفر خيارات محددة بالإضافة إلى خيار مفتوح للمستجيب الذي لا يجد إجابته ضمن الخيارات المتاحة. (عبد الله العسكري، 2002، صفحة 173)

عند اختيار أنواع الأسئلة، يجب على الباحث مراعاة أهداف البحث، طبيعة البيانات المطلوبة (كمية أم نوعية)، خصائص المبحوثين، والوقت المتاح لهم، بالإضافة إلى طريقة تحليل البيانات لاحقاً. الاستخدام الجيد والمتنوع لأنواع الأسئلة يعزز من جودة البيانات المجمعة ويساهم في فهم أعمق للظاهرة المدروسة.

5. خطوات تصميم الاستبيان:

تعتبر عملية تصميم الاستبيان عملية منهجية تتطلب التخطيط الدقيق لضمان جمع بيانات دقيقة، إذ أنه يمر بعدة مراحل نذكرها فيما يلي: (بلقوم و خليفة، 2023، الصفحات 55-58)

تحديد محتوى كل سؤال: تعتبر الخطوة الأساسية التي تحدد جوهر الاستبيان، ننقل فيها من الفكرة البحثية أو مشكلة الدراسة المجردة إلى تساؤلات وفرضيات واضحة ومحددة والتي من خلالها نحدد المفاهيم والمؤشرات التي يتم قياسها. أي أننا نقوم بتحويل المتغيرات إلى مفاهيم قابلة للقياس، ثم نجري كل مفهوم إلى عناصر، ونصمم سؤال لكل عنصر. بهذه الطريقة تشكل الأسئلة كيانا متكاملًا يعبر عن المتغيرات المراد دراستها.

تحديد شكل الإجابة: بعد تحديد الأسئلة المناسبة لقياس متغيرات الدراسة، ننقل إلى صياغتها ووضعها في شكل قائمة. يمكن أن تكون هذه القائمة مفتوحة أو مغلقة، وهذا يعتمد على حاجة الباحث وأغراض البحث.

ترتيب الأسئلة: يلعب ترتيب الأسئلة دوراً مهماً في تسهيل عملية الإجابة وتشجيع المشاركين على إكمال الاستبيان، تكون البداية بأسئلة سهلة، غير شخصية، لتشجيع المشاركة. ثم الانتقال من الأسئلة العامة إلى الأسئلة الأكثر تحديداً مع مراعاة جميع الأسئلة في محاور أو مجموعات لضمان سلاسة التدفق.

تحديد الخصائص المادية للاستبيان: هذه المرحلة تعنى بالجوانب المرئية والملموسة للاستبيان، سواء كان ورقيا أو الكترونيا. وهذا يجعل الاستبيان منظما ومتناسقا، مع ترك المساحات الكافية للإجابة إذا كان الاستبيان ورقيا.

الاختبار الأول والمراجعة النهائية: هي مرحلة التأكد من فعالية الاستبيان من خلال إجراء الاختبار الأول وهذا بتطبيقه على عينة صغيرة من الفئة المستهدفة بهدف تسجيل الملاحظات وتحديد الاختلالات من أجل تعديلها قبل طرح الاستبيان النهائي.

المطلب الثاني: تقديم استبيان الدراسة

في إطار تحقيق أهداف الدراسة، وبناء على البيانات المراد جمعها وبعد التطرق إلى الجوانب النظرية، تبين لنا بأن أداة الاستبيان تشكل الوسيلة المنهجية الأكثر ملائمة وكفاءة لجمع البيانات الميدانية الضرورية. على هذا الأساس، تم تطوير وتصميم استمارة استبيان لتغطية كافة المتغيرات واكتشاف مختلف أبعاد الدراسة.

ونظرا للخصائص المميزة لمجتمع الدراسة، وللأهمية البالغة للتفاعل المباشر في الحصول على معلومات موثوقة فقد تم الاعتماد على الاستبيان الورقي بغيت تأسيس جسر من التواصل الفعال مع عينتنا المستهدفة، والمتمثلة في شريحة الطلبة الجامعيين حاملو الأفكار الإبداعية الراغبين في تطوير مشاريعهم الريادية ضمن بيئة حاضنات الأعمال بجامعتي وهران 2 وتيسمسيلت. يتيح لنا هذا النهج المباشر فرصة ثمينة ليس فقط لتوزيع الاستمارات، بل وأيضا لتقديم الإيضاحات اللازمة حول أي غموض متعلق بالأسئلة، وضمان استيعاب المستجوبين لمضمون كل فقرة.

1. التحليل المفاهيمي لفرضيات الدراسة

يمثل تفكيك الفرضيات إلى مكونات أصغر قابلة للقياس حجر الزاوية الذي يضمن دقة النتائج وموضوعيتها. هذه العملية المنهجية التي تنتقل بالباحث من التجريد النظري إلى الواقع الملموس، تمر عبر أربع مراحل أساسية: تحديد الفرضية، ثم استخلاص المفاهيم الأساسية منها، وتجزئة كل مفهوم إلى أبعاده المختلفة، وأخيرا، تطوير مؤشرات قابلة للقياس. (Quivy & Compenhoudt, 1993)

الجدول 11. تحليل الفرضية الرئيسية

المصدر : من إعداد الباحثة

تحكيم الاستبيان:

قليل توزيع الاستبيان على عينة الدراسة، تم عرضه على ثلاثة خبراء في مجال المقاولاتية والدراسات الإحصائية قصد تحكيمه والتأكد من مدى وضوح العبارات ودقتها وملائمتها لأهداف الدراسة، تعلق الملاحظات أساساً بصياغة بعض الفقرات وتبويب المحاور.

الثبات والمصدقية:

تم حساب معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرومباخ، باعتباره من أكثر الأساليب شيوعاً في قياس الاتساق الداخلي للأداة. وأظهرت النتائج أن قيم معامل ألفا كرومباخ لجميع المحاور تجاوزت 0,70 مما يدل على ارتفاع درجة الثبات والاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان، وبالتالي يعتبر أداة مناسبة لجمع البيانات وتحقيق أهداف الدراسة.

2. مكونات الاستبيان

1.2 المعلومات الشخصية: يبدأ الاستبيان بجمع معلومات أساسية عن المستجيبين بهدف تكوين فهم أفضل لخصائص العينة وتأثير هذه الخصائص المحتمل على إجاباتهم. تشمل هذه البيانات:

- الجنس: ذكر / أنثى.
- المستوى التعليمي: ليسانس / ماستر / دكتوراه.
- التخصص: يشمل خيارات متعددة تتناسب مع كليات ومعاهد جامعتي وهران 2، تيسمسيلت.
- الصفة: صاحب فكرة ابتكارية / صاحب مؤسسة ناشئة.
- معلومات إضافية حول الوضع القانوني والتمويلي للمشروع: تتضمن أسئلة حول امتلاك بطاقة المقاول الذاتي أو سجل تجاري، والحصول على وسم "مؤسسة ناشئة" أو براءة اختراع، وكذلك الحصول على تمويل من صندوق تمويل المؤسسات الناشئة.

تعتبر هذه البيانات ضرورية للتحليل وربطها بخصائص المستجوبين المختلفة، مما يساعد في استخلاص استنتاجات أكثر دقة حول فعالية برامج المرافقة وتأثيرها على فئات متنوعة من الطلبة رواد الأعمال.

2.2 محاور الاستبيان: ينقسم الاستبيان إلى خمسة محاور رئيسية، يهدف كل محور منها إلى تقييم جانب محدد من جوانب مرافقة المشاريع الابتكارية.

المحور الأول الدعم البيداغوجي: يكتشف هذا المحور مدى مساهمة التكوين والدعم البيداغوجي في تطوير الأفكار الابتكارية واكتساب المهارات الريادية يتضمن:

مدى تحسين الفكرة الابتكارية من خلال التكوين؛ مساهمة الدعم الجامعي في اكتساب وتطوير المهارات لإقامة المشروع؛ مدى تماشي الدورات التدريبية مع احتياجات المشروع؛ إمكانية تطبيق المعرفة النظرية المكتسبة على المشروع الريادي؛ مساعدة التوجيه الأكاديمي في بناء وتطوير المشروع.

المحور الثاني التمويل: يركز هذا المحور على جانب التمويل، وهو عنصر أساسي لإقامة ونجاح المشاريع الناشئة يشمل: الإعلام عن كافة صيغ التمويل المتاحة؛ إتاحة فرصة المشاركة في مسابقات وبرامج التمويل؛ تلقي تكويننا عن كيفية إعداد ملف طلب التمويل؛ كفاية التمويل الذي تم الحصول عليه لبدء المشروع.

المحور الثالث تكوين شبكة علاقات العمل: يقيم هذا المحور دور الجامعة في مساعدة رواد الأعمال على بناء شبكة علاقات مهنية يتضمن: مدى مساهمة الجامعة على ربط المبحوث بخبراء في مجال عمله؛ إتاحة الفرصة لتكوين وتطوير شبكة علاقات مهنية بفضل الأحداث والورشات؛ فائدة الاجتماعات مع رواد الأعمال ذوي الخبرة؛ تمكين المرافقة من تحديد الشركاء المحتملين للمشروع؛ فائدة وفعالية الشبكة المهنية المنشأة أثناء التدريب؛ تكوين علاقات والربط مع مختلف الهيئات الحكومية الخارجية.

المحور الرابع إجراءات تأسيس الشركة: يهدف هذا المحور إلى معرفة مدى الدعم المقدم في الجوانب الإجرائية والقانونية لتأسيس الشركات يشمل: إجراءات الحصول على رقم الإيداع لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية؛ القيام بإجراءات الحصول على وسم "مشروع مبتكر" أو "مؤسسة ناشئة"؛ زيارة منصة صندوق تمويل المؤسسات الناشئة (ASF) عبر المنصة الرقمية؛ تكوين عن كيفية التسجيل في منصة مقال ذاتي أو الحصول على السجل التجاري .

المحور الخامس الابتكار والتطوير التكنولوجي: يركز هذا المحور على الدعم الفني والتكنولوجي المقدم لتطوير الأفكار والمشاريع يتضمن عبارات مثل: التمكن من الوصول إلى النموذج الأولي لفكرة المشروع؛ تمكين المحتضنين من تصميم موقع أو تطبيق للشركة؛ المساعدة في تحديد التقنيات المبتكرة ذات الصلة بالمشروع؛ التمكن من الحصول واستعمال الموارد التكنولوجية لاختبار أو تطوير الفكرة؛ إتاحة الدعم الفني إمكانية تطوير حلول مبتكرة؛ إمكانية التعاون مع باحثين أو مخابر بحثية؛ مساهمة الابتكارات المطورة في تميز الشركة الناشئة في السوق؛ التمكن من التحكم الجيد في الوسائط التكنولوجية.

تم الاستعانة بمقياس Likert خماسي بترج تصاعدي من عدم الموافقة بشدة (1) إلى الموافقة بشدة (5).

الاتجاه	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة

1. مجتمع الدراسة:

يعرف على أنه "جميع المفردات أو الوحدات التي تتوافر فيها الخصائص المطلوب دراستها" (غربي، 2009، صفحة 127)، أو هو "مجموعة العناصر أو الأفراد الذين يشكلون محور الاهتمام في دراسة معينة. وبعبارة أخرى، هو جميع العناصر التي تتعلق بها مشكلة البحث" (النقيب، 2008، صفحة 106). وعليه يمكننا أن نقول أن مجتمع الدراسة هو مجموعة الأفراد أو الأحداث أو العناصر التي يهدف الباحث إلى دراسة خصائصها أو الظواهر المتعلقة بها. ومجتمع الدراسة في بحثنا هذا هو طلاب الجامعات الجزائرية الذين يمتلكون أفكاراً إبداعية ويتطلعون لتطوير مشاريعهم الريادية والمحتضنين من قبل حاضنات الأعمال الجامعية لجامعتي وهران 2، تيسمسيلت للموسم الجامعي 2025/2024.

2. عينة الدراسة:

بغرض التعرف على واقع مرافقة المشاريع الابتكارية في الجامعات الجزائرية، ونظراً لاستحالة إخضاع كل الجامعات الجزائرية للدراسة وهذا لتعدد المؤسسات الجامعية وانتشارها على التراب الوطني فقد وقع اختيارنا على جامعتي محمد بن أحمد وهران 2 وجامعة أحمد بن يحيى الوشريسي تيسمسيلت باستهداف الطلبة المنتسبين لحاضنات الأعمال الجامعية للموسم الجامعي 2025/2024 والحاملين لأفكار إبداعية بغيت تطويرها لمشاريع استثمارية، فقمنا بتوزيع استبيان بحجم عينة قدر بـ 73 استبانة تعتبر عينة مستهدفة، استرجعنا منها 68 استبانة.

1.2 توزيع العينة حسب الجنس والجامعة

الجدول 12. توزيع العينة حسب الجنس والجامعة

الجامعة	ذكر	أنثى	الإجمالي
وهران 2	14	16	30
تيسمسيلت	10	28	38
الإجمالي	24	44	68

المصدر نتائج الدراسة باستعمال برنامج SPSS.25

تبين الإحصائيات هيمنة واضحة للعنصر النسوي في كلتا الجامعتين، حيث بلغت نسبة الإناث في جامعة وهران 53.3% وفي جامعة تيسمسيلت 73.7%. وتتفوق جامعة تيسمسيلت بهذه النسبة، مما قد يعكس تبني سياسات لدعم ريادة الأعمال النسائية في هذه الجامعة.

2.2 توزيع العينة حسب المستوى التعليمي والجامعة

الجدول 13. توزيع العينة حسب المستوى التعليمي والجامعة

الجامعة	ليسانس	ماستر	دكتوراه	الإجمالي
وهران 2	4	25	1	30
تيسمسيلت	13	25	0	38
الإجمالي	17	50	1	68

المصدر: نتائج الدراسة باستعمال برنامج SPSS.25

من خلال الجدول 13 نلاحظ :

هيمنة حاملي شهادة الماستر في كلتا الجامعتين، حيث يشكلون 83.3% في جامعة وهران و 65.8% في جامعة تيسمسيلت، تضم جامعة تيسمسيلت أعلى نسبة من حاملي شهادة الليسانس (34.2%) مقارنة بجامعة وهران 2 (13.3%)، مما قد يشير إلى توجهها نحو دعم المشاريع في مراحلها الأولية، تقتصر نسبة حاملي شهادة الدكتوراه على جامعة وهران 2، بوجود طالب واحد فقط، مما يعكس تركيز هذه الجامعة على البحث المتقدم.

3.2 توزيع العينة حسب التخصص والجامعة

الجدول 14. توزيع العينة حسب التخصص والجامعة

الجامعة	ع.الاقتصادية التسيير/ التجارية	العلوم الاجتماعية	الحقوق	الآداب اللغات	علوم الأرض	معهد صيانة	العلوم التكنولوجية	العلوم الطبيعية والحياة	النشاطات الرياضية	الإجمالي
وهران 2	11	9	5	2	1	2	0	0	0	30
تيسمسيلت	13	0	2	0	0	0	11	4	8	38
الإجمالي	24	9	7	2	1	2	11	4	8	68

المصدر: نتائج الدراسة باستعمال برنامج SPSS.25

نلاحظ من الجدول 14 ما يلي:

- هيمنت التخصصات الاجتماعية بجامعة وهران 2: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بـ 36.7%، العلوم الاجتماعية 30%، الحقوق 16.7% أي بما يعادل 83.4% من إجمالي الطلبة المحتضنين؛
- هيمنت التخصصات العلمية والتقنية بجامعة تيسمسيلت: العلوم التكنولوجية بنسبة 28.9%، معهد النشاطات البدنية والرياضية 21%، علوم الطبيعة والحياة 10.5% أي ما يعادل نسبة 60.4% من إجمالي الطلبة المحتضنين؛
- غياب كامل للعلوم الاجتماعية في تيسمسيلت، مقابل غياب العلوم التكنولوجية وعلوم الطبيعة والحياة في وهران 2، يرجع لطبيعة التخصصات المفتوحة في الجامعتين.
- يشكل طلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية نسبة 35.29% من إجمالي العينة وهي أعلى نسبة، تليها طلبة العلوم التكنولوجية بنسبة 16.17%.

4.2 توزيع العينة حسب صفة المشروع والجامعة

الجدول 15. توزيع العينة حسب صفة المشروع والجامعة

الجامعة	صاحب فكرة مبتكرة	مؤسسة ناشئة	الإجمالي
وهران 2	8	22	30
تيسمسيلت	11	27	38
الإجمالي	19	49	68

المصدر نتائج الدراسة باستعمال برنامج SPSS.25

من الجدول 15 نلاحظ أنه:

- تشكل المؤسسات الناشئة نسبة 73.3% بجامعة وهران 2 و 71.1% بجامعة تيسمسيلت أي ما يعادل 72.02% من إجمالي المشاريع المحتضنة مما قد يعكس بيئة أكثر تشجيعا للمبادرات الجديدة.
- كنا أن نسبة الأفكار المبتكرة (28.9% مقابل 26.7%) متقارب بين الجامعتين.

5.2 الاستنتاج: مما سبق يمكننا استخلاص ما يلي:

- **هيمنة نسائية مع توجه لدعم ريادة الأعمال النسائية:** تظهر العينة هيمنة واضحة للعنصر النسوي في كلتا الجامعتين، وبشكل خاص في جامعة تيسمسيلت. هذا التفوق النسبي قد يؤدي إلى تبني سياسات أو برامج داعمة موجهة لتمكين المرأة في مجال ريادة الأعمال، مما يجعلها بيئة جاذبة للمبادرات النسائية.
- **تنوع في المستويات الأكاديمية:** يعكس التركيب الأكاديمي للعينة وجود توجهات مختلفة بين الجامعتين. فبينما تهيمن شهادات الماستر في كليهما، يشير ارتفاع نسبة حاملي الليسانس في جامعة تيسمسيلت ما يشير إلى اهتمام واجهاتها بدعم المشاريع في مراحلها الأولية، من خلال توفير بيئة حاضنة للأفكار الوليدة. في المقابل، يشير وجود حاملي الدكتوراه (وإن كان بنسبة محدودة) في جامعة وهران 2 إلى توجيهها نحو دعم المشاريع ذات الطبيعة البحثية المتقدمة التي تتطلب مستويات تعليمية عليا.
- **تخصصات متكاملة تعكس طبيعة الجامعات:** يظهر توزيع التخصصات أن كلا من الجامعتين تتميزان بنقاط قوة مختلفة. جامعة وهران 2 تركز بشكل كبير على التخصصات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، مما قد يصب في مصلحة المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والخدمي أو المتعلق بالإدارة والتسيير. على النقيض تهيمن التخصصات العلمية والتقنية في جامعة تيسمسيلت، مما يشير إلى بيئة مواتية للمشاريع الابتكارية والتكنولوجية. هذا التباين يعكس طبيعة التخصصات المتاحة في كل جامعة وقد ينعكس على نوعية المشاريع المدعومة. كما يبرز تخصص التسيير والاقتصاد والتجارة بشكل عام في تكوين العينة المدروسة، مما يؤكد دور هذه التخصصات في مجال ريادة الأعمال وخلفية الطلبة المحتضنين في إدارة الأعمال والمشاريع.
- **بيئة مشجعة للمؤسسات الناشئة وتقارب في توليد الأفكار المبتكرة:** تشير النسبة العالية للمؤسسات الناشئة المحتضنة في كلتا الجامعتين إلى وجود بيئة حاضنة ومشجعة للمبادرات الجديدة. هذا يدل على فعالية آليات الدعم والاحتضان المتوفرة. وعلى الرغم من التباين في التخصصات والتركيب الأكاديمية، فإن التقارب في نسبة الأفكار المبتكرة بين الجامعتين يدل على قدرة كلا البيئتين على توليد أفكار جديدة، وإن كانت طبيعة هذه الأفكار قد تختلف باختلاف التخصصات.

خلاصة الفصل

لا يعتبر الإطار المنهجي مجرد وصف للخطوات والإجراءات المتبعة، بل يعزز من مصداقية الدراسة ويمكن القارئ من فهم الأسس التي بنيت عليها كل مرحلة بحثية. لقد حرصنا على أن تكون كافة المكونات المنهجية مترابطة ومنطقية، بدءاً من تحديد المتغيرات ووصولاً إلى تصميم أداة القياس واختيار وتحليل العينة، وذلك بهدف جمع بيانات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في التحليل والتفسير.

بناءً على هذا الأساس المنهجي، أصبحت الدراسة مهيأة للانتقال إلى المرحلة الموالية. فبعد إرساء هذه الدعائم، سننتقل إلى عرض وتحليل النتائج التي تم جمعها بواسطة هذا الاستبيان، ومن ثم مناقشة النتائج واستخلاص الاستنتاجات التي ستجيب عن تساؤلات البحث الرئيسية واختبار الفرضيات المطروحة. إن وضوح المنهجية المقدمة في هذا الفصل يشكل جسراً معرفياً يمهد الطريق أمام القارئ لفهم أعمق للنتائج التي سيتم عرضها في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

مقدمة

استند الجانب التطبيقي على دراسة حالة ميدانية استهدفت شريحة الطلبة حاملي الأفكار الإبداعية والمحتضنين فعليا على مستوى حاضنات الأعمال لجامعتي وهران 2 وتيسمسيلت. تمثلت أداة جمع البيانات في الاستبيان، الذي صمم ليتناسب مع أهداف الدراسة وقياس المتغيرات المستهدفة. وقد تضمن الاستبيان مجموعة من المحاور التي تغطي أبعاد المرافقة على مستوى الحاضنات الجامعية. ولمعالجة البيانات المستخلصة من الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS.25، حيث شمل التحليل الإحصائي في المبحث الأول من هذا الفصل على:

- دراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات

- اختبارات "ت" (T-test)

- اختبارات ANOVA

- التحليل العاملي

بعد عرض وتحليل هذه النتائج الكمية في المبحث الأول، سيتناول المبحث الثاني مناقشة هذه النتائج وتحليلها.

المبحث الأول: تحليل النتائج

يهدف هذا المبحث إلى عرض وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معالجة البيانات يتضمن هذا الجزء اختبار مدى صحة الفرضيات التي صيغت في الإطار النظري، وذلك بتقديم وصف للبيانات واستخلاص الدلالات الإحصائية لمختلف المتغيرات والعلاقات بينها.

المطلب الأول: تحليل المتوسطات الحسابية

1. المحور الأول: الدعم البيداغوجي

الجدول 16. المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الأول

الانحراف المعياري	المتوسط	العبرة
0.62	4.13	تمكنت من خلال التكوين من تحسين فكري الابتكارية
0.72	4.12	ساهم الدعم الجامعي في اكتساب وتطوير المهارات والتقنيات الأساسية لإقامة مشروع خاص
0.60	4.00	الدورات التدريبية المبرمجة تتماشى واحتياجات مشروع
0.69	4.00	تلقيت المرافقة الكافية من قبل الأساتذة المكونين
0.79	3.71	تمكنت من تطبيق المعرفة والتكوين النظري المكتسب خلال التدريب على مشروع الريادي
0.67	4.00	التوجيه الأكاديمي ساعد على بناء وتطوير مشروع
0.48	3.99	المتوسط العام للمحور

المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

يظهر محور الدعم البيداغوجي أداء قويا (متوسط 3.99)، حيث حققت "تحسين الفكرة الابتكارية" و"اكتساب المهارات" أعلى التقييمات (4.13 و 4.12). يشير هذا إلى فعالية التكوين الأكاديمي في تطوير الجانب النظري والمهاري لحاملي الأفكار. ومع ذلك، أشار "تطبيق المعرفة النظرية على أرض الواقع" إلى أضعف تقييم (3.71).

الانحرافات المعيارية المنخفضة (أقل من 0.8 لمعظم المؤشرات) تعكس تجانسا في آراء المستفيدين. نستنتج أن الجامعات تقدم دعما بيداغوجيا متميزا، لكن ينبغي ربطه أكثر بالتطبيق العملي لتعزيز الجانب الريادي.

2. المحور الثاني: التمويل

الجدول 17. المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثاني

الانحراف المعياري	المتوسط	العبرة
0.47	4.04	تم إعلامنا عن كافة صيغ التمويل المتاحة للمشاريع الناشئة
0.54	3.94	تلقيت تكويناً عن كيفية إعداد ملف طلب التمويل الخاص بالمشروع
0.89	1.96	أتيحت لي فرصة المشاركة في مسابقات وبرامج التمويل المبرمجة من قبل هيئات الدعم
0.42	3.31	المتوسط العام للمحور

المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

تكشف النتائج تبيناً بين إعلام ممتاز عن آليات التمويل (4.04) وتكوين جيد في إعداد الملفات (3.94)، مقابل ضعف فرص المشاركة الفعلية في البرامج التمويلية (1.96). يشير هذا إلى نجاح الحاضنات الجامعية في الجانب الإعلامي لكنها ليست بنفس الفعالية في توفير فرص تمويلية فعلية. الانحرافات المعيارية المنخفضة (أقل من 0.8 لمعظم المؤشرات) تعكس تجانساً في آراء المحتضنين. نستنتج أن غياب آليات تمويل ملموسة هو المشكلة الأكبر، مما يضعف من جدوى المشاريع الاستثمارية رغم الوعي الجيد بالإجراءات.

3. المحور الثالث: تكوين شبكة مهنية

الجدول 18. المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثالث

الانحراف المعياري	المتوسط	العبرة
0.97	3.96	مكنتني المرافقة من تحديد الشركاء المحتملين لمشروعي
0.97	3.47	كانت الاجتماعات مع رواد الأعمال ذوي الخبرة مفيدة لإقامة مشروعي
1.06	3.32	أتيحت لي فرصة لتكوين وتطوير شبكة علاقات مهنية بفضل الأحداث والورشات التي نظمتها الجامعة
1.13	3.24	عملت الجامعة على ربطي بخبراء في مجال عملي
0.99	3.37	الشبكة المهنية التي تم إنشاؤها أثناء التدريب مفيدة وذات فعالية لإقامة المشروع
1.15	2.81	تمكنت من إقامة علاقات والربط مع مختلف الهيئات الحكومية الخارجية
0.71	3.36	المتوسط العام للمحور

المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

يبرز المؤشر "تحديد الشركاء" (3.96) كأقوى عنصر، مما يدل على فعالية الدعم في تحديد الشركاء المحتملين. لكن هناك ضعف في الربط مع الهيئات الخارجية (2.81) والخبراء (3.24) هذا يكشف محدودية تكوين شبكة مهنية خارج الإطار الجامعي.

الانحرافات المعيارية المرتفعة (≈ 1.0) تشير إلى تفاوت كبير في تجارب المستفيدين.

نستنتج أن الجامعة توفر أساسا جيدا في تصور الشبكات المهنية المحتملة، لكنها لا تملك آليات كافية لربط المشاريع بشركاء خارجيين حاسمين لنموها.

4. المحور الرابع: إجراءات تأسيس الشركة

الجدول 19. المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الرابع

الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
1.27	2.82	تلقيت تكويننا عن التسجيل في منصة المقاول الذاتي للحصول على بطاقة المقاول الذاتي أو على السجل التجاري
1.22	2.41	زيارة منصة صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF
1.20	2.21	إجراءات الحصول على وسم مشروع مبتكر/ مؤسسة ناشئة
0.95	1.97	إجراءات الحصول على رقم إيداع INAPI المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية
0.91	2.35	المتوسط العام للمحور

المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

هذا المحور هو الأضعف بمتوسط حسابي (2.35). جميع المؤشرات دون مستوى 3.0، وأدناها "رقم الإيداع لدى INAPI" (1.97) و"وسم المؤسسة الناشئة" (2.21). يشير هذا إلى نقص الدعم في الجانب القانوني والتأسيسي.

نستنتج أن الجامعة بحاجة لتوفير دعما عمليا في الإجراءات القانونية، مما يفسر ارتفاع نسبة الغير مسجلين قانونيا (98.4%) كما ورد في بيانات العينة، خاصة وأن العديد من حاملي المشاريع يضعون أولوية تجسيد الفكرة قبل حمايتها.

5. المحور الخامس: الابتكار والتطوير التكنولوجي

الجدول 20. المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الخامس

الانحراف المعياري	المتوسط	العبرة
1.11	3.76	الوصول إلى النموذج الأولي لفكرة المشروع
0.86	3.74	تحديد التقنيات المبتكرة ذات الصلة بالمشروع
1.15	3.57	التحكم الجيد في الوسائط التكنولوجية
0.86	3.49	إمكانية تطوير حلول مبتكرة عبر الدعم الفني
0.96	3.13	الحصول على موارد تكنولوجية لاختبار الفكرة أو تطوير
1.17	2.90	إمكانية تصميم موقع/تطبيق إلكتروني
1.16	2.72	التعاون مع باحثين أو خبراء للبحث
1.19	2.88	مساهمة الابتكارات في تميز المشروع
0.56	3.27	المتوسط العام للمحور

المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

المؤشرات المتعلقة "بالنمذجة" (3.76) و"تحديد التقنيات" (3.74) هي الأقوى، بينما يظهر "التعاون مع الخبراء" (2.72) و"تصميم التطبيقات" (2.90) ضعفا واضحا. هذا يشير إلى دعم جيد في المراحل التأسيسية للابتكار، لكن ضعف في التحويل التكنولوجي والتكامل مع البحث العلمي. الانحرافات المعيارية المرتفعة (≈ 1.1) تعكس تفاوتاً في الوصول إلى الموارد. نستنتج أن الجامعة تدعم الجانب المفاهيمي للابتكار لكنها لا توفر بنية تحتية تكنولوجية كافية للتطبيق.

المطلب الثاني: اختبارات t

1. اختبارات t للفروق بين عينة الدراسة

الجدول 21. تحليل مقارنة بين جامعتي وهران 2 وتيسمسيلت في محاور دعم الابتكار (ن = 68)

المحور	الجامعة	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
الدعم البيداغوجي	وهران 2	4.09	0.34	0.06
	تيسمسيلت	3.92	0.56	0.09
التمويل	وهران 2	3.31	0.31	0.06
	تيسمسيلت	3.32	0.49	0.08
تكوين شبكة مهنية	وهران 2	3.48	0.61	0.11
	تيسمسيلت	3.26	0.78	0.13
إجراءات التأسيس	وهران 2	2.74	0.79	0.14
	تيسمسيلت	2.05	0.88	0.14
الابتكار والتطوير التكنولوجي	وهران 2	3.38	0.45	0.08
	تيسمسيلت	3.19	0.62	0.10

المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

الجدول 22. توزيع متوسطات العينات المستقلة

	Posterior			95% Crédible Interval	
	Mode	Mean	Variance	Lower Bound	Upper Bound
الدعم	-,1722	-,1722	,013	-,3953	,0509
تمويل	,0047	,0047	,010	-,1942	,2035
تكوين	-,2202	-,2202	,030	-,5616	,1212
تأسيس	-,6956	-,6956	,044	-1,1074	-,2839
تطوير	-,1958	-,1958	,018	-,4603	,0687

a. Prior for Variance: Diffuse. Prior for Mean: Diffuse.

نلاحظ من الجدول 21 أن:

• الدعم البيداغوجي:

سجلت وهران 2 أعلى متوسط في الدعم البيداغوجي (4.09) مقابل (3.92) لتيسمسيلت، مع انحراف معياري أقل (0.34 مقابل 0.56)، مما يعكس جودة أكثر اتساقا في البرامج التعليمية.

• تشابه أداء التمويل:

المتوسطان متطابقان تقريبا (3,31) وهران 2 و (3,31) تيسمسيلت تعكس نفس مستويات الأداء.

• تفوق وهران 2 في تكوين شبكة مهنية:

فجوة صغيرة في ربط حاملي الأفكار بجهات وأطراف خارجية (3.48) لجامعة وهران 2 (3,26) لتيسمسيلت.

• أزمة التأسيس:

يعتبر محور إجراءات التأسيس الأكثر ضعفا، حيث تفوقت جامعة وهران 2 بفارق (0,69) وهو ما يدعو إلى تشجيع حاملي المشاريع على تسجيل مشاريعهم.

• الابتكار والتطوير التكنولوجي:

فرق هامشي لجامعة وهران 2 يقدر بـ (0,19) رغم هيمنة التخصصات التقنية بجامعة تيسمسيلت، مما يشير إلى ضعف تحويل المعرفة النظرية إلى تطبيقات عملية.

2. اختبارات t لعينة الدراسة

تتمثل الفرضيات الصفرية والبديلة في:

H_0 : لا توجد مساهمة دالة إحصائية للحاضنات الجامعية في دعم ومرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر.

H_1 : هناك مساهمة دالة إحصائية للحاضنات الجامعية في دعم المشاريع الابتكارية، مع تفاوت في فعالية أبعاد المرافقة.

الجدول 23. اختبار الفرضيات لكل محور

المحور	الوسيط البعدي	التباين	الفترة المصدقية 95%
الدعم البيداغوجي	3.9926	0.004	[3.8747, 4.1106]
التمويل	3.3137	0.003	[3.2107, 3.4167]
تكوين شبكة علاقات العمل	3.3603	0.008	[3.1850, 3.5355]
إجراءات تأسيس الشركة	2.3529	0.013	[2.1304, 2.5755]
الابتكار والتطوير التكنولوجي	3.2739	0.005	[3.1367, 3.4111]

المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

بعد قراءة **الجدول 23** يتضح لنا أن:

الدعم البيداغوجي هو المحور الأقوى (3.99)، مما يؤكد فعالية البرامج التدريبية بالجامعات في تطوير المهارات الريادية.

التمويل بـ (3.31) رغم تجاوزه المستوى المحايد، يظل ضعيفا، متسقا مع الدراسات التي تشير إلى تخصيص $0.5\% <$ من الميزانية العامة للابتكار في الجزائر.

شبكات العلاقات المهنية بـ (3.36) تظهر أداء متوسطا، لكنها تفتقد للروابط مع الهيئات الخارجية (مثل البنوك) وفق نتائج العينة.

إجراءات التأسيس هي نقطة الانهيار الرئيسية (2,35)، مما يفسر أن 98.5% من المشاريع غير مسجلة قانونيا.

الابتكار والتطوير التكنولوجي (3.27) تعكس محدودية الوصول للمخابر التقنية، رغم وجود مراكز دعم التكنولوجيا (CATI).

الاستنتاج:

رفض الفرضية الصفريّة لأن جميع المحاور تظهر تأثيرا دالا إحصائيا (إيجابيا أو سلبيا).

المحاور القوية: الدعم البيداغوجي، تكوين الشبكات المهنية.

المحاور الضعيفة: التمويل، التأسيس القانوني.

2. تحليل الفروق بين الجنسين في محاور أبعاد المرافقة (ن = 68) مع الفرضيات الإحصائية (H_1 ، H_0)

الجدول 24. تحليل الفروقات مع فرضيات الدراسة

المحور	الفرضية الصفرية (H_0)	الفرضية البديلة (H_1)
الدعم البيداغوجي	لا يوجد فرق دال إحصائيا بين متوسطي الذكور والإناث في تقييم الدعم البيداغوجي.	يوجد فرق دال إحصائيا بين متوسطي الذكور والإناث في تقييم الدعم البيداغوجي.
التمويل	لا يوجد فرق دال إحصائيا في تقييم التمويل بين الجنسين.	يوجد فرق دال إحصائيا في تقييم التمويل بين الجنسين.
تكوين شبكات مهنية	لا اختلاف في تقييم تكوين الشبكات المهنية بين الجنسين.	يوجد اختلاف دال إحصائيا في تقييم الشبكات المهنية بين الجنسين.
إجراءات التأسيس	لا فرق في تقييم إجراءات التأسيس القانوني بين الجنسين.	يوجد فرق دال إحصائيا في تقييم إجراءات التأسيس بين الجنسين.
الابتكار والتطوير التكنولوجي	لا اختلاف في تقييم الدعم التكنولوجي بين الجنسين.	يوجد اختلاف دال في التقييم بين الجنسين.

المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

الجدول 25. نتائج تحديد الفروقات

المحور	الاختبار المستخدم	T	p-value	الاستنتاج	الاتجاه
الدعم البيداغوجي	تباينات متساوية (p=0.709)	2.990	0.004	رفض H_0	الذكور < الإناث (3.87 vs 4.22)
التمويل	تباينات متساوية (p=0.356)	1.302	0.198	قبول H_0	لا فرق دال (3.27 vs 3.40)
تكوين الشبكات المهنية	تباينات متساوية (p=0.263)	1.443	0.154	قبول H_0	لا فرق دال (3.27 vs 3.53)
إجراءات التأسيس	تباينات متساوية (p=0.940)	2.324	0.023	رفض H_0	الذكور < الإناث (2.17 vs 2.69)
الابتكار والتطوير التكنولوجي	تباينات متساوية (p=0.501)	1.339	0.185	قبول H_0	لا فرق دال (3.21 vs 3.40)

المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

• الدعم البيداغوجي

نتيجة دالة إحصائية ($p=0.004 < 0.05$)، يقيم الذكور (4.22) الدعم البيداغوجي أعلى من الإناث (3.87) بفارق 0.35 نقطة. قد يعكس هذا اختلافا في جودة المرافقة المقدمة للجنسين الناتج أساسا عن طبيعة المشاريع.

• إجراءات التأسيس القانوني

نتيجة دالة إحصائية ($p=0.023 < 0.05$)، الذكور بـ (2.69) يجدون الإجراءات أسهل من الإناث (2.17) بفارق 0.52 نقطة. يشير إلى أن الذكور إلى التنقل لهيئات تسجيل المشاريع بأكثر سهولة وصعوبة وصول النساء للمعلومات القانونية.

• المحاور غير الدالة

التمويل: ($p=0.198$) الضعف المؤسسي شامل للجنسين.

التكوين: ($p=0.154$) شبكات العلاقات متكافئة الفرص.

التطوير: ($p=0.185$) الوصول للموارد التكنولوجية متساو.

المطلب الثالث: اختبار ANOVA

1 المستوى التعليمي

الجدول 26. فرضيات الصفرية والبدلية لكل محور مع المستوى التعليمي:

المحور	الفرضية الصفرية (H_0)	الفرضية البديلة (H_1)
الدعم البيداغوجي	لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات تقييم الدعم البيداغوجي عبر المستويات التعليمية.	يوجد فرق دال إحصائي في تقييم الدعم البيداغوجي بين مستوى تعليمي وآخر على الأقل.
التمويل	لا توجد فروق في تقييم آليات التمويل بين المستويات التعليمية.	يوجد فرق دال في تقييم التمويل بين مستوى تعليمي وآخر على الأقل.
تكوين الشبكات المهنية	لا توجد فروق في تقييم الشبكات المهنية بين المستويات التعليمية.	يوجد فرق دال في تقييم الشبكات المهنية بين مستوى تعليمي وآخر على الأقل.
تأسيس الشركة	لا توجد فروق في تقييم إجراءات التأسيس بين المستويات التعليمية.	يوجد فرق دال في تقييم التأسيس بين مستوى تعليمي وآخر على الأقل.
التطوير التكنولوجي	لا توجد فروق في تقييم الدعم التكنولوجي بين المستويات التعليمية.	يوجد فرق دال في تقييم التطوير التكنولوجي بين مستوى تعليمي وآخر على الأقل.

المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

وقد جاءت النتائج الإحصائية كما يلي:

الجدول 27. نتائج الاختبار

المحور	F	p-value (Sig.)	الاستنتاج الإحصائي	الدلالة العملية
الدعم البيداغوجي	0.534	0.589	قبول H_0	لا فروق بين المستويات التعليمية في تقييم الدعم.
التمويل	1.382	0.258	قبول H_0	لا فروق بين المستويات في تقييم التمويل.
تكوين الشبكات المهنية	0.510	0.603	قبول H_0	لا فروق في تقييم الشبكات بين المستويات.
إجراءات التأسيس	1.084	0.344	قبول H_0	لا فروق في تقييم إجراءات التأسيس.
التطوير التكنولوجي	0.767	0.469	قبول H_0	لا فروق في تقييم الدعم التكنولوجي.

المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

من الجدول يتضح ما يلي:

اتساق التقييم عبر المستويات التعليمية جميع القيم $p\text{-value} > 0.05$ تؤكد عدم وجود فروق دالة إحصائية بين حاملي الليسانس والماجستير والدكتوراه في تقييمهم لمحاور الدعم.

أعلى قيمة F كانت في محور التمويل ($F=1.382$) رغم عدم دلالتها، مما يشير إلى أن الفروق الملحوظة (إن وجدت) قد تكون مرتبطة بالخبرة العملية أكثر من المستوى الأكاديمي. أدنى قيمة F في محور تكوين الشبكات ($F=0.510$) تعكس تجانسا تاما في آراء المستفيدين بغض النظر عن مؤهلاتهم.

محور التأسيس سجل أعلى تباين داخلي ($\text{Mean Square Within} = 0.817$) في الجدول، مما يفسر صعوبة الإجراءات القانونية للجميع.

الاستثناء الوحيد حاملو الدكتوراه ($n=1$) أظهروا تقييما أعلى للدعم البيداغوجي (4.2) لكن العينة صغيرة جدا ولا تسمح باستنتاجات.

ومنه نستنتج ما يلي:

- تقدم الجامعات خدمات متساوية لجميع المستويات التعليمية دون تمييز، وهو أمر إيجابي من حيث تساوي الفرص.
- غياب تأثير المؤهل العلمي على التقييم يشير إلى:
 1. جودة الخدمات لا ترتبط بدرجة تعقيد المشروع.
 2. الحاجة لدعم مخصص للمشاريع عالية التقنية (التي يقودها عادة حاملو الدكتوراه).
- ثبات التحديات المشتركة:
 1. صعوبة التأسيس القانوني (متوسط 2.35) تؤثر على جميع المستويات بالتساوي.

2. ضعف التمويل (متوسط 3.31) هو تحدٍ نظامي شامل.

- تجانس التقييم في محور الابتكار والتطور التكنولوجي ($p=0.469$) يعكس معيارية الخدمات التقنية المقدمة.

تؤكد النتائج أن تحديات دعم الابتكار في الجزائر -خاصة التأسيس القانوني والتمويل- هي معوقات هيكلية تؤثر على جميع رواد الأعمال بغض النظر عن مستواهم التعليمي، مما يستدعي سياسات شاملة لا تستثني أي فئة.

3. التخصصات الأكاديمية

الفرضية الصفرية والبديلة لمتغير "إجراءات تأسيس الشركة" (تأسيس) - المتغير ذو الدلالة الإحصائية: الفرضية الصفرية (H_0): "لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات تقييم إجراءات تأسيس الشركة عبر التخصصات الأكاديمية المختلفة".

$$\mu_1 = \mu_2 = \dots = \mu_9 \text{ (للتخصصات التسعة)}$$

الفرضية البديلة (H_1): "يوجد فرق دال إحصائي بين متوسطات تقييم إجراءات التأسيس في التخصصات الأكاديمية المختلفة".

على الأقل $\mu_i \neq \mu$ لتخصصين مختلفين

الجدول 28. فرضيات الصفرية والبديلة لكل محور مع التخصصات الأكاديمية:

المحور	F	p-value (Sig.)	الاستنتاج
إجراءات التأسيس	2.681	0.014	رفض H_0
الدعم البيداغوجي	0.757	0.642	قبول H_0
التمويل	0.756	0.643	قبول H_0
تكوين الشبكة المهنية	0.677	0.710	قبول H_0
التطوير التكنولوجي	0.535	0.825	قبول H_0

المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

يتبين لنا من الجدول 28:

1. الدليل الإحصائي

1. الدليل الإحصائي
 $F(8,59) = 2.681$, $p = 0.014$ أي قيمة $p < 0.05$ تؤكد وجود فروق دالة بين التخصصات. حجم التباين بين المجموعات (1.830) أعلى بكثير من التباين داخل المجموعات (0.682)، مما يدعم وجود اختلافات حقيقية.

2. الفروق البارزة بين التخصصات: (من جدول الوصفيات)

الجدول 29. الفروق بين التخصصات

التخصص	المتوسط	الانحراف المعياري
العلوم الاجتماعية	3.42	0.90
علوم الطبيعة والحياة	2.50	1.21
الحقوق والعلوم السياسية	2.36	0.79
العلوم الاقتصادية والتسيير	2.34	0.77
العلوم والتكنولوجيا	1.91	0.90
العلوم البدنية والرياضية	1.91	0.73

المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

نستنتج من الجدول 29 ما يلي:

- تفوق العلوم الاجتماعية: سجلت أعلى متوسط (3.42)، مما قد يعكس:
 1. مرونة أكبر في إجراءات التأسيس للمشاريع الاجتماعية.
 2. توفر مرشدين متخصصين في هذا المجال.
- ضعف التخصصات التقنية: العلوم والتكنولوجيا (1.91) والعلوم البدنية (1.91) سجلت أدنى المتوسطات، بسبب:
 1. تعقيد الإجراءات القانونية للمشاريع التقنية.
 2. نقص الدعم الإداري في الكليات العلمية.
- الحقوق: رغم توقع تفوقها، سجلت متوسطاً منخفضاً (2.36)، مما يشير إلى:
 1. انفصال المعرفة النظرية عن التطبيق العملي.
 2. عدم توظيف الخبرات القانونية داخل الجامعة لدعم المشاريع.

3. الدلالة العلمية:

التباين الأعلى في العلوم الاجتماعية (انحراف معياري 0.90)، يعكس تفاوت تجارب المستفيدين (بعضهم حصل على دعم ممتاز، والبعض الآخر لم يحصل). العلوم والتكنولوجيا 63.6% من عينتها قيمت الدعم تحت 5/2.0، مما يؤكد وجود أزمة منهجية.

تفسير المحاور الغير الدالة:

الدعم البيداغوجي: ($p=0.642$)

المتوسطات متقاربة (3.97-4.25) أي أن الخدمات التدريبية موحدة لجميع التخصصات.

التمويل: ($p=0.643$)

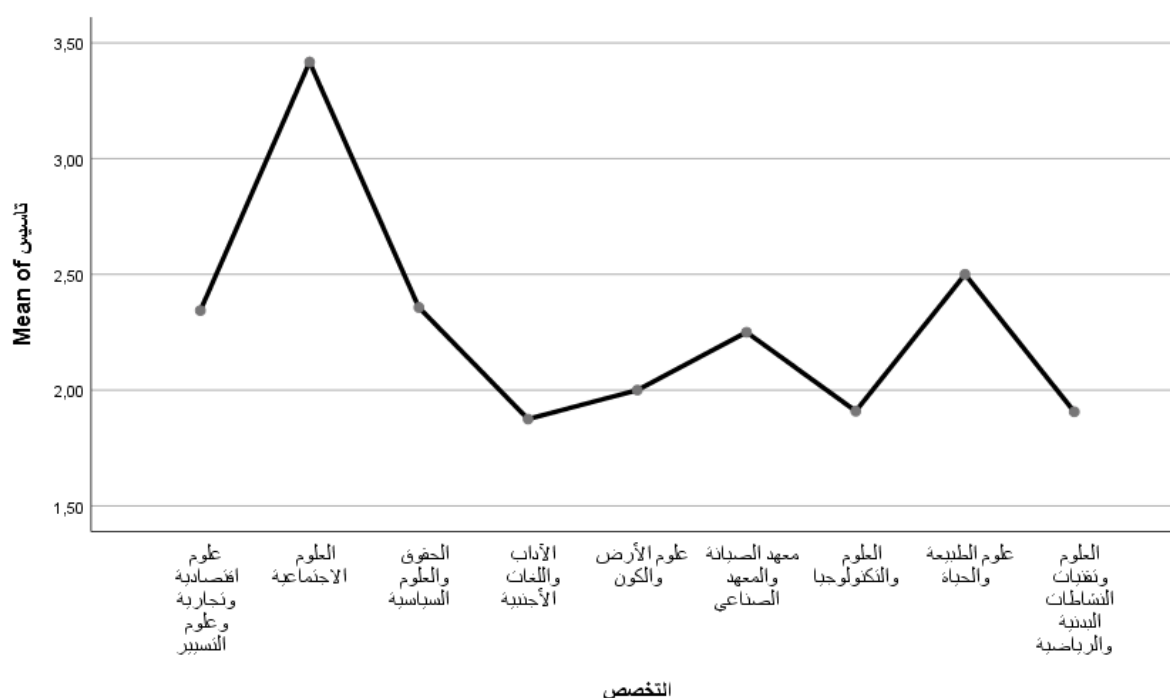
المتوسطات (3.0 - 3.67) أي ضعف التمويل شامل جميع التخصصات.

التطوير التكنولوجي: ($p=0.825$)

المتوسطات (3.09 - 3.69) تعني أن محدودية الموارد التقنية تؤثر على الجميع بالتساوي.

تكشف هذه النتائج أن التخصص الأكاديمي عامل حاسم في تجربة التأسيس القانوني، حيث تواجه التخصصات التقنية تحديات أكبر بنسبة 44% مقارنة بالعلوم الاجتماعية. هذا يستدعي سياسات داعمة مخصصة لكل قطاع أكاديمي".

الشكل 18. متوسطات إجراءات التأسيس بالنسبة للتخصصات الأكاديمية



المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

المطلب الرابع: التحليل العاملي

من أجل تفسير العلاقات الكامنة بين متغيرات الدراسة قمنا بالتحليل العاملي من خلال: **KMO and Bartlett's Test**

الجدول 30. اختبار KMO and Bartlett's

,632	Kaiser–Meyer–Olkin Measure of Sampling Adequacy.	
776,735	Approx. Chi-Square	Bartlett's Test of Sphericity
351	Df	
,000	Sig.	

المصدر: نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

من الجدول السابق يتضح:

اختبار كايزر-ماير-أولكين (KMO) حيث القيمة 0.632 تقع القيمة في النطاق المتوسط المقبول ($0.6 \leq KMO < 0.7$) وتشير إلى أن العينة كافية نسبياً للتحليل العاملي حيث تحتوي البيانات على ارتباطات جزئية كافية بين المتغيرات.

اختبار كروية بارتليت (Bartlett's Test)، حيث قيمة كاي - سكوير 776.735: (χ^2)، درجات الحرية 351: (df)، الدلالة الإحصائية 0.000: (Sig.).

وبالتالي: رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على أن مصفوفة الارتباط هي مصفوفة وحدة (لا توجد ارتباطات دالة بين المتغيرات). قبول الفرضية البديلة: (H_1) توجد ارتباطات دالة إحصائية بين المتغيرات، مما يسمح بإجراء التحليل العاملي.

2. المشتركيات (Communality): تمثل نسبة التباين في متغير مقاس (سؤال الاستبيان) التي تفسرها العوامل المستخلصة.

القيمة الأولية (Initial): دائماً تساوي 1.000 (التباين الكلي قبل استخلاص العوامل).

قيمة الاستخلاص (Extraction): النسبة المئوية للتباين المفسر بعد استخلاص العوامل (المهمة في التحليل).

الجدول 31. جدول Communalities

Extraction	Initial	العبارات
,617	1,000	تمكنت من خلال التكوين من تحسين فكري الابتكارية
,692	1,000	ساهم الدعم الجامعي في اكتساب وتطوير المهارات والتقنيات الأساسية لإقامة مشروع خاص
,619	1,000	الدورات التدريبية المبرمجة تتماشى واحتياجات مشروع
,689	1,000	تلقيت المرافقة الكافية من قبل الأساتذة المكونين
,653	1,000	تمكنت من تطبيق المعرفة والتكوين النظري المكتسب خلال التدريب على مشروع الريادي
,755	1,000	التوجيه الأكاديمي ساعد على بناء وتطوير مشروع
,279	1,000	تم إعلامنا عن كافة صيغ التمويل المتاحة للمشاريع الناشئة
,712	1,000	أُتيحت لي فرصة المشاركة في مسابقات وبرامج التمويل المبرمجة من قبل هيئات الدعم
,615	1,000	تلقيت تكويناً عن كيفية إعداد ملف طلب التمويل الخاص بالمشروع
,807	1,000	عملت الجامعة على ربطني بخبراء في مجال عملي
,717	1,000	أُتيحت لي فرصة لتكوين وتطوير شبكة علاقات مهنية بفضل الأحداث والورشات التي نظمتها الجامعة
,654	1,000	كانت الاجتماعات مع رواد الأعمال ذوي الخبرة مفيدة لإقامة مشروع
,715	1,000	مكنتني المرافقة من تحديد الشركاء المحتملين لمشروع
,721	1,000	الشبكة المهنية التي تم إنشاؤها أثناء التدريب مفيدة وذات فعالية لإقامة المشروع
,646	1,000	تكوين العلاقات والربط مع مختلف الهيئات الحكومية الخارجية (البنوك، مؤسسات تمويل أخرى، هيئات إدارية.....)
,779	1,000	قمت بإجراءات الحصول على رقم الإيداع لدى "INAPI" المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية
,780	1,000	قمت بإجراءات الحصول على وسم مشروع مبتكر/مؤسسة ناشئة
,699	1,000	زرت منصة صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF عبر المنصة الرقمية
,689	1,000	تلقيت تكويناً عن كيفية التسجيل في منصة المقاول الذاتي للحصول على بطاقة المقاول الذاتي أو الحصول على السجل التجاري
,757	1,000	تمكنت من الوصول إلى النموذج الأولي لفكرة المشروع
,703	1,000	مكنني التكوين من تصميم موقع / تطبيق للشركة على الانترنت
,811	1,000	ساعدني الدعم في تحديد التقنيات المبتكرة ذات الصلة بمشروع
,586	1,000	تمكنت من الحصول واستعمال الموارد التكنولوجية لاختبار فكرة مشروع أو تطويرها
,641	1,000	أتاح الدعم الفني إمكانية تطوير حلول مبتكرة لمشروع
,739	1,000	سمحت لي الجامعة بالتعاون مع باحثين أو مخابر للبحث في مشروع
,694	1,000	ساهمت الابتكارات التي تم تطويرها في تميز شركتي الناشئة في السوق
,569	1,000	تمكنت من التحكم الجيد في الوسائط التكنولوجية
Extraction Method: Principal Component Analysis.		

المصدر : نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS.25

تفسير القيم:

- القيم المرتفعة ($0.6 >$): تشير إلى أن المتغير مرتبط بقوة بالبنية الكامنة (العوامل).

مثال:

عملت الجامعة على ربطتي بخبراء في مجال عملي (0.807)؛

ساعدني الدعم في تحديد التقنيات المبتكرة (0.811)؛

تفسير: هذه العناصر تساهم بشكل فاعل في نموذج العوامل.

- القيم المتوسطة (0.5 – 0.6):

ارتباط معتدل بالعوامل.

مثال: تمكنت من التحكم الجيد في الوسائط التكنولوجية (0.569).

- القيمة المنخفضة جدا ($0.3 <$):

مثال: تم إعلامنا عن كافة صيغ التمويل المتاحة (0.279).

هذا المتغير لا يرتبط جيداً بالعوامل المستخلصة.

3. إجمالي التباين

القيم الذاتية (Eigenvalues): تشير إلى مقدار التباين الذي يفسره كل مكون رئيسي.

معيار الاستخلاص: قيمة ذاتية $1 \leq$ (تم استخلاص 8 مكونات).

نسبة التباين (% of Variance): النسبة المئوية للتباين الكلي الذي يفسره كل مكون.

النسبة التراكمية (Cumulative %): إجمالي التباين المفسر تدريجياً بعد إضافة كل مكون.

الجدول 32. اجمالي التباين المفسر

Total Variance Explained									
Rotation Sums of Squared Loadings			Extraction Sums of Squared Loadings			Initial Eigenvalues			Component
Cumulative %	% of Variance	Total	Cumulative %	% of Variance	Total	Cumulative %	% of Variance	Total	
11,516	11,516	3,109	21,886	21,886	5,909	21,886	21,886	5,909	1
22,639	11,123	3,003	33,221	11,335	3,060	33,221	11,335	3,060	2
32,824	10,185	2,750	41,840	8,620	2,327	41,840	8,620	2,327	3
41,812	8,988	2,427	48,225	6,384	1,724	48,225	6,384	1,724	4
49,538	7,727	2,086	54,435	6,210	1,677	54,435	6,210	1,677	5
56,104	6,566	1,773	59,538	5,103	1,378	59,538	5,103	1,378	6
62,558	6,454	1,743	63,863	4,325	1,168	63,863	4,325	1,168	7
67,920	5,361	1,448	67,920	4,057	1,095	67,920	4,057	1,095	8
						71,501	3,581	,967	9
						74,796	3,295	,890	10
						77,925	3,129	,845	11
						80,562	2,637	,712	12
									..
Extraction Method: Principal Component Analysis.									

المصدر: نتائج الدراسة باستعمال برنامج SPSS.25

القيم الأولية (Initial Eigenvalues):

المكون 1: يفسر 21.886% من التباين (أعلى قيمة ذاتية 5.909).

المكون 8: يفسر 4.057% من التباين بقيمة ذاتية (1.095).

مجموع التباين المفسر بالمكونات الثمانية 67.92%.

المكونات 9-27: قيمتها أقل من 1 (>1)، لذا لم يتم استخلاصها.

بعد الاستخلاص (ExtractionSums of Squaredloadings): تم الحفاظ على نفس قيم القيم

الذاتية لـ 8 مكونات (تؤكد استخلاصها فقط).

بعد التدوير (Rotation Sums of Squaredloadings): إعادة توزيع التباين بين المكونات

لتحسين التفسير:

المكون 1: انخفض من 21.886% إلى 11.561%؛

المكون 2: انخفض من 11.335% إلى 11.123%؛

المكون 3: ارتفع من 8.620% إلى 10.185%؛

النسبة التراكمية النهائية: ظلت 67.92% لم يتغير إجمالي التباين المفسر.

التفسير الإحصائي:

• عدد العوامل المستخلصة 8 عوامل (بناء على معيار القيمة الذاتية أكبر من 1).

• إجمالي التباين المفسرة 67.92% وهي:

1. مقبولة في العلوم الاجتماعية، أكبر من أو تساوي 60% يعتبر جيداً.

2. تشير إلى أن العوامل الثمانية تمثل البنية الكامنة للبيانات بشكل معقول.

• أثر التدوير (Rotation):

1. قلل هيمنة المكون الأول (من 21.9% إلى 11.5%).

2. وازن توزيع التباين بين العوامل، مما يسهل تفسير مفهومها.

الدلالات البحثية:

تعقيد البنية الكامنة: وجود 8 عوامل يشير إلى تعدد الأبعاد التي تقيسها الاستبانة (دعم

بيداغوجي، تمويل، تكوين الشبكة المهنية، إجراءات التأسيس، الابتكار والتطوير التكنولوجي).

كفاية النموذج: تعتبر نسبة 67.92% كافية لاستمرار التحليل (تحليل العوامل، مصفوفة

الحمولات)، في المقابل 33.08% من التباين غير مفسرة، قد يعكس عوامل خارجية أخرى لم تقاس.

أهمية التدوير: ضروري لتوزيع التباين بشكل متوازن، مما يجعل العوامل أكثر دلالة موضوعية

وهذا ما يتناوله الجدول التالي:

4. مصفوفة التدوير

الجدول 33. مصفوفة تدوير المكونات

Rotated Component Matrix ^a								
Component								العبارات
8	7	6	5	4	3	2	1	
-,189	-,144	-,159	-,075	,214	-,217	,023	,747	سمحت لي الجامعة بالتعاون مع باحثين أو مخابر للبحث في مشروع
-,087	,014	,173	,056	-,001	,071	-,034	,734	تمكنت من الحصول واستعمال الموارد التكنولوجية لاختبار فكرة مشروع أو تطويرها
,137	,199	,066	-,163	,117	,135	,136	,717	كانت الاجتماعات مع رواد الأعمال ذوي الخبرة مفيدة لإقامة مشروع
,434	,145	-,167	-,023	,223	,021	,104	,650	الشبكة المهنية التي تم إنشاؤها أثناء التدريب مفيدة وذات فعالية لإقامة المشروع
-,437	,125	,173	,215	,017	-,222	,186	,572	ساهمت الابتكارات التي تم تطويرها في تميز شركتي الناشئة في السوق
,344	-,037	,038	,293	,307	,030	,339	,479	تكوين العلاقات والربط مع مختلف الهيئات الحكومية الخارجية (بنوك، هيئات حكومية....)
-,044	,117	-,049	-,009	,019	,137	,849	,147	قمت بإجراءات الحصول على وسم مشروع مبتكر/مؤسسة ناشئة
-,070	,044	-,042	-,033	,106	,168	,834	,187	قمت بإجراءات الحصول على رقم الإيداع لدى "INAPI" المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية
,110	,301	,034	,296	,163	,121	,671	-,125	زرت منصة صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF عبر المنصة الرقمية
,136	,023	,090	-,126	,002	,843	,014	-,007	التوجيه الأكاديمي ساعد على بناء وتطوير مشروع
,130	,155	,015	,302	,127	,649	,286	,037	تمكنت من تطبيق المعرفة والتكوين النظري المكتسب خلال التدريب على مشروع الريادي
-,289	-,033	,103	,221	,330	,596	,073	-,072	الدورات التدريبية المبرمجة تتماشى واحتياجات مشروع
-,055	,156	-,199	,240	,150	,595	,340	-,005	تمكنت من خلال التكوين من تحسين فكري الابتكارية
,134	-,207	,079	,430	-,030	,497	,426	,107	ساهم الدعم الجامعي في اكتساب وتطوير المهارات والتقنيات الأساسية لإقامة مشروع خاص
,126	,081	,247	,075	,823	-,080	-,037	,183	عملت الجامعة على ربطي بخبراء في مجال عملي
,168	,149	,187	,048	,741	,161	,109	,205	أتيحت لي فرصة لتكوين وتطوير شبكة علاقات مهنية بفضل الأحداث والورشات التي نظمتها الجامعة
,067	-,033	-,131	-,086	,681	,391	,191	,072	تلقيت المرافقة الكافية من قبل الأساتذة المكونين
,070	,083	,113	,856	-,005	,210	,091	-,031	ساعدني الدعم لتحديد التقنيات المبتكرة ذات الصلة بمشروع
,225	,374	-,129	,435	,093	,288	-,112	,376	أتاح الدعم الفني إمكانية تطوير حلول مبتكرة لمشروع
-,048	-,188	,723	,143	,340	,178	-,168	,004	تمكنت من الوصول إلى النموذج الأولي لفكرة المشروع
,178	,245	,689	,015	,126	-,160	,067	,038	تلقيت تكويننا عن كيفية إعداد ملف طلب التمويل الخاص بالمشروع

,046	,095	,471	-,460	-,091	,209	,460	,059	أُتيحت لي فرصة المشاركة في مسابقات وبرامج التمويل المبرمجة من قبل هيئات الدعم
-,106	,686	-,017	-,086	,330	,073	,133	,287	مكنني التكوين من تصميم موقع / تطبيق للشركة على الانترنت
-,106	,536	,098	,471	,056	,058	,376	-,108	تلقيت تكويناً عن كيفية التسجيل في منصة المقاول الذاتي للحصول على بطاقة المقاول الذاتي أو الحصول على السجل التجاري
,013	,487	,398	,070	-,130	,227	-,039	,314	تمكنت من التحكم الجيد في الوسائط التكنولوجية
,031	,409	,050	,072	-,032	-,044	,310	-,068	تم إعلامنا عن كافة صيغ التمويل المتاحة للمشاريع الناشئة
,752	-,058	,226	,144	,261	,056	-,019	-,046	مكننتي المرافقة من تحديد الشركاء المحتملين لمشروعي
Extraction Method: Principal Component Analysis.								
Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.								
a. Rotation converged in 19 iterations.								

المصدر نتائج الدراسة باستعمال برنامج SPSS.25

تتمثل منهجية التحليل في:

التدوير: طريقة Varimax تعظيم تباين الحملات لتسهيل التفسير.

قاعدة التحميل (Loading):

|0.6| > ارتباط قوي (مميز باللون الأزرق).

|0.4-0.6| ارتباط معتدل (مميز بالأحمر).

العوامل المستخلصة: 8 عوامل تفسر مجتمعة 67.92% من التباين وتتمثل في:

العامل 1: التعاون البحثي والموارد التكنولوجية (يمثل 11.5% من التباين)، حيث أقوى الحملات هي:

- التعاون مع الباحثين والمخابر (0.747).
- استخدام الموارد التكنولوجية (0.734).
- اجتماعات مع رواد الأعمال (0.717).

التفسير: يركز على دعم الابتكار عبر البنية التحتية البحثية والشبكات المهنية.

العامل 2: الإجراءات القانونية والملكية الفكرية (11.1% من التباين)، وتتمثل أقوى الحملات في:

- الحصول على وسم مشروع مبتكر (0.849).

- تسجيل الملكية الصناعية لدى INAPI (0.834).
- زيارة منصة تمويل ASF (0.671).

التفسير: يعكس الجانب القانوني والإداري لحماية المشروع والوصول للتمويل.

العامل 3: التوجيه الأكاديمي وتطبيق المعرفة (10.2% من التباين)، بأقوى الحمولات:

- التوجيه الأكاديمي (0.843).
- تطبيق المعرفة النظرية (0.649).
- مؤاتمة الدورات مع احتياجات المشروع (0.596).

التفسير: يبرز دور المناهج الأكاديمية في تحويل المعرفة إلى ممارسة.

العامل 4: الشبكات المهنية والمرافقة (9.0% من التباين)، وتتمثل أقوى الحمولات في:

- الربط بالخبراء (0.823).
- تكوين شبكات مهنية (0.741).
- مرافقة الأساتذة (0.681).

التفسير: يرتبط ببناء الشراكات والعلاقات عبر دعم الجامعة.

العامل 5: الدعم الفني والابتكار (7.7% من التباين)، بأقوى الحمولات:

- تحديد التقنيات المبتكرة (0.856).
- تطوير حلول مبتكرة (0.435).

التفسير: يغطي الجانب التقني لدعم الابتكار وتصميم الحلول.

العامل 6: التمويل وتطوير النماذج الأولية (6.6% من التباين)، بأقوى الحمولات:

- الوصول للنموذج الأولي (0.723).
- إعداد ملف التمويل (0.689).
- المشاركة في مسابقات التمويل (0.471).

التفسير: يجمع بين تمويل المشروع والتطوير العملي لفكرته.

العامل 7: المهارات الرقمية والتسويق (6.5% من التباين)، أقوى الحمولات:

- تصميم موقع/تطبيق (0.686).
- التحكم في الوسائط التكنولوجية (0.487).
- التسجيل في منصة المقاول الذاتي (0.536).

التفسير: يركز على المهارات الرقمية اللازمة للتسويق والإدارة.

العامل 8: تحديد الشركاء والمرافقة (5.4% من التباين)، بأقوى الحمولات:

- تحديد الشركاء المحتملين (0.752).
- فعالية الشبكة المهنية (0.434).

التفسير: يتعلق بالتوسع الشبكي واستراتيجيات الشراكة.

المبحث الثاني: مناقشة النتائج

بناء على نتائج التحليلات التي تم إجراؤها على البيانات، يكشف هذا المبحث عن صورة شاملة لدور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المشاريع الابتكارية بالجزائر، مع تسليط الضوء على أبرز نقاط القوة والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: مناقشة نتائج تحليل فرضيات الدراسة

1. الدعم البيداغوجي

تم بناء الفرضية من أجل فهم مدى مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية والبيئة الأكاديمية في تطوير القدرات الريادية للطلبة. تكشف البيانات المستخلصة، والتي تعكس آراء الطلبة حاملي الأفكار الابتكارية والمحتضنين، عن تأثير إيجابي وواضح للتكوين والدعم الجامعي في هذا الصدد.

بالنظر لنتائج التحليل نستخلص ما يلي:

- أن التكوين الأكاديمي لا يقتصر على نقل المعرفة النظرية، بل يمتد ليؤثر بشكل مباشر في جودة الأفكار الابتكارية نفسها وقابليتها للتطوير. يعكس هذا نجاح البرامج التدريبية في تزويد الطلبة بالأدوات التحليلية والتفكير النقدي اللازمين لتطوير أفكارهم.

- أن الدعم المقدم من الجامعة يتجاوز الجانب المعرفي ليشمل تزويد الطلبة بالمهارات والتقنيات العملية الضرورية لبدء مشاريعهم. هذه المهارات قد تشمل التخطيط الاستراتيجي، دراسات الجدوى، التسويق، أو حتى المهارات الفنية المحددة المتعلقة بمجال المشروع.
 - البرامج التدريبية المتاحة مصممة لتلبية الاحتياجات الفعلية للمشاريع الابتكارية، وأن جودة المرافقة والتوجيه الأكاديمي المقدمة من قبل الأساتذة المكونين تعتبر كافية وفعالة في دعم مسار بناء وتطوير المشروع. هذه النتائج تشير إلى وجود قدر كبير من التوافق بين ما تقدمه الجامعة وما يحتاجه الطلبة عمليا.
 - وجود تحديات في الربط بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي المباشر على المشاريع الفردية. قد يكون ذلك بسبب تعقيدات بعض المشاريع، أو الحاجة إلى دعم أكبر في مراحل التطبيق الفني، أو ربما بسبب اختلاف وتيرة التعلم والتطبيق من الطلبة.
- يمكننا القول إن هذه النتائج تدعم الفرضية الأولى التي تنص على: "يعمل التكوين الأكاديمي على تطوير المهارات الريادية لأصحاب المشاريع". تتفق هذه النتائج مع الأدبيات التي تؤكد على أهمية التعليم الريادي وبرامج الحاضنات الجامعية في بناء الكفاءات الريادية ودعم الابتكار منذ مراحله الأولى.

2. التمويل

تعد قضية التمويل أحد أهم التحديات التي تواجه المشاريع الابتكارية الناشئة، ولذلك فإن دور حاضنات الأعمال الجامعية في تسهيل الوصول إليه يعتبر حاسما. تظهر النتائج المستخلصة والتي تعكس آراء الطلبة المحتضنين، صورة متباينة حول هذا الجانب، هناك بعض التسهيلات في جانب التمويل، لكنه ليس بالقوة أو الشمولية التي لوحظت في محور التكوين الأكاديمي.

بناء على نتائج التحليل نستخلص ما يلي:

- تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على توفير المعلومات وإرشاد للطلبة حول الخيارات التمويلية المتنوعة المتاحة في الجزائر يعد هذا خطوة إيجابية ومهمة جدا، فالمعرفة بالفرص المتاحة هي أول طريق للوصول إليها.

• توفر الحاضنات أيضا الدعم في بناء قدرات الطلبة على إعداد الوثائق والمقترحات اللازمة لطلب التمويل. تعتبر هذه المهارة ضرورية، فكتابة خطة عمل متكاملة وجذابة للمستثمرين أو الجهات الممولة تتطلب قدرا من المعرفة والخبرة.

• هناك فجوة كبيرة وضعف ملحوظ في جانب الربط الفعلي بين الطلبة والفرص التمويلية المباشرة، على الرغم من توفر المعلومات والتكوين حول كيفية التقديم، إلا أن الفرص الفعلية للمشاركة في المسابقات أو البرامج التي تترجم إلى تمويل مباشر تبدو محدودة للغاية من منظور الطلبة.

بناء على هذه النتائج، يمكن القول إن الفرضية الثانية التي تنص على: "تسهل حاضنات الأعمال الجامعية في تمويل المشروع الابتكاري" مدعومة جزئيا فقط. بينما تظهر النتائج نجاح الحاضنات في توفير المعلومات وتقديم التكوين النظري اللازمين للوصول إلى التمويل، إلا أنها تعاني من قصور كبير في توفير الفرص الفعلية والمباشرة للطلبة أصحاب المشاريع للمشاركة في مسابقات وبرامج التمويل. هذا يعني أن الحلقة الأضعف في عملية التمويل ليست في المعرفة النظرية أو الإعداد، بل في الربط الفعلي بين المشاريع والجهات الممولة، أو في ندرة هذه الفرص بشكل عام في البيئة الجامعية الجزائرية.

تتفق هذه النتائج مع الأبحاث التي تشير إلى أن توفير رأس المال، خاصة في مراحله المبكرة، يظل تحديا كبيرا أمام الشركات الناشئة في الدول النامية والأسواق الناشئة، حتى مع وجود حاضنات للأعمال.

3. تكوين شبكة مهنية

يعد بناء شبكة علاقات مهنية قوية عنصرا حيويا لنجاح أي مشروع ريادي، حيث يوفر الدعم، المعرفة، والفرص اللازمة للنمو. تظهر النتائج والتي تعكس تصورات الطلبة حاملي الأفكار الابتكارية والمحتضنين، على أن:

• الدعم الإرشادي والمرافقة المقدمة من الحاضنات أو الجامعة تساعد الطلبة بشكل فعال في التعرف على الجهات أو الأفراد الذين يمكن أن يكونوا شركاء مهمين لمشاريعهم. يعد هذا الجانب حيوي لأن تحديد الشركاء المناسبين (مثل الموردين، الموزعين، المستثمرين المحتملين، أو حتى المؤسسات الداعمة) هو خطوة أولى نحو بناء علاقات إستراتيجية.

- الشبكة التي تتكون للطلبة خلال فترة الاحتضان أو التدريب لها فائدة، ولكن ربما ليست بالقدر الأمثل الذي يطمحون إليه لإقامة مشاريعهم بكفاءة عالية.
- فرص بناء الشبكات من خلال الفعاليات والورشات موجودة ولكنها غير كافية أو منظمة بالشكل الأمثل لضمان بناء شبكات قوية وفعالة لكل الطلبة.
- جهود الجامعة في الربط المباشر للطلبة بخبراء متخصصين في مجالاتهم محدودة وغير كافية. فالمشورة المتخصصة من خبراء الصناعة أو التكنولوجيا يمكن أن تحدث farkا كبيرا في توجيه المشروع.
- ضعف أو قصور كبير في قدرة الجامعة على تسهيل ربط الطلبة بالجهات الحكومية الخارجية يعرف هذا النوع من العلاقات بأهميته الكبيرة للمشاريع الناشئة، خاصة في الحصول على التراخيص، الدعم الحكومي، أو فرص التعاون، ويبدو أنها تمثل تحديا كبيرا أمام الطلبة.

بناء على هذه النتائج، يمكن القول إن الفرضية الثالثة التي تنص على: "تتيح الجامعة لحاملي الأفكار الابتكارية إمكانية بناء شبكة علاقات مهنية" مدعومة بشكل جزئي ومحدود. بينما تتجح المرافقة في مساعدة الطلبة على تحديد الشركاء المحتملين، فإن الأداء العام للجامعة في توفير فرص كافية وفعالة لبناء الشبكات المهنية، وربطهم بالخبراء، وبالأخص بالهيئات الحكومية الخارجية، يحتاج إلى تعزيز كبير. يشير هذا إلى أن الجهد المبذول في بناء رأس المال الاجتماعي للطلبة ليس بالمستوى الأمثل، مما قد يعيق نمو مشاريعهم.

تتفق هذه النتائج مع الأبحاث التي تؤكد على أن شبكات العلاقات هي أحد الموارد الحيوية للشركات الناشئة، وأن غيابها أو ضعفها يمكن أن يكون عائقا رئيسيا. ولذا فإنه على حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر تكثيف جهودها في تنظيم فعاليات تواصل متخصصة، جلب خبراء صناعيين وموجهين ذوي خبرة، والأهم من ذلك، بناء علاقات قوية ومباشرة مع القطاع الحكومي والخاص لتسهيل هذه الروابط الحيوية.

4. إجراءات التأسيس

تعتبر الجوانب القانونية والإدارية أحد الأبعاد الرئيسية في تحديد مسار إنشاء أي مشروع، وخاصة المشاريع الابتكارية التي قد تتطلب إجراءات خاصة. تكشف النتائج عن تحديات كبيرة وضعف واضح في مدى مساهمة المرافقة في تمكين الطلبة من الإلمام بالإجراءات القانونية اللازمة. مما يشير إلى

أن غالبية الطلبة لا يرون أن المرافقة المقدمة تمكنهم بشكل كاف من التعامل مع الإجراءات القانونية. حيث تظهر النتائج أن:

- التكوين حول الإجراءات الأساسية لتأسيس المشروع القانوني للمشروع غير كافي.
- توجيه الطلبة لزيارة المنصات الخاصة بهيئات التمويل قد يكون ضعيفا، مما يعيق اطلاعهم المباشر على آليات الدعم المتاحة.
- الجهود المبذولة لمساعدة الطلبة على فهم وتسهيل إجراءات الحصول على وسم "مشروع مبتكر" أو "مؤسسة ناشئة" غير كافية. هذا الوسم يعد مهما في الجزائر للحصول على الامتيازات والدعم، وعدم الإلمام بإجراءاته يشكل عائقا كبيرا.
- قصور حاد في الدعم المتعلق بحماية الملكية الفكرية، وهو جانب بالغ الأهمية للمشاريع الابتكارية. حيث أن الإلمام بإجراءات تسجيل براءات الاختراع أو النماذج الصناعية أو العلامات التجارية أمر حيوي لضمان حقوق رواد الأعمال وحماية ابتكاراتهم، ويبدو أن هذا الجانب يكاد يكون غائبا في المرافقة المقدمة.

بناء على ما سبق يمكن القول أن الفرضية الرابعة التي تنص على "تضمن المرافقة الإلمام بالإجراءات القانونية للمشروع المبتكر" لم يتم دعمها على الإطلاق، بل على العكس تشير النتائج إلى قصور كبير في هذا الجانب. يبدو أن حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر تواجه تحديا كبيرا في تزويد الطلبة بالمعرفة والدعم اللازمين للإلمام بالإجراءات القانونية والإدارية، بدءا من التأسيس القانوني وصولا إلى حماية الملكية الفكرية والوصول إلى منصات الدعم الحكومي.

تتوافق هذه النتائج مع التحديات التي غالبا ما تشير إليها الأدبيات المتعلقة بالبيئات الريادية في الدول النامية، حيث تكون الإجراءات البيروقراطية ونقص الوعي القانوني عوائق رئيسية أمام نمو الشركات الناشئة.

5. الابتكار والتطوير التكنولوجي

من خلال النتائج المتوصل إليها يحظى هذا البعد بتقييم أفضل نسبيا، حيث يشير إلى أن هناك مستوى معقول من الدعم الفني والتكنولوجي لكنه ليس مثاليا، نلاحظ من خلال النتائج أن:

- توفر حاضنات الأعمال دعماً فنياً للطلبة حاملي الأفكار لمساعدتهم على تحويل أفكارهم إلى نماذج أولية. هذا أمر إيجابي للغاية، حيث تعد هذه المرحلة حاسمة لإثبات جدوى الفكرة وجذب الاهتمام.
 - تساعد المرافقة بشكل فعال في تحديد التقنيات المناسبة والحديثة لمشاريعهم. هذا يعكس وعياً بأهمية التكنولوجيا المتقدمة في الابتكار.
 - تعمل الدورات التدريبية على تطوير مهارات تقنية خاصة بالتحكم جيداً في وسائط التكنولوجيا.
 - الدعم الفني يساهم في الرفع من قدرة الطلبة على إبداع حلول جديدة.
- على الرغم من النقاط الإيجابية، تبرز بعض التحديات:
- صعوبة في الوصول إلى معدات متخصصة أو برامج باهظة الثمن.
 - ضعف في الدعم المتعلق بالجوانب العملية لتطوير المنتجات الرقمية. حيث لا تقدم الحاضنات التدريب الكافي أو الموارد اللازمة لتصميم وتطوير التطبيقات والمواقع الإلكترونية، والتي تعد حاسمة للمشاريع القائمة على التكنولوجيا الرقمية.
 - مدى قدرة الابتكارات على ترجمة نفسها إلى ميزة تنافسية واضحة للمشروع. قد يكون هناك ابتكار من الناحية التقنية، لكنه لا يترجم دائماً إلى تميز في السوق أو فهم لكيفية تسويق هذا التميز.
 - ضعف واضح في تفعيل الشراكات البحثية بين الطلبة والجامعة (الباحثين والمخابر). هذا يمثل فرصة ضائعة لتعزيز الابتكار من خلال الوصول إلى الخبرات البحثية والموارد المتقدمة.
- تظهر النتائج أن الفرضية التي تنص على "تعمل الجامعة على توفير الدعم الفني والتكنولوجي اللازمين لإقامة المشروع"، مدعومة إلى حد ما، ولكن مع وجود نقاط ضعف واضحة. يبدو أن الجامعة تقدم دعماً جيداً في المراحل الأولية للابتكار مثل الوصول إلى النماذج الأولية وتحديد التقنيات. ومع ذلك هناك قصور في الجوانب الأكثر تفصيلاً وعمقاً، مثل توفير الموارد المتقدمة للاختبار والتطوير، ودعم تصميم المنتجات الرقمية، والأهم من ذلك، في تفعيل التعاون مع الأوساط البحثية.

المطلب الثاني: دلالات النتائج وتفسيرها

1. تحليل الفروقات وتفسيرها:

تعد دراسة الفروق بين الجنسين في تقييم الدعم والمرافقة المقدمة من حاضنات الأعمال الجامعية أمراً بالغ الأهمية لفهم التحديات والفرص المختلفة التي يواجهها رواد الأعمال الذكور والإناث.

الدعم البيداغوجي: هناك اختلاف في تقييم جودة المرافقة المقدمة للجنسين بناءً على طبيعة المشاريع التي يعمل عليها كل جنس. فربما تكون المشاريع التي يميل الذكور إلى العمل عليها تتلقى دعماً بيداغوجياً أكثر تخصصاً أو مكثفاً، أو أن طبيعة التكوين المقدم تتناسب بشكل أكبر مع أنماط تعلمهم أو احتياجات مشاريعهم. يمكن أن يعكس هذا أيضاً فروقاً في توقعات الجنسين من الدعم البيداغوجي، أو حتى فروقاً في الثقة بالنفس عند تقييم الدعم المتاح. قد يشير ذلك إلى ضرورة مراجعة محتوى وطرق تقديم الدعم البيداغوجي لضمان شموليته وفعاليته لكلا الجنسين، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحددة لمشاريع رائدات الأعمال.

التمويل: إن الضعف المؤسسي في توفير فرص التمويل الفعلي هو ضعف شامل يطال كلا الجنسين. بعبارة أخرى لا يوجد تمييز واضح بين الذكور والإناث في مدى صعوبة الوصول إلى التمويل أو في محدودية الفرص المتاحة، فكلاهما يواجه نفس التحديات تقريباً في هذا الجانب الحاسم. هذا يؤكد على أن المشكلة تكمن في بنية الدعم التمويلي المتاح بشكل عام وليس في تمييز على أساس الجنس.

تكوين شبكة العلاقات المهنية: تشير النتائج إلى أن فرص بناء شبكات العلاقات المهنية التي توفرها الجامعة أو الحاضنات متكافئة الفرص لكلا الجنسين. على الرغم من أن المحور العام لتكوين الشبكات أظهر أداءً متوسطاً (كما ناقشنا سابقاً)، إلا أن هذا الضعف أو القوة المعتدلة لا تفرق بين الذكور والإناث. هذا قد يعني أن الفعاليات والورشات التي تهدف إلى بناء الشبكات لا تستهدف جنساً معيناً بشكل خاص، وأن التحديات في الربط مع الهيئات الخارجية تؤثر على الجميع بالتساوي.

إجراءات التأسيس: يشير إلى أن الذكور يجدون إجراءات التأسيس أسهل من الإناث، مما قد يعكس سهولة أكبر في التنقل لهيئات تسجيل المشاريع وصعوبة وصول النساء للمعلومات القانونية أو الدعم اللازم. يمكن أن تفسر هذه الصعوبة إلى عوامل اجتماعية أو ثقافية تحد من حركة الإناث، أو قلة المرونة في آليات الدعم المقدمة من الحاضنات لتلبية احتياجات رائدات الأعمال اللواتي قد يواجهن قيوداً

خاصة. هذا يبرز الحاجة إلى توفير دعم موجه وخيارات أكثر مرونة (مثل التوجيه عن بعد، أو ممثلين في الحاضنة يمكنهم المساعدة في الإجراءات) لضمان تكافؤ الفرص في هذا الجانب الحاسم.

الابتكار والتطوير التكنولوجي: إن الوصول إلى الموارد التكنولوجية والدعم في هذا الجانب متساو بين الجنسين. على الرغم من الإشارة إلى محدودية الوصول للمخابر التقنية بشكل عام، إلا أن هذه المحدودية لا تفرق بين الذكور والإناث. هذا يعني أن التحديات في هذا المحور هي تحديات هيكلية عامة تؤثر على جميع رواد الأعمال في الحاضنات الجامعية بغض النظر عن جنسهم.

وعليه يمكننا أن نقول أن حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر تقدم دعماً متكافئاً بشكل عام هذا يعني أن أوجه القصور أو القوة في هذه الأبعاد (التمويل، تكوين الشبكة المهنية، التطوير التكنولوجي) تعتبر سمة عامة في الدعم المقدم ولا ترتبط بالجنس.

تتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات التي تشير إلى أن رائدات الأعمال قد يواجهن تحديات فريدة مقارنة بنظرائهن الذكور، خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد، والتغلب على العقبات البيروقراطية، مما يؤثر على مساهمتهن في ريادة الأعمال والابتكار.

2. المستوى التعليمي

أظهرت نتائج تقييم أبعاد المرافقة (الدعم البيداغوجي، التمويل، تكوين الشبكات المهنية، إجراءات التأسيس، والابتكار والتطوير التكنولوجي) بناءً على المستوى التعليمي للطلبة المحتضنين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم أي من محاور الدعم، هذا الاستنتاج له دلالات مهمة:

- تقدم الجامعات خدمات دعم متساوية لجميع المستويات التعليمية دون تمييز. هذا يعد جانباً إيجابياً من حيث ضمان تكافؤ الفرص لرواد الأعمال بغض النظر عن مؤهلهم الأكاديمي. ف جودة البرامج التدريبية، وفرص التمويل المتاحة، وإمكانيات بناء الشبكات، والدعم المتعلق بإجراءات التأسيس والتطوير التكنولوجي، لا تتأثر بكون الطالب يحمل شهادة ليسانس أو ماستر أو دكتوراه.
- إن طبيعة المؤهل العلمي بحد ذاتها لا تغير من تصور الطالب لجودة أو كفاءة الخدمات المقدمة. بمعنى آخر، يبدو أن معايير التقييم الشخصية للطلبة، أو طبيعة التحديات التي يواجهونها في مشاريعهم، هي التي تشكل تصوراتهم للدعم، وليس مستوى تعليمهم.

- لا ترتبط جودة الخدمات بشكل مباشر بدرجة تعقيد المشروع، فالمشاريع التي يقودها حاملو الدكتوراه (والتي قد تكون عالية التقنية) لا تتلقى دعماً مختلفاً نوعياً عن المشاريع الأقل تعقيداً. هذا يبرز الحاجة إلى دعم مخصص للمشاريع عالية التقنية، والتي غالباً ما تكون مرتبطة بالدراسات العليا وحاملي الدكتوراه، حيث قد تتطلب هذه المشاريع موارد متخصصة وبنية تحتية تقنية ودعماً استشارياً عالي المستوى لا يتوفر بشكل متساو لجميع الفئات.

تعزز هذه النتائج فكرة أن التحديات الرئيسية التي تواجه رواد الأعمال في حاضنات الأعمال الجامعية، مثل صعوبة إجراءات التأسيس القانوني وضعف التمويل، هي معوقات هيكلية ونظامية تؤثر على الجميع بالتساوي، بغض النظر عن مستواهم التعليمي. هذه التحديات لا تفرق بين طالب في بداية مساره الأكاديمي وآخر في مرحلة متقدمة من دراساته العليا.

3. التخصص الأكاديمي

تكشف نتائج التحليل عن تأثير التخصص الأكاديمي على تقييم الدعم المقدم للمشاريع الابتكارية. مما يعني أن خبرة الطلبة في التعامل مع جوانب المرافقة تختلف بشكل ملموس بناءً على تخصصهم الدراسي. تظهر النتائج أن طلبة العلوم الاجتماعية والإنسانية سجلوا أعلى تقييم لإجراءات التأسيس. مما يعكس :

- أن المشاريع ذات الطابع الاجتماعي أو الخدمي التي يميلون إليها أكثر مرونة في إجراءاتها القانونية والإدارية مقارنة بالمشاريع التقنية.
- هناك وعي أكبر أو توجيه أفضل لهؤلاء الطلبة حول كيفية التعامل مع هذه الإجراءات، أو توفر مرشدين متخصصين يفهمون طبيعة مشاريعهم ويسهلون عليهم العملية.

على النقيض سجلت التخصصات التقنية أدنى مستويات التقييم للمرافقة والتي تشير إلى:

- تعقيد الإجراءات القانونية والإدارية للمشاريع التقنية والابتكارات العميقة. هذه المشاريع قد تتطلب تراخيص خاصة، أو إجراءات حماية ملكية فكرية معقدة، أو التعامل مع جهات تنظيمية متخصصة لا تكون مألوفة لطلبة التخصصات العلمية.
- نقص الدعم الإداري المتخصص في الكليات العلمية التي قد لا تمتلك الخبرة الكافية في تسهيل هذه الجوانب لطلبتها، مما يتركهم يواجهون هذه التحديات بشكل فردي.

في المقابل إن المرافقة المقدمة موحدة لجميع التخصصات، وضعف التمويل ومحدودية الموارد التقنية هي تحديات شاملة تؤثر على جميع رواد الأعمال بالتساوي بغض النظر عن مجال تخصصهم.

4. استخلاص العوامل:

أظهرت نتائج التحليل عن وجود ثمانية عوامل لأبعاد المرافقة مما يشير إلى تعقيد البنية الكامنة للدعم المقدم من حاضنات الأعمال الجامعية لحاملي المشاريع. أي لا يمكن اعتبار الدعم بعدا واحدا، بل هو مجموعة من الأبعاد المتعددة والمتخصصة والتي تشكل تجربة رواد الأعمال. إذ تتمثل هذه العوامل في:

- **التعاون البحثي والموارد التكنولوجية:** يشير هذا العامل إلى أهمية البنية التحتية البحثية والتقنية والشبكات المعرفية في دعم الابتكار وتطوير المشاريع.
- **الإجراءات القانونية والملكية الفكرية:** يبرز أن الجانب القانوني والإداري، بما في ذلك حماية الملكية الفكرية والوصول إلى جهات التمويل الرسمية، يمثل بعدا حاسما في تصورات رواد الأعمال.
- **التوجيه الأكاديمي وتطبيق المعرفة:** يظهر هذا البعد الدور المحوري للمناهج الأكاديمية في تحويل المعرفة النظرية إلى ممارسة عملية في سياق المشروع الريادي.
- **الشبكات المهنية والمرافقة:** يجسد هذا البعد أهمية بناء الشراكات والعلاقات المهنية التي تسهلها الجامعة والحاضنات .
- **الدعم الفني والابتكار:** يشير هذا البعد إلى الدعم التقني المتخصص المقدم لتحديد وتطوير الابتكارات الجوهرية في المشروع.
- **التمويل وتطوير النماذج الأولية:** يبين ارتباطا بين الجانب المالي (التمويل) والجوانب العملية لتجسيد الفكرة في شكل نموذج أولي.
- **المهارات الرقمية والتسويق:** يركز هذا البعد على المهارات الرقمية والتسويقية اللازمة للتواجد في السوق وإدارة المشروع.
- **تحديد الشركاء والمرافقة:** يشير هذا البعد إلى أهمية التوسع الشبكي الاستراتيجي وتحديد الشركاء المناسبين لنمو المشروع.

كشف التحليل العملي أن مرافقة المشاريع الابتكارية في حاضنات الأعمال الجامعية بالجزائر تتكون من بنية متعددة الأبعاد. فهم هذه الأبعاد يسهل من تقديم دعم أكثر استهدافا وفعالية، ويسهم في معالجة التحديات الرئيسية التي تواجه رواد الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية كل بعد.

خلاصة الفصل:

في الختام، قدم هذا الفصل تحليلاً معمقاً لمدى فعالية دعم حاضنات الأعمال الجامعية للمشاريع الابتكارية في الجزائر، كاشفاً عن صورة متعددة الأبعاد. فبينما تظهر الدراسة فاعلية ملحوظة في بعض هذه الأبعاد، لا سيما تلك المتعلقة بالتوجيه الأكاديمي وتطبيق المعرفة، والتعاون البحثي والموارد التكنولوجية، مما يساهم بشكل كبير في صقل مهارات رواد الأعمال وتطوير أفكارهم، إلا أن هناك تحديات كبيرة في جانب التمويل وتوفير فرص المشاركة الفعلية في برامجه، بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات القانونية والإدارية لتأسيس المشاريع وحماية الملكية الفكرية.

إن هذا التباين في الأداء عبر الأبعاد المختلفة يلقي بظلاله على مسار نمو المشاريع الابتكارية ويعيق تحويل الأفكار إلى كيانات اقتصادية مستدامة. تؤكد النتائج على أن معوقات الابتكار في الجزائر ليست فردية، بل هي تحديات هيكلية تتطلب استراتيجيات دعم شاملة وموجهة.

الخاتمة العامة:

في الختام يتضح لنا أن الإبداع والابتكار يمثلان محور الارتكاز لأي تقدم اقتصادي واجتماعي مستدام. فالابتكار هو القوة الدافعة التي تجسد الأفكار الإبداعية وتحولها إلى واقع ملموس، هذا التكامل بين الإبداع والابتكار ليس مجرد مفهوم نظري، بل هو ضرورة حتمية في عالم اليوم الذي يتسارع فيه التطور التكنولوجي وتتعاظم فيه الحاجة إلى أفكار إبداعية وحلول مبتكرة. من هنا، برزت الأهمية القصوى لمرافقة المؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية، والتي تعد الركيزة الأساسية لضمان تحويل الأفكار إلى مشاريع استثمارية فاعلة ومستدامة.

في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة وسعيها الحثيث نحو اقتصاد متنوع بعيدا عن الاعتماد الكلي على المحروقات، وضعت الجزائر تنمية الابتكار وريادة الأعمال في صميم نموذجها التنموي الجديد. لقد تجلّى هذا الالتزام في خطوات جريئة على الصعيدين القانوني والمؤسساتي، تمثلت في سن تشريعات تسهل تأسيس المؤسسات الناشئة وتوفير لها الامتيازات، بالإضافة إلى إنشاء هيكل داعمة. تعد هذه الجهود استثمارا استراتيجيا في مستقبل اقتصادي أكثر مرونة واستدامة، وتعبيرا عن رؤية وطنية لخلق فرص عمل للشباب وفتح آفاق جديدة للنمو.

في هذا السياق الوطني برز دور الجامعة وواجهاتها كفاعل رئيسي لعملية المرافقة، فالجامعات هي منصات حيوية لاكتشاف المبدعين ورواد الأعمال، فمن خلال آلياتها المتعددة تسعى الجامعات إلى لعب دور ريادي في توفير منظومة مرافقة متكاملة. هذه المنظومة لا تقتصر على الدعم الظرفي، بل تشمل التوجيه، والإرشاد، والدعم الفني والمالي، وتسهيل الوصول إلى شبكات العلاقات، وكلها عوامل لا غنى عنها لنمو وتطور هذه الكيانات الاقتصادية الحيوية مؤكدين على أن النجاح في دعم المؤسسات الناشئة يتطلب رؤية وطنية واضحة، والتزاما حكوميا، وتكاملا بين جميع الفاعلين لتعزيز التوسع الإقليمي والعالمي للمشاريع الناشئة الجزائرية.

لقد استهدفت هذه الدراسة الواقع العملي للمرافقة التي تقدمها الحاضنات الجامعية، وكشفت عن مجموعة من النتائج تبرز نقاط القوة وتشير بوضوح إلى مجالات تحتاج إلى تعزيز كبير. هذا التباين في فعالية الدعم يلقي بظلاله على مسار نمو هذه المشاريع، ويبرز الحاجة الماسة إلى مقاربات أكثر شمولية وتخصصا لضمان نجاح رواد الأعمال الشباب وتحويل أفكارهم إلى واقع اقتصادي ملموس.

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات:

- "يعمل التكوين الأكاديمي على تطوير المهارات الريادية لأصحاب المشاريع": تم دعم هذه الفرضية بقوة.
- "تسهل حاضنات الأعمال الجامعية في تمويل المشروع الابتكاري": تم قبول هذه الفرضية جزئياً، توفر الحاضنات المعلومات وتقدم التكوين النظري اللازمين للوصول إلى التمويل في المقابل هناك عجز حقيقي في توفير فرص حقيقة لتمويل المشاريع الابتكارية.
- "تتيح الجامعة لحاملي الأفكار الابتكارية إمكانية بناء شبكة علاقات مهنية": تم قبول الفرضية جزئياً، حيث تعمل الحاضنات على تحديد الشركاء المحتملين لأصحاب المشاريع لكنها لم تتمكن من ربط حاملي الأفكار بالأطراف والهيئات الخارجية الفاعلة.
- "تضمن المرافقة الإلزام بالإجراءات القانونية للمشروع المبتكر": تم رفض هذه الفرضية.
- "تعمل الجامعة على توفير الدعم الفني والتكنولوجي اللازمين لإقامة المشروع": تم قبول الفرضية جزئياً، حيث تقدم الحاضنات دعماً في المراحل الأولية للابتكار ومع ذلك هناك قصور في الجوانب الأكثر تفصيلاً وتطوراً.

ثانياً: نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج الميدانية أن الحاضنات الجامعية تقدم مساهمة قوية وفعالة في جوانب حيوية تدعم رواد الأعمال من خلال:

- مساهمة البرامج التدريبية والتوجيهية بشكل كبير في صقل مهارات الطلبة وتطوير أفكارهم الابتكارية، مؤكدة فعالية نقل المعرفة النظرية إلى تطبيق عملي، وموائمة الدورات التدريبية لاحتياجات المشروع.
- تمكين الحاضنات رواد الأعمال من الاستفادة من الخبرات البحثية والمختبرات والموارد التقنية المتاحة لتطوير أفكارهم ونماذجهم الأولية، والمساعدة في تحديد التقنيات المبتكرة ذات الصلة بمشاريعهم وتطوير حلول ابتكارية تعزز من تنافسية شركاتهم الناشئة.
- تتيح الحاضنات فرصاً لتكوين علاقات مع الخبراء ورواد الأعمال ذوي الخبرة، وتحديد الشركاء المحتملين، مما يعد عنصراً حيوياً لتطوير المشاريع وتوسعها.

وعلى الرغم من هذه المساهمات الإيجابية، إلا أن هناك تحديات تعيق التقدم الكامل للمشاريع الابتكارية:

- يعد ضعف التمويل الفعلي عائقا كبيرا، فبالرغم من وجود برامج للإعلام، إلا أن الفرص المتاحة للحصول على التمويل الفعلي لا تزال محدودة.
- تشكل صعوبة الإجراءات القانونية والإدارية نقطة ضعف رئيسية، حيث تواجه المشاريع تحديات في التسجيلات القانونية وحماية الملكية الفكرية، مما يؤثر على قدرتها على التوسع وجذب الاستثمار.
- محدودية الوصول لبعض الموارد المتخصصة في مجال التطوير التكنولوجي، وقد يواجه رواد الأعمال تحديات في التحكم الجيد في الوسائط التكنولوجية لأغراض التسويق والإدارة، مما يقلل من قدرتهم على الوصول إلى الأسواق بفعالية.

ثالثا: توصيات الدراسة

بناء على النتائج والتحديات التي كشفت عنها الدراسة، نقدم التوصيات التالية بهدف تعزيز فعالية مرافقة المشاريع الابتكارية في حاضنات الأعمال الجامعية بالجزائر، بما يضمن تحويل الأفكار إلى شركات ناشئة مستدامة وقادرة على المساهمة بفاعلية في تنويع الاقتصاد الوطني:

1. تعزيز آليات التمويل وتسهيل الوصول إليها:

- تعزيز فعالية آليات عمل صندوق تمويل المشاريع الناشئة (ASF): من خلال مراجعة شروط الاستفادة لجعلها أكثر مرونة وتشجيعا للمشاريع المبتكرة خاصة تلك التي تكون في مراحلها الأولى، كما نقترح تفعيل الجانب الإعلامي الخاص بالصندوق عبر حملات تحسيسية وتوعيفية للطلبة حاملي الأفكار بما يسمح توضيح مسارات التمويل والبرامج المتاحة. إضافة إلى ذلك تبني مقاربة اللامركزية في تسيير الصندوق مما يتيح صلاحيات أكثر على المستوى المحلي لدراسة المشاريع وتمويلها.
- بناء شراكات إستراتيجية للتمويل: يتعين على حاضنات الأعمال الجامعية تعزيز شراكاتها مع صناديق الاستثمار، والبنوك، والمؤسسات المالية، والهيئات الحكومية المعنية، القطاع الخاص لضمان توفير قنوات تمويل حقيقية ومتاحة بشكل أكبر للطلبة المبتكرين، تتجاوز مجرد الإرشاد إلى التسهيل المادي الفعلي.

2. تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية وحماية الملكية الفكرية:

- تفعيل دور مراكز دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا (CATI): تبسيط الإجراءات الإدارية وتوسيع خدماتها لتشمل مرافقة المشاريع حتى التسجيل القانوني الكامل.
- إنشاء وحدات دعم قانوني متخصصة داخل الحاضنات: ينبغي على الجامعات والحاضنات توفير إرشاد قانوني متخصص ومستمر، مع التركيز على احتياجات التخصصات التقنية والعلمية، بما في ذلك المحاضرات وورش العمل حول الإجراءات القانونية، وحقوق الملكية الفكرية في التكنولوجيا، والتراخيص الصناعية. يمكن تفعيل دور خبراء القانون من أعضاء هيئة التدريس لتقديم استشارات مباشرة أو بالشراكة مع "مكاتب قانونية" للمشاريع الناشئة.
- بناء جسور قوية مع الهيئات الحكومية المعنية: يجب تعزيز التعاون مع جهات مثل المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI)، ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC)، لتسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير نقاط اتصال واضحة وميسرة لمساعدة الطلبة على التنقل في متطلبات التسجيل القانوني والحصول على الشهادات والمرافقات اللازمة.
- تكثيف التوعية بأهمية حماية الملكية الفكرية: يجب أن تصبح هذه التوعية جزءاً لا يتجزأ من برامج المرافقة، مع تسهيل الإجراءات اللازمة لضمان حماية ابتكارات الطلبة.

3. تعزيز الدعم التكنولوجي والبحثي والمهارات الرقمية:

- تسهيل الوصول إلى الموارد التكنولوجية المتقدمة: يجب على الحاضنات العمل على تسهيل وصول أفضل إلى المختبرات المتخصصة، والبرمجيات المتقدمة، والمعدات الضرورية لاختبار وتطوير النماذج الأولية والمنتجات الابتكارية.
- تكثيف برامج تطوير المهارات الرقمية: ينبغي تكثيف الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة في تصميم وتطوير المنتجات الرقمية (مثل المواقع والتطبيقات)، ومهارات التحكم في الوسائط التكنولوجية لأغراض التسويق والإدارة، بما يعزز قدرة المشاريع على المنافسة في السوق الرقمي.

• **توطيد جسور التعاون مع المجتمع البحثي:** يجب بناء جسور قوية وفعالة بين رواد الأعمال والمجتمع البحثي داخل الجامعة وخارجها، لتشجيع التعاون في البحث والتطوير وتبادل الخبرات والمعرفة المتخصصة.

• **توفير دعم موجه ومتخصص للمشاريع عالية التقنية:** تخصيص خيارات دعم وبرامج مرافقة تتناسب مع الاحتياجات المعقدة للمشاريع التكنولوجية والابتكارية بشكل خاص.

4. تنسيق جهود المرافقة:

• **دمج الخدمات في حاضنة واحدة:** يجب العمل نحو نموذج حاضنات أعمال متكاملة تقدم الدعم القانوني والتمويلي إلى جانب المرافقة التقنية والتكوينية، بدلا من تشتيت الخدمات عبر جهات متعددة، لتبسيط رحلة رائد الأعمال.

• **دمج التخصصات:** تعزيز الربط الفعلي بين كليات الحقوق والإدارة والاقتصاد والكليات التقنية، وذلك لتوفير دعم شامل ومتكامل يعالج الثغرات في التأسيس القانوني والإداري للمشاريع ذات الطبيعة التقنية.

• **تكيف الدعم:** يجب على حاضنات الأعمال تصميم برامج مرافقة تأخذ بعين الاعتبار الفروق في احتياجات وتحديات رواد الأعمال، بالإضافة إلى توفير دعم قانوني وإداري مكيف خصيصا للتخصصات العلمية والتقنية التي قد تواجه صعوبات أكبر في هذا الجانب.

وعليه نقول أن هياكل المرافقة الجزائرية حققت نجاحا ملحوظا في الجانب التدريبي وبناء القدرات، لكنها تواجه تحديا كبيرا في تحويل الأفكار إلى مشاريع قابلة للاستمرار اقتصاديا وقانونيا، وذلك بسبب الإجراءات المعقدة وغياب التمويل الفعال الكافي. إن الحل الجذري يكمن في تحقيق التكامل الحقيقي بين الجامعات والهيئات الحكومية المعنية والقطاع الخاص، عبر منصات موحدة ومسارات واضحة، لضمان مرافقة شاملة وفعالة تتجاوز الأبعاد النظرية إلى الدعم العملي الملموس في كافة مراحل المشروع.

رابعا: مدى تحقيق أهداف الدراسة

لقد تمكنت الدراسة من تحليل واقع مرافقة المشاريع الابتكارية في الحاضنات الجامعية بالجزائر، وتحديد أبعاد هذه المرافقة، والكشف عن نقاط القوة والضعف فيها. كما تمكنت الدراسة من الإجابة

على التساؤلات البحثية المطروحة من خلال تقديم صورة شاملة ومفصلة لواقع الدعم المقدم، وتحديد أبرز التحديات التي تواجه رواد الأعمال. وبالتالي فهي تقدم رؤية قيمة لصناع القرار في الجامعات، والحاضنات، والوزارات المعنية لتمكينهم من صياغة إستراتيجيات دعم أكثر فعالية وتأثيرا. إن فهم الأبعاد المتعددة للمرافقة وتحديد الفجوات فيها يعد خطوة أساسية نحو بناء منظومة بيئية ريادية مستدامة.

خامسا: أفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة آفاقا بحثية جديدة يمكن اكتشافها في المستقبل لتعميق فهمنا لديناميكيات دعم الابتكار في الجزائر:

- تحليل مقارن لتجارب الحاضنات: إجراء دراسات مقارنة بين حاضنات جامعية مختلفة داخل الجزائر أو بين الجزائر ودول أخرى، لتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة.
- دراسة تتبع المشاريع المحتضنة: متابعة مسار المشاريع الابتكارية بعد خروجها من الحاضنات لتقييم مدى استدامتها ونموها على المدى الطويل، وتحديد العوامل التي تسهم في نجاحها أو فشلها.
- دراسة تأثير نوعية التمويل: يمكن إجراء دراسات مستقبلية لتقييم أثر الأنواع المختلفة من التمويل (مثل تمويل الملاك، رأس المال المخاطر، القروض الميسرة)، على نجاح المشاريع الابتكارية المحتضنة.
- تقييم تطور المرافقة على المدى البعيد: إجراء دراسات لاحقة لتقييم مدى فعاليتها في تحسين جودة المرافقة ودعم المشاريع الابتكارية.
- اكتشاف دور العوامل الثقافية والاجتماعية: التعمق في كيفية تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية على ريادة الأعمال والابتكار في الجزائر، وكيف يمكن للحاضنات أن تأخذها بعين الاعتبار في برامجها.

قائمة المراجع

المراجع:

- 1) Adner, R., & Kapoor, R. (2015). Innovation ecosystems and the pace of substitution re-examining technology S-curves. *strategic management journal* , 1-24.
- 2) Albaum, G. (1997). The likert scale revisited:an alternate version. *journal of the market research society* , 39 (2), 331-348.
- 3) Allam, S. (2016). The impact of Artificial Intelligence on innovation an exploratory analysis. *international journal of creative research thoughts* , 4 (4), 810-814.
- 4) Amabile, T. (1996, January 5). Creativity and innovation in organizations. *Harvard Business School* , 1-15.
- 5) Amabile, T. M. (2012, April 26). Componential theory of creativity. 1-10. Harvard business school.
- 6) Auernhammer, J., & Hall, H. (2013). Organization culture in knowledge creation,creativity and innovation towards the Freiraum model. *Journal of information science* , 1-14.
- 7) Balzat, M., & Hamusch, H. (2004). Recent trends in the research on national innovation systems. *Journal of evolutionary economics* (14), 197-210.
- 8) Baumeel, J., Ratinho, T., Clarysse, B., & Groen, A. (2012). The evolution of business incubators comparing demand and supply of business services different incubator generation. *Technovation* (32), 110-121.
- 9) Becker, G. (1993). *Human capital Athéoretical and empirical analysis with special reference toeducation* (Vol. third édition). Arrangement with the national bureau of economic research.
- 10) Becker, G. (1975). Theoretical analysis. In B. .G, & S, *Human capital* (pp. 13-44).
- 11) Blank, S., & Dorf, B. (2012). *The startup owners manual the step by step guis for building company*. K&S ranch publishing.
- 12) Blazhenkova, O., & Kazhevnikov, M. (2016). Types of creativity and visualization in teams of different educational specialization. *creativity research journal* , 2 (28), 123-135.
- 13) Bouarir, H., & Diani, A. (2022). L'accompagnement entrepreneurial en contexte de crise entrepreneurial support in a crisis context. *L'entrepreneuriat innovant a l'ère de la covid 19:Quelle réalité et quelle actions a entreprendre* (pp. 24-37). revue Française d'économie et de gestion.
- 14) Cacciotti, G. (2016). Areconceptulization of fear of failure in entrepreneurship. *journal of busines venturing* (31), 302-325.
- 15) Cossette, P. (1996). La vision stratégique du propriétaire dirigeant de pme etude de cartographie cognitive. *revue internationale PME* , 9 (1), 123-142.

- 16) Darini, M., Pazhouhesh, H., & Moshiri, F. (2011). Relationship between employee's innovation creativity & time management. *Asia pacific business innovation & technology management* (pp. 201-213). procedia social and behavioral science.
- 17) De ketele, J.-M. (2014). L'accompagnement superieur: une tentative de modelisation. *recherche et formation* , 77, 73-85.
- 18) Dedrick, J., & West, J. (2003). Why firms adopt open source platforms: Agrounded theory of innovation and standards adoption. *free/open source software conference* (pp. 236-257). harvard business school & MIT Sloan.
- 19) DGRSDT. تاريخ الاسترداد 18 جويلية 2024, *dgrsdt.dz/ar/organes_recherches* (بلا تاريخ).
- 20) Dib, N. (2019). les déterminants de l'innovation dans le secteur de la sécurité sociale en Algérie, cas de la CNAS. *thèse de doctorat* . ENSM Kolea, science de gestion option: management des organisation.
- 21) Edler, J., & Fagerberg, J. (2017). Innovation policy what, why and how. *Oxford review of economic policy* , 33 (1), 2-23.
- 22) Edquist, C. (2001). The systems of innovation approach and innovation policy :An account of the state of the art. *DRUID Conference*, (pp. 1-24). Alborg.
- 23) Edwards-Schachter & al. (2015). Disentangling competences interrelationships on creativity innovation entrepreneurship. *thinking skills and creativity* (16), 1-40.
- 24) ESCWA. (2004). لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا .
- 25) ESCWA. (2019). لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. دور مجتمعات العلوم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- 26) Ety mology, d. (s.d.). <http://etymonline.com>. Consulté le avril 25, 2024.
- 27) European commission;. (2024). European innovation scoreboard.
- 28) Fabre, M. (2022). Maela Paul, Une société d'accompagnement guides, mentors, conseillers, coaches: comment en est on arrivé la. *recherche en éducation* , 46, 190-195.
- 29) Fayolle, A. (2004). Compréhension mutuelle entre les créateurs d'entreprise et les accompagnateurs. *Management international* 8(2), 1-14.
- 30) Fayolle, A., & Cuzin, R. (2002). Les dimensions structurantes de l'accompagnement en création d'entreprise. *La revue des sciences de gestion*, 39(210), 77-88.
- 31) Firestien, R. L. (1994). Unleashing the power of creativity the key to teamwork. *Empowerment and continous improvement, Kinetic, incorporated* , 1-32.
- 32) Gama, F., & Magistretti, S. (2025). Artificial intelligence in innovation management: A review of innovation capabilities and taxonomy of AI applications. *journal of product innovation management* (46), 76-111.
- 33) Godin, B. (2007). National innovation system -the system Approach in historical perspective. *working paper* (36), 1-34.

- 34) Graham, P. (2012, sept;bre). *Startup=growth*. Retrieved Novembre 5, 2024, from Graham paul.
- 35) Greenacre, P., Gross, R., & Speirs, J. (2012). *Innovation theory a review of the literature*. Imperial collage centre for energy policy and technology.
- 36) Gurteen, D. (1998). Knowledge,creativity and innovation. *journal of knowledge management* , 2 (1), 5-13.
- 37) Hadley, E. (2019). Human capital, Beker the obscure: human capital theory liberalisms, and the future of higher education. *Political economy to economics though nineteenth century literature Reclaiming social* , 29-57.
- 38) Hausberg, P., & Korreck, S. (2020). Business incubators and accelerators:a co citation analysis based sustematic literature review. *Techno transf* (45), 151-176.
- 39) Hidalgo, A., & Albors, J. (2008). Innovation management technique and tools a review from theory and practice. *Black well publishing Ltd* , 38 (2), 113-127.
- 40) Hockett, S. M., & Dilts, D. (2004). Asystematic review of business incubation research. *the journal of technology transfer* (29), 55-82.
- 41) Hollanders, H., & Celikel-Esser, F. (2007). Measuring innovation efficiency. *2007 European innovation scoreboard (EIS)* , 1-28. European commission.
- 42) Hughes, D. (2018). leadership,creativity,and innovation: Acritical review and practical recommendations. *The leadership Quarterly* , 1-21.
- 43) ICESCO. (2005). *المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة* .
- 44) INC. (2020, Fevrier 8). *National business incubation association*. Consulté le decembre 28, 2024, sur <https://www.inc.com/encyclopedia/national-business-incubation-association-nbia.html>.
- 45) Jaouen, A., Loup, S., & Sammut, S. (2005). L'accompagnement par les paires du Transfert de connaissance a l'apprentissage conjoint. *4 congrès de l'academie de l'entrepreneuriat* (pp. 1-14). paris: Sénat-palais du l'uxembourg.
- 46) Jenkins, A., & Mckelvie, A. (2016). What is enterpreneurial failure?implications for future research. *international small business journal* , 34 (02), 176-188.
- 47) Jerry, K. (2016). *Artificiel Intelligence what every one needs to know*. new york: oxford university press.
- 48) Karlyn, A. (2005, september). The source of innovation and creativity. 1-59. National center on education and the economy.
- 49) Kellal, C., & Tabet Aoul, W. (2023). Business failure of small and medium sized entreprises a point of view of Algerian. *journal of economic growth and entrepreneurship JEGE* , 6 (4), 38-44.

- 50) Khouri, N. (2010). Les determinants de l'innovation dans les PME agroalimentaire. *les cahiers du CREAD* , 26 (94), 149-186.
- 51) Kotte, S. (2021). entrepreneuriat coaching: A two dimensional framework in context. *Applied psychology* , 70 (2), 518-555.
- 52) Krameche, B. (2018). Effectiveness of electronic brainstorming as a technique of creative thinking-theoretical approach. *أبعاد اقتصادية* , 8 (2), 590-607.
- 53) Lesakova, L. (2012). The role of business incubators supporting the SME start up. *Acta polytechnica hungarica* , 9 (3), 85-95.
- 54) Link, J., Ng, J., & Hook, J. (2019). Virtual hubs. *Human factors in computing systems* (pp. 1-13). ACM.
- 55) Lundvall, B.-A. (2016). *The learning economy and the economics of hope*. UK: Anthem press 2016.
- 56) Lundvall, B.-A., & Barras, S. (2005). *Science, technology and innovation policy*. Oxford university press-hand book-.
- 57) Mahajlovich, A. (2015). Risks of development and implementation of innovative projects. *Mediterranean journal social sciences* , 6 (1) , 243-253.
- 58) Marciariello, J. (2009). Marketing and innovation in the Drucker management system. *j. of the Acad Mark. sci* (37), 35-43.
- 59) Marrs, G. (2024). understanding the multifunctional role of entrepreneuriat coaching through a systematic review of the literature. *managerial psychology* , 39 (6), 795-814.
- 60) Merrouche, M., & Ghanem, D. (2025). John McCarthy: pioneer and innovator of artificial intelligence. *Journal of elhikma fo philosophical studies* , 13 (01), 16-34.
- 61) Mork, O., & Swensson, K. (2020). Exploration of virtual incubators and development of incubation services for digital entrepreneurship . UPPSALA University.
- 62) moukawil.dz . تاريخ الاسترداد 07 سبتمبر, ASF2024. (17 جويلية, 2023). صندوق التمويل الجزائري
- 63) Mytelka, L., & Smith, K. (june 12-15 2001). Innovation theory and innovation policy bridging the gap. *DRUID Conference*, (pp. 1-23). Aalborg.
- 64) Nafukho, F. M., Hairston, N., & Brooks, K. (2004). Human capital theory: implication for human resource developemnt. *Human development international* , 7 (4), 545-551.
- 65) Nodlovu, E. N. (2025). Entrepreneuriat coaching and self efficacy a systematic review of its pedagogical ntegration into entrepreneurship education. *education sciences* (15), 2-14.
- 66) Nonak, I., & Kenney, M. (1991). Towards a new theory of innovation management a case study comparing canon, INC, and apple computer. *Journal of engineering and technology management* (8), 67-83.

- 67) OCDE;. (1999). Gérer les sytemes nationaux d'innovation.
- 68) OECD;. (1998). L'investissement dans le capital humain une comparaison international.
- 69) OECD;. (2004). Knowledge management, innovation in the knowledge economy implications for education and learni.
- 70) OECD;. (2010). Measuring innovation a new prespective. 1-130.
- 71) OECD;. (2017, March). Inclusive innovation policies: lessons from international case studies. OECD Science technology and industry working papers.
- 72) OSLO, M. (2005). *Guidlines for collecting and interpreting innovation data* (Vol. 3). OECD.
- 73) Paul, M. (2002). L'accompagnement une nébuleuse. *education permanente* , 156, 43-56.
- 74) Paul, M. (2004). *L'accompagnement comme posture professionnelle spécifique*.
- 75) Paul, M. (2009). Accopagnement. (O. E. journals, Éd.) *recherche et formation* (62), 90-107.
- 76) paul, M. (2009). L'accopagnement dans le champ proffessionnel. *Savoirs* , 20 (2), 11-63.
- 77) Philips, J. (2005). *Investing in your company's human capital: strategies to Avoid spending too little or to much*. AMACON.
- 78) Prem, E. (2019). Artificiel Intelligence for innovation in Austria. *Technology innovation management review* , 9 (12), 5-15.
- 79) Priestley, M., Slucking, T., & Tiropanis, T. (2020). innovationon the web: the end of S-curve. *Internet histories* , 1-24.
- 80) project management institute. (2017). Aguide to the project management body of knowledge.
- 81) Quivy, R., & Compenhoudt, L. V. (1993). *Manual de recherche en science sociales*. Paris: Bordas.
- 82) Redouane, A. (2022). National innovation system -proposal model for Algeria. *journal of advanced economic resarch* , 7 (1), 636-649.
- 83) Rekonen, S., & Bjorklund, T. (2016). Adapting to the changing needs of managing innovative projects. *European journal of innovation management* , 19 (1), pp. 1-22.
- 84) Ries, E. (2011). *The learn startup*. New York: The crown publishing.
- 85) Ries, E. (2011). *The learn startup*. New York: The crown publishing.
- 86) Romijn, H., & Albaladejo, M. (2002). Determinants of innovation capability in small electronics and software firms in southeast England. *research policy* , 31, 1053-1067.

- 87) Schultz, M. (2017, june). *Innovation history's great free lunch*. Consulté le AOÛT 12, 2024, sur wipo.int/wipo_magazine/ar/2017/03/article-0003.html.
- 88) Schultz, T. (1993). Human capital investment in women and men micro and macro evidence of economic returns. *An international center of economic growth publication* (44), 1-78.
- 89) Schultz, T. (2003). Human capital schooling and health. *economics and human biology* (1), 207-221.
- 90) Schultz, T. (1961). Investment in human capital. *The American economic review* , 51 (1), 1-17.
- 91) Segarra, A., Gracia, J., & Teruel, M. (2013). Financial constraints and the failure of innovation projects. *Institut d'economica de Bercelona* , 1-21.
- 92) Semer, S., Hacıoglu, V., & Akdemir, A. (2017). invention and innovation in economic change. *journal of economics finance and accouting* , 4 (2), 203-208.
- 93) Shepherd, D. (2004). Education entrepreneurship students About emotion and learning from failure. *Academy of management learning and education* , 3 (3), 274-287.
- 94) Startup blink. (2025). *Global startup ecosystem index 2025*.
- 95) Start-up chile. (2025). Retrieved février 10, 2025, from <https://startupchile.org>.
- 96) Sternberg, R. J. (2006). The nature of creativity. *creativity research journal* , 18 (01), 87-98.
- 97) Strober, M. H. (1990). Human capital theory: implication for HR managers. *Ajournal of economy and society* , 29 (2), 214-239.
- 98) Sylvain, L., & Midler, C. (2003). gestion de projet et innovation. *l'encyclopédie de l'innovation economica* , 49-69.
- 99) Tai, M. C. (2020). The impact of artificiel inteligence on human society and biothics. *Tzu chi Medical journal* , 32 (4), 339-343.
- 100) Tariki, D. & Boukrif, M. (2015). Innovation et developpment managériale le cas des entreprise agroalimentaires dans la wilaya de Béjaia. *Annales de l'université de guelma* (11), 1-30.
- 101) TISC Tissemsilt *تم الاسترداد من* <https://www.univ-tissemsilt.dz/index.php/cati-tissemsilt/>. (2025). *مركز دعم التكنولوجيا والابتكار*.
- 102) Tissemsilt university. (2025). Retrieved Avril 3, 2025, from <https://www.univ-tissemsilt.dz/>.
- 103) Trisnayanti, Y., Khoiri, A., Miterianifa, & Ayu, H. (2019). Development of torrance test creativity in science learning. *International conference on science, mathematics, environment and education* (pp. 1-6). AIP publishing.

- 104) UI,ORAN2. (2024/2025). programme de formation startup & brevets d'invention.
- 105) UNESCWA;. (2017, January). Innovation policy for inclusive sustainable development in the Arab region. UNITED NATIONS.
- 106) United, Nations;. (s.d.). *Promotion de l'innovation et de la créativité au service du changement social*. Consulté le 10 أوت 2024, sur un.org/ar/136779.
- 107) University of Oran 2. (2025). *Mission and values*. Retrieved Avril 07, 2025, from <https://www.univ-oran2.dz/home/overview-of-the-universitys-mission>.
- 108) University of wisconsin Madison. (2025). Consulté le janvier 6, 2025, sur <https://research.wisc.edu/bayhdole/>.
- 109) Valeau, P. (2005). L'accompagnement des entrepreneurs durant les périodes de doute. *revue de l'entrepreneuriat* , 5 (1), 31-57.
- 110) Verstraete, T. (1997). Cartographie cognitive et accompagnement du créateur d'entreprise. *revue internationale PME* , 10 (01), 43-72.
- 111) Vincent-Lancin, S. (2019). *Fostering student's creativity and critical thinking*. OECD.
- 112) Wani, T. A., & Ali, S. W. (2015). Innovation diffusion theory. *Journal of general management research* , 3 (2), 101-118.
- 113) Wuttaphan, N. (2017). Human capital theory: The theory of human resource development, implications and future. *Rajabhat.J.SCI.Humanit.soc.sci.* , 18 (2), 242-253.
- 114) WIPO. (2020). مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.
- 115) WIPO. (2022). Global innovation hotspots. *Singapore innovation entrepreneurship ecosystem* .
- 116) WIPO;. (2024). Global Innovation index.
- 117) Woodman, R., Sawyer, J., & Griffin, R. (1993). Toward a theory of organizational creativity. *Academy of management review* , 18 (02), 293-321.
- 118) Zolking, A. (2020). research of modern opportunities for obtaining the grant support for innovation project financing. *earth and environmental science*, (pp. 1-7).

- (1) أحمد بن مرسل. (2007). *مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- (2) أحمد سليمان محمود خصاونة. (2010). التخصص وتقسيم العمل في الفكر الاقتصادي الاسلامي. *مجلة العلوم انسانية* ، 07 (44)، 1-28.
- (3) أحمد كعرار، و عمار عماري. (2022). تحليل واقع الرأسمال البشري في إطار مفهوم الأنظمة الوطنية للابتكار-دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وكوريا الجنوبية. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* ، 9 (1)، 153-170.
- (4) أسامة خير. (2012). *ادارة الإبداع والابتكارات*. عمان الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
- (5) أسماء خماجة، و مختار بروال. (2023). مستوى التفكير الإبداعي لدى تلاميذ السنة الثالثة ثانوي دراسة ميدانية يثانوية معامير بلقاسم بمدينة نقاوس ياتنة. *مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية* ، 8 (1)، 203-226.
- (6) آسية شنة. (2022). دور الابتكار المفتوح في تعزيز استدامة المؤسسات الاقتصادية التجربة السنغافورية نموذجاً. *مجلة الاقتصاد والبيئة* ، 5 (1)، 195-215.
- (7) الجريدة الرسمية العدد 20. (15 أبريل، 2020). القانون 01-20 المؤرخ في 30 مارس 2020 الذي يحدد مهام المجلس وتشكيلته وتنظيمه.
- (8) الجريدة الرسمية العدد 43؛. (30 جويلية، 2008). المرسوم التنفيذي 08-238 المؤرخ في 27 جويلية 2008 المتضمن إنشاء اللجان المشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه ويضبط سيرها وتنظيمها.
- (9) الجريدة الرسمية العدد 6؛. (24 جانفي، 2010). مرسوم تنفيذي 10-35 المؤرخ في 21 جانفي 2010 يحدد مهام المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتشكيلته وكيفيات سيره.
- (10) الجريدة الرسمية العدد 71؛. (15 ديسمبر، 2015). القانون 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر القانون التوجيهي حول البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا. الجريدة الرسمية.

- (11) الجريدة الرسمية العدد 77؛. (أكتوبر، 1999). مرسوم تنفيذي 99-243 مؤرخ في 31 أكتوبر 1999 يحدد تنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وسيرها.
- (12) الجريدة الرسمية العدد 8؛. (6 فيفري، 2013). المرسوم التنفيذي 13-81 المؤرخ في 30 جانفي 2013 يحدد مهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمها.
- (13) الجريدة الرسمية 33. (4 جوان، 2020). قانون المالية التكميلي.
- (14) الجريدة الرسمية 33. (4 جوان، 2020). قانون المالية التكميلي.
- (15) الجريدة الرسمية 49. (11 ديسمبر، 2019). قانون المالية 2020.
- (16) الجريدة الرسمية 81. (11 ديسمبر، 2019). قانون المالية.
- (17) الجريدة الرسمية 81. (24 أكتوبر، 2021). قرار وزاري مشترك يحدد مدونة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص 150-302.
- (18) الجريدة الرسمية 83. (31 ديسمبر، 2020). قانون المالية 2021.
- (19) الجريدة الرسمية 84. (24 نوفمبر، 2024). قانون المالية 2025.
- (20) الجريدة الرسمية العدد 11. (21 فيفري، 1998). المرسوم التنفيذي 98-68 يتضمن إنشاء المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية ويحدد قانونه الأساسي.
- (21) الجريدة الرسمية العدد 12. (26 فيفري، 2020). المرسوم التنفيذي 20-54 يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة، المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة .
- (22) الجريدة الرسمية العدد 24. (04 أبريل، 1999). القانون رقم 99/05 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.
- (23) الجريدة الرسمية العدد 44. (21 جويلية، 2012). المرسوم التنفيذي 12/293 يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها.
- (24) الجريدة الرسمية العدد 51. (23 أوت، 2003). المرسوم التنفيذي 03/279 يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها.

- (25) الجريدة الرسمية العدد 55. (2020). المرسوم التنفيذي 20/254 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد هياكلها وتشكيلها وسيرها.
- (26) الجريدة الرسمية العدد 64. (28 أكتوبر، 2020). المرسوم التنفيذي 306-20 يحدد صلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.
- (27) الجريدة الرسمية العدد 65. (21 سبتمبر، 2005). المرسوم التنفيذي 356-05 المتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة تنظيمه وسيره.
- (28) الجريدة الرسمية العدد 39. (09 جويلية، 2008). المرسوم التنفيذي 203-08 يتضمن إنشاء المركز الجامعي بتيسمسيلت.
- (29) الجريدة الرسمية العدد 57. (22 سبتمبر، 2014). مرسوم تنفيذي 261-14 يتضمن إنشاء جامعة وهران 2.
- (30) الجريدة الرسمية العدد 59. (21 أوت، 2024). المرسوم التنفيذي 283-24 المعدل والمتمم للمرسوم 337-20 المتضمن إنشاء جامعة تيسمسيلت.
- (31) الجريدة الرسمية العدد 71. (22 نوفمبر، 2020). المرسوم التنفيذي 337-20 يتضمن إمشاء جامعة تيسمسيلت.
- (32) الحمزة أحمد، و أمين البار. (2023). الاستبيان كأداة للبحث العلمي وأهم تطبيقاته. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* ، 12 (01)، 303-314.
- (33) القرار 005. (19 جانفي، 2025). يحدد كفايات إنشاء مؤسسة فرعية تسمى مسرعة الأعمال الجامعية لدى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، تسييرها ومهامها.
- (34) القرار 36. (01 مارس، 2023). يتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية.
- (35) القرار الوزاري 1275. (27 سبتمبر، 2022). يحدد كفايات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.

(36) القرار الوزاري 31. (2024). يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى الحاضنة لدى جامعة تيسمسيلت.

(37) القرار الوزاري 34. (2024). يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث العلمي تسمى الحاضنة لدى جامعة وهران 2.

(38) اللجنة الوطنية لمتابعة الابتكار والحاضنات. (ديسمبر، 2022). دليل مشروع الحصول على مؤسسة ناشئة. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

(39) بلال بن عرعور، فتيحة بن زروال، و بلقاسم بلقيدوم. (2020). قراءة تحليلية في قبعات التفكير الستة لـ Edward De Bono. دراسات نفسية وتربوية، 13 (1)، 221-239.

(40) جامعة المسيلة. (2024). دار النكاء الاصطناعي. تاريخ الاسترداد 18 فيفري، 2025، من <https://www.univ-msila.dz>.

(41) جامعة برج بوعريرج. (21 ديسمبر، 2021). مركز دعم التكنولوجيا والابتكار. تاريخ الاسترداد 16 فيفري، 2025، من <https://www.univ-bba.dz/index.php/ar/universite-a-travers-la-presse-ar>.

(42) جعفر باقر محمد علوش. (2015). حساب معدل نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور (1980-2014). مجلة واسط للعلوم الانسانية، 11 (31)، 42-9.

(43) جلييلة بن عياد. (2020). التنظيم القانوني للحقوق المجاورة لحق المؤلف. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 10 (1)، 142-123.

(44) جميلة بختي، و مهدي بوشطارة. (2021). أهمية الإبداع الإداري والتنظيمي في دعم الميزة التنافسية. المجلة الجزائرية للموارد البشرية، 6 (1)، 88-71.

(45) حاضنة الأعمال الرقمية. (2024). وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. تاريخ الاسترداد 8 فيفري، 2025، من <https://business-seed.mesrs.dz>.

(46) حمزة مختار. (1978). أسس علم النفس الاجتماعي (المجلد ط1). بيروت: دار العلم.

- 47) خديجة عبد العزيز على إبراهيم. (2018). المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر (دراسة استشرافية). *المجلة العلمية لكلية التربية - جامعة أسيوط* - ، 34 (5)، 391-403.
- 48) خليل شرقي، رياض عيشوش، و فتيحة يحيوي. (2021). دمج برامج التدريب المقاولاتي في العملية التعليمية لتحقيق جودة الخريجين. *مجلة أفاق علوم الادارة والاقتصاد* ، 05 (02)، 31-53.
- 49) خيرة عيشوش، و رفيقة بوسالم. تأثير التعليم التنظيمي وإدارة المعرفة على الغداع التنظيمي في المؤسسات الجزائرية نمذجة هيكلية مع نموذج مفاهيمي. *مجلة التنظيم والعمل* ، 7 (4)، 5-24.
- 50) رانيا الشيخ طه. (2022). *الابتكار وريادة الأعمال* (المجلد 03). صندوق النقد العربي.
- 51) زينب مخلدي، و فريد بلقوم. (2024). دور الجامعة في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر. *Revue Algérienne d'economie et gestion* ، 18 (01)، 22-42.
- 52) زياد بن علي بن محمود الجرجاوي. (2010). *القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان*. فلسطين: مطبعة أبناء الجراح.
- 53) زهيرة قطراني. (2023). أثر التعليم والتدريب المقاولاتي في تطوير المهارات الأساسية لخريجات الجامعة دراسة عينة من طلبة جامعة أم البواقي. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية* ، 10 (02)، 173-191.
- 54) زينة بن طراد، و الوناس مزياني. (2017). التفكير الإبداعي في ظل النظرية المعرفية السلوكية. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية* (29)، 11-22.
- 55) سعاد قوفي، و خالد فراح. (2021). الابتكار الأخضر كأحد مداخل ريادة الأعمال شركة زايرة لإدارة المزارع بتطبيقات تقنية نموذجاً. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية* ، 8 (2)، 391-407.
- 56) سليم حمدان. (2023). فاعلية استخدام الخرائط المفاهيمية في تدريس نشاط البلاغة في مرحلة الثانوية. *جسور المعرفة* ، 9 (2)، 127-138.

- 57) سهام مطشر الكعبي. (2013). الإبداع، المفهوم، الأبعاد، المراحل، سبل التنمية. مركز البحوث التربوية والنفسية (36)، 1-20.
- 58) شافية بن حفيظ. (2017/2016). علاقة النمط القيادي حسب نظرية هيرسي وبلانشارد بالإبداع التنظيمي لدى عينة من موظفي جامعة قصدي مرباح. أطروحة دكتوراه جامعة ورقلة . كلية العلوم الاجتماعية والنفسية: قسم علم النفس وعلوم التربية.
- 59) صلاح عبد السلام سعد محمد. (2019). من التفكير الساذج إلى التفكير الإبداعي -دراسة في أنماط التفكير -. مجلة كلية التربية (13)، 412-428.
- 60) طاهر مزياني. (2020). دراسة نفسية لمحددات نجاح أو فشل مقاولي المؤسسات الصغيرة بالجزائر حالة ولاية بجاية. مجلة المرشد ، 10 (1)، 37-51.
- 61) طلال عتريسي. (2020). وظيفة الجامعة. مجلة المعارف (1)، 10-25.
- 62) عبد القادر حبيتر. (2023). بناء الاستبيان في البحث الاجتماعي بين المعايير الموضوعية وتوجهات الباحث. مجلة الحوار الفكري ، 17 (02)، 30-40.
- 63) عبود عبد الله العسكري. (2002). منهجية البحث في العلوم الانسانية. دمشق: دار التميز.
- 64) علي غربي. (2009). أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية (المجلد ط2). جامعة منتوري قسنطينة: مخبر علم الاجتماع والاتصال.
- 65) فاروق بوقريط، و منصف شرفي. (2022). أثر توليد المعرفة وفق نموذج SECI على التفكير الإبداعي للعاملين دراسة ميدانية بالشركة الجزائرية القطرية للصلب بجيجل. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، 6 (1)، 175-192.
- 66) فاطمة الزهراء عادل، و فاطمة الزهراء بلحسين. (2021). الحاضنات الجامعية كآلية لمرافقة ودعم مشاريع البحث الابتكارية الناشئة حالة جامعة طاهري محمد بشار. مجلة الاقتصاد والبيئة (02)، 12-34.
- 67) فاطمة الزهراء نسيصة. (2015). منهجية وتقنيات البحث العلمي. بيروت لبنان: مركز جيل البحث العلمي.

- 68) فراج السعيد محمد. (2021). تقييم منهج بناء مقاييس المعرفة واقتصاد المعرفة من منظور نماذج النمو الداخلي. *مجلة البحوث المالية والتجارية* ، 22 (4)، 396-365.
- 69) فريد راهم. (2021). أسباب الفشل المقاولاتي لدى الشباب المقاول بولاية تبسة. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية* ، 9 (1)، 414-397.
- 70) فريد بلقوم، و الحاج خليفة. (2023). *منهجية دراسة حالة في إدارة الموارد البشرية باستخدام برنامج SPSS*. دار ومضة.
- 71) فهيمة ذيب، و وسيلة ذيب. (2018). البرامج العالمية لتنمية التفكير الإبداعي في الوسط المدرسي. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية* ، 11 (2)، 120-95.
- 72) قاسم خميس الشقران عبد الكريم، و محمود محمد أحمد عبد النبي. (2013). الفكر الابداعي في تصميم رموز التقدير. *مجلة بحوث التربية النوعية* (32)، 1-18.
- 73) كمال العقاب. (2009-2008). إدارة المعرفة في المؤسسة -دراسة ميدانية للمؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر. *مكتبة ماجستير* . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير تخصص ادارة أعمال.
- 74) متولي النقيب. (2008). *مهارات البحث عن المعلومات واعداد البحوث في البيئة الرقمية* (المجلد 1ط). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- 75) محسن كريم محسن الشويلي، و منتهى جاسم الشمري. (2022). الإبداع الاداري وعلاقته بثقافة الأداء لدى رؤساء الأقسام في جامعتي بغداد، المستنصرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة العلوم التربوية والنفسية* (150)، 287-255.
- 76) محمد فلاق، إسحاق خرشي، و سميرة حدو. (2018). تحليل العلاقة السببية بين مدى توافر المهارات التسييرية وفشل المقاولات الصغيرة، دراسة حالة المقاولات العامة بولاية الشلف. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي* (3)، 352-343.

- (77) مريم عمراني، و يمينة قراري. (2023). أثر مؤشر الابتكار العالمي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2010-2020. *مجلة دفاتر اقتصادية* ، 14 (1)، 239-259.
- (78) مريم عمراني، و يمينة قراري. (2019). سياسة الابتكار داخل نظام الابتكار الوطني. *دفاتر MECAS* ، 15 (2)، 125-133.
- (79) وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (2025). *الحظائر التكنولوجية*.
- (83) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2022). *الشبكة الجامعية*. تاريخ الاسترداد 28 ديسمبر، 2024، من <https://www.mesrs.dz/index.php/reseau-universitaire-ar>.
- (84) وكالة الأنباء الجزائرية. (9 سبتمبر، 2022). <https://www.aps.dz/ar/economie/131281-2022-09> تاريخ الاسترداد 31 مارس، 2025.
- (85) وهيبة شحات. (2022). النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والافاق دراسة قياسية للفترة 1990-2019. *مذكرة دكتوراه* . جامعة الجزائر3، فرع العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كاي مطبق.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بن أحمد وهران 2

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

استبيان حول:

مرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر (دراسة حالة جامعة وهران
2، تيسمسيات)

تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير لأطروحة الدكتوراه والموسومة بـ: مرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر (دراسة حالة جامعة وهران 2) نضع بين أيديكم هذا الاستبيان لمعرفة واقع مرافقة المشاريع الابتكارية في الجامعة الجزائرية.

نشكر لكم بداية حسن تعاونكم، وكلنا ثقة بدقة الإجابات وموضوعيتها حول الفقرات الواردة فيها، بحيث يمكنكم وضع إشارة (X) في الخانة المعبرة.

يرجى أن تكون الإجابة على أساس تجربتك الشخصية

1. المعلومات الشخصية:

ضع علامة (X) في الخانة المناسبة

المؤسسة الجامعية	وهران 2	تيسمسيلت
الإجابة		

الجنس	ذكر	أنثى
الإجابة		

المستوى التعليمي	ليسانس	ماستر	دكتوراه
الإجابة			

التخصص	ع/ اقتصادية وتجارية التسيير	ع/ الاجتماعية	الحقوق والعلوم السياسية	الآداب واللغات الأجنبية	ع/ الأرض والكون	معهد الصيانة والمعهد الصناعي	العلوم والتكنولوجيا	معهد العلوم الطبيعية	معهد العلوم وتقنيات الرياضة
الإجابة									

الصفة	صاحب فكرة ابتكارية	صاحب مؤسسة ناشئة
الإجابة		

لا	نعم	
		أملك بطاقة المقاول الذاتي/سجل تجاري
		تحصلت على وسم مؤسسة ناشئة/براءة اختراع
		تحصلت على تمويل من صندوق تمويل المؤسسات الناشئة

المحور الأول. الدعم البيداغوجي

الرقم	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
01	تمكنت من خلال التكوين من تحسين فكري الابتكارية					
02	ساهم الدعم الجامعي في اكتساب وتطوير المهارات والتقنيات الأساسية لإقامة مشروع خاص					
03	الدورات التدريبية المبرمجة تتماشى و احتياجات مشروع					
04	تلقيت المرافقة الكافية من قبل الأساتذة المكونين					
05	تمكنت من تطبيق المعرفة والتكوين النظري المكتسب خلال التدريب على مشروع الريادي					
06	التوجيه الأكاديمي ساعد على بناء وتطوير مشروع					

المحور الثاني. التمويل

الرقم	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
07	تم إعلامنا عن كافة صيغ التمويل المتاحة للمشاريع الناشئة					
08	أُتيحت لي فرصة المشاركة في مسابقات وبرامج التمويل المبرمجة من قبل هيئات الدعم					
09	تلقيت تكوينًا عن كيفية إعداد ملف طلب التمويل الخاص بالمشروع					
10	التمويل الذي حصلت عليه كان كافياً لبدء مشروع					

المحور الثالث. تكوين شبكة لعلاقات العمل

الرقم	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
11	عملت الجامعة على ربطي بخبراء في مجال عملي					
12	أُتيحت لي فرصة لتكوين وتطوير شبكة علاقات مهنية بفضل الأحداث والورشات التي نظمتها الجامعة					
13	كانت الاجتماعات مع رواد الأعمال ذوي الخبرة مفيدة لإقامة مشروع					
14	مكننتي المرافقة من تحديد الشركاء المحتملين لمشروع					
15	الشبكة المهنية التي تم إنشاؤها أثناء التدريب مفيدة وذات فعالية لإقامة المشروع					
16	تمكنت من إقامة علاقات والربط مع مختلف الهيئات الحكومية الخارجية					

المحور الرابع. إجراءات تأسيس الشركة

الرقم	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
17	قمت بإجراءات الحصول على رقم الإيداع لدى "INAPI" المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية					
18	قمت بإجراءات الحصول على وسم مشروع مبتكر/مؤسسة ناشئة					
19	زرت منصة صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF عبر المنصة الرقمية					
20	تلقيت تكوينًا عن كيفية التسجيل في منصة المقاول الذاتي للحصول على بطاقة المقاول الذاتي/ السجل التجاري					

المحور الخامس. الابتكار والتطوير التكنولوجي

الرقم	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
21	تمكنت من الوصول إلى النموذج الأولي لفكرة المشروع					
22	مكثني التكوين من تصميم موقع/تطبيق للشركة على الانترنت					
23	ساعدني الدعم في تحديد التقنيات المبتكرة ذات الصلة بمشروعي					
24	تمكنت من الحصول واستعمال الموارد التكنولوجية لاختبار فكرة مشروع أو تطويرها					
25	أتاح الدعم الفني إمكانية تطوير حلول مبتكرة لمشروعي					
26	سمحت لي الجامعة بالتعاون مع باحثين أو خبراء للبحث في مشروعي					
27	ساهمت الابتكارات التي تم تطويرها في تميز شركتي الناشئة في السوق					
28	تمكنت من التحكم الجيد في الوسائط التكنولوجية					

قائمة المحتويات

إهداء	أ
شكر وتقدير	ب
قائمة الجداول	د
قائمة الأشكال	و
المقدمة العامة:	2
الفصل الأول	10
الإطار النظري والمفاهيمي للإبداع والابتكار	10
مقدمة:	11
المبحث الأول: ماهية الابتكار	12
المطلب الأول: التعريف، الأنواع، الأهمية	12
المطلب الثاني: نظريات الابتكار	20
المطلب الثالث: الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence	27
المبحث الثاني: ماهية الإبداع	31
المطلب الأول: تعريف، أنواع الإبداع	31
المطلب الثاني: نظريات الإبداع	35
المطلب الثالث: مصادر الإبداع	37
المبحث الثالث: سياسات الابتكار	44
المطلب الأول: سياسة النظام الوطني للابتكار	46
المطلب الثاني: الاستثمار في رأس المال البشري	58

67	المطلب الثالث: مؤشرات قياس الابتكار
72	خلاصة الفصل
73	الفصل الثاني
73	مرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر
74	مقدمة
75	المبحث الأول: المرافقة
75	المطلب الأول: مفهوم المرافقة
80	المطلب الثاني: أشكال المرافقة
86	المطلب الثالث: الفشل المقاوлатي
91	المبحث الثاني: المشاريع الابتكارية
92	المطلب الأول: تعريف، ودورة حياتها
94	المطلب الثاني: المؤسسات الناشئة
98	المطلب الثالث: إدارة المشاريع الابتكارية
101	المبحث الثالث: آليات مرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر
102	المطلب الأول: هيئات المرافقة الداخلية
119	المطلب الثاني: هيئات المرافقة الخارجية
126	المطلب الثالث: التمويل/ الإعفاءات الجبائية للمشاريع الابتكارية
130	المطلب الرابع: تجارب دولية في مرافقة المؤسسات الناشئة
134	خلاصة الفصل:
135	الفصل الثالث
135	الإطار المنهجي للدراسة

136		مقدمة
137		المبحث الأول: حاضنات الأعمال الجامعية
137		المطلب الأول: تقديم الحاضنتين
142		المطلب الثاني: البرنامج التكويني لحاضنة الأعمال الجامعية
149		المطلب الثالث: دليل مشروع الحصول على شهادة مؤسسة اقتصادية في إطار القرار 008
153		المبحث الثاني: الاستبيان وعينة الدراسة
154		المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستبيان
158		المطلب الثاني: تقديم استبيان الدراسة
162		المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة
166		خلاصة الفصل
167		الفصل الرابع
167		نتائج الدراسة
168		مقدمة
169		المبحث الأول: تحليل النتائج
169		المطلب الأول: تحليل المتوسطات الحسابية
173		المطلب الثاني: اختبارات t
177		المطلب الثالث: اختبار ANOVA
182		المطلب الرابع: التحليل العاملي
190		المبحث الثاني: مناقشة النتائج
190		المطلب الأول: مناقشة نتائج تحليل فرضيات الدراسة
196		المطلب الثاني: دلالات النتائج وتفسيرها

200	 خلاصة الفصل:
201	 الخاتمة العامة:
207	 قائمة المراجع
223	 الملاحق
234	 الملخص:

مرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر (دراسة حاضنات الأعمال الجامعية)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع مرافقة المشاريع الابتكارية في الجزائر وتقييم مدى تأثير حاضنات الأعمال الجامعية في تحويل الأفكار إلى مشاريع استثمارية، اعتمد البحث منهجا وصفيا تحليليا في الجانب النظري لبناء إطار مفاهيمي، ودراسة حالة تطبيقية باستخدام الاستبيان لجمع البيانات من حاضنات جامعتي وهران 2 وتيسمسيلت.

كشفت النتائج أن الحاضنات الجامعية تساهم بفاعلية في الدعم البيداغوجي والتكويني، وتسهيل التعاون البحثي وتوفير الموارد التقنية، بالإضافة إلى بناء شبكات مهنية قوية لرواد الأعمال. ومع ذلك، تواجه هذه المشاريع تحديات كبيرة تتمثل في ضعف التمويل الفعلي المتاح، وصعوبة الإجراءات القانونية والإدارية المعقدة لتأسيس الشركات وحماية الملكية الفكرية، فضلا عن محدودية الوصول لبعض الموارد التكنولوجية المتخصصة وضعف التحكم في الوسائط الرقمية.

تؤكد الدراسة أن هياكل المرافقة الجزائرية حققت نجاحا في الجانب التدريبي وبناء القدرات، لكنها تعاني من قصور في تحويل الأفكار إلى مشاريع مستدامة. يعد التكامل الفعلي بين الجامعات، الهيئات الحكومية المعنية، والقطاع الخاص هو الحل الجذري لضمان مرافقة شاملة وفعالة تتجاوز الدعم النظري إلى الملموس في كافة مراحل المشروع.

الكلمات المفتاحية: المرافقة، المشاريع الابتكارية، الجامعة، حاضنات الأعمال الجامعية

Support for innovative projects in Algeria (study of university incubators)

Abstract :

This study aims to analyze the reality of supporting innovative projects in Algeria and assess the impact of university business incubators in transforming ideas into investment projects. The study adopted a descriptive and analytical approach in the theoretical aspect to build a conceptual framework, and an applied case study using a questionnaire to collect data from incubators at the Universities of Oran 2 and Tissemisilt.

The results revealed that university incubators contribute effectively to pedagogical and training support, facilitating research collaboration and providing technical resources, in addition to building strong professional networks for entrepreneurs. However, these projects face significant challenges, including limited actual funding availability, complex legal and administrative procedures for establishing companies and protecting intellectual property, limited access to specialized technological resources.

The study confirms that Algerian support structures have achieved success in training and capacity building, but they suffer from shortcomings in transforming ideas into

sustainable projects. Effective integration between universities, relevant government agencies, and the private sector is the fundamental solution to ensure comprehensive and effective support that goes beyond theoretical to tangible support at all stages of the project.

Keywords: accompagnement, innovative projects, university, university business incubators

Accompagnement des projets innovants en Algérie (étude des incubateurs universitaires)

Résumé :

Cette étude vise à explorer la réalité de l'accompagnement des projets innovants en Algérie et à évaluer l'impact des incubateurs universitaires sur la conversion des idées en projets d'investissement. La méthodologie de l'étude combine entre une approche descriptive et analytique théorique pour construire un cadre conceptuel, ainsi qu'une étude empirique basée sur des questionnaires effectués auprès des incubateurs des universités d'Oran² et de Tissemsilt.

Les résultats démontrent que les incubateurs universitaires excellent efficacement dans l'accompagnement pédagogique et la formation en facilitant la collaboration en recherche et en fournissant des ressources techniques, en plus de créer de solides réseaux professionnels pour les entrepreneurs. Cependant, ces projets sont confrontés à des défis importants, notamment la limite et l'insuffisance des financements et la lourdeur des procédures juridiques et administratives pour la création d'entreprises et la protection de la propriété intellectuelle ainsi qu'un accès limité aux ressources technologiques spécialisées.

L'analyse confirme que les structures d'accompagnement algériennes ont atteint des avancées positives en matière de formation et de renforcement des capacités, mais elles rencontrent des défaillances dans la transformation des idées en projets durables. Une collaboration et une coordination des universités, des agences gouvernementales compétentes et du secteur privé est primordial pour en arriver à une solution fondamentale afin de garantir un accompagnement global, efficace et performant allant du simple soutien théorique au soutien concret à toutes les étapes du projet entrepreneurial

Mots-clés : accompagnement, projets innovants, université, incubateurs universitaires